

شهرية سياسية
تعنى بشؤون الجزيرة
العربية «السعودية»



AL-JAZEERA AL-ARABIA

الجزيرة العربية

العدد الثالث والعشرون - ديسمبر ١٩٩٢ - جمادى الثاني ١٤١٣ هـ

NO.23 .DECEMBER 1992 .YEAR 2

قراءة سياسية في مذكرة النصيحة

القصة الكاملة لعمولات صفقات التسلح

مخاوف من انبعاث الدور التاريخي للبيت الهاشمي

العلاقات السعودية الاميركية في ظل ادارة كلينتون

اشكاليات الحدود والسيادة في الجزيرة العربية

شخصيات وطنية تطالب بعودة

المجلس الوطني في البحرين

الهارب

في يقظتي يقفزُ حَولي الرُعب
في غفوتي يصحو بقلبي الرُعب
يُحيطُ بي في منزلي
يرصدُني في عملي
يتبعُني في الدرب!
ففي بلاد العُرب
كل خيال بدعة
وكل فكر جُنحة
وكل صوت ذنب!

**

هَرَبْتُ للصحراء من مدينتي
وفي الفضاء الرُحْب
صرختُ ملء القلب:
الطُف بنا يا ربنا من عُملاء العُرب
الطُف بنا يا رب
سكت .. فارتدَّ الصدى :
خسأت يا ابن الكلب!

أحمد مطر - لافتات ٢

بسم الله الرحمن الرحيم



الجزيرة العربية

AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهرية سياسية
تعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعودية »

العدد الثالث والعشرون - ديسمبر ١٩٩٢ - جمادى الثاني ١٤١٣ هـ

TEL. 081 9086084

مكتب لندن

رئيس التحرير - حمزة الحسن

TEL. 202 6627046

مكتب واشنطن

مدير الإدارة - عبد الأمير موسى

FAX. 202 6627047

١٧

مخاوف من انبعاث دور البيت الهاشمي

فشلت الوساطة التي تقدم بها الملك الحسن الثاني لترطيب العلاقات بين الملكتين السعودية والهاشمية . وبدأ المملكة تتجه الى منزلق آخر يضاعف من تدهور مكانتها على الصعد الخليجية والعربية والاسلامية . لقد شكل خطاب الملك حسين في الخامس من نوفمبر الماضي والذي تناوله الصحافة المحلية في المملكة بحذر ، نذير شؤم للعائلة المالكة ، عصوراً وأن الاخيرة توقفت أن الاردن بعد أزمة الخليج سينكفيء نتيجة العقوبات السعودية المفروضة عليه ، الا أن الاحداث الاخيرة أثبتت العكس ، بل أن النهضة الاردنية في الوقت الحاضر بما يحمله الخطاب من تطلعات ونظرات بعيدة المدى قد أثارت هواجس انبعاث دور البيت الهاشمي .

قراءة سياسية في مذكرة النصيحة

منذ تأسست المملكة ، هناك لاعبان أساسيان في الساحة السياسية .. وهما المؤسسة الدينية متمثلة في أتباع الشيخ محمد بن عبدج الوهاب ، والللاعب الآخر هو العائلة السعودية المالكة .. كلاهما يتيمان الى نجد ، ويمتلان تراثها السياسي والديني الخاص بها . وقد دخل اللاعبان في جولات صراع مختلفة ، كان الطرف الديني يحاول من خلالها إعادة التوازن الى عملية اقسام السلطة حسب الاتفاق التاريخي المشهور ، الا أن هذه الصراعات أخذت صورة أخرى مؤخرًا ، حيث بدأ الاتجاه يعيل الى حسم الصراع لصالح أحد الطرفين ، ومن هنا سعى التيار السلفي لتوسعة دائرة الصراع بعقد تحالفات جديدة .

٢

٢٤

القصة الكاملة لعمولات صفقات التسليح

مع بداية المرحلة الثانية من مشروع الجامعة المرم في عام ١٩٨٥ ، تفجرت قضية مثيرة ذات علاقة مباشرة بالصفقة ، وهي قصة عمولات الضخمة التي حصل عليها امراء كبار في العائلة المالكة ، عبر شركات شبه وهمية لتحقيق الغرض . وقد حصلت المجلة على نسخة من الدعوى التي رفعها جنرال أميركي سابق توماس دولي الى محكمة كولومبيا في الولايات المتحدة ، ضد الامراء وشركات أميركية وبريطانية وتسببوا بشأن الاضرار المالية التي تعرض لها صاحب الدعوى . وقد تضمنت الدعوى معلومات موثقة عن المخالفات القانونية للمتهمين والتي تهدف بدرجة أولى ضمان حصول الامير سلطان وأولاده على عمولات ثابتة في عقود التسليح

المجلس الاستشاري ليس بديلاً عن المجلس الوطني

كانت البحرين مشغولة طيلة الشهرين الماضيين بمسألة المجلس الاستشاري المغتن الذي أعلنت عنه مصادر رسمية في النامة للصحافة العربية والاجبية ، حيث اعتبرت هذه الخطوة بأنها مخالفة لسافرة لنود الدستور البحريني . الامر الذي دفع بشخصيات دينية ووطنية كتابة رسالة الى الشيخ عيسى أمير البحرين تطالب فيها بعود المجلس الوطني الذي حله الامير في عام ١٩٧٥ ، بعد مناقشة قانون أمن الدولة . وقد طالب الموقعون البالغ عددهم ثمانين شخصاً ، بتطبيق كامل لمواد الدستور ، بما في ذلك الصلاحيات الدستورية المخولة للمجلس الوطني وهكذا البند القائل باختيار الشعب البحراني لمرشحيه في المجلس الوطني

٢٢

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) - في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)

الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) - أوروبا (٤٠ دولاراً) - بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)

اشترك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني

P.O. BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K

تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي :

مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 - A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 - WASHINGTON-D.C. 20004, U.S.A

قسمة الاشتراك

الإسم
العنوان
مدة الإشتراك
عدد النسخ
One year Two years
number of copies.....

قراءة سياسية لمذكرة النصيحة

حمزة الحسن

المتفرجون الذين لم يُعترف لهم بدور أبدا فيما مضى ، يُراد لهم أن يتحولوا الآن الى أداة يستخدمها هذا الطرف أو ذاك للوصول الى مبتغاه.

كان من الطبيعي ، إن لم يتفق الطرفان اللاعبان بينهما على تسوية خلافهما ، أن يخرج الصراع الى العلن أولا ، وأن يتجاوز محيطه وأسواره التي كانا يحرصان على إبقائه ضمنهما ، حتى لا يتداعى الأكلة على القصة فتتخلص بذلك حصتها بدخول شركاء جدد.

مذكرة النصيحة التي سلّمت للملك فهد في يوليو الماضي (محرم ١٤١٣هـ) ، كانت فاتحة جديدة لتوسّع رقعة المشاركين في الصراع ضد الحكم - وبالأصح من أجل توزيع عادل للسلطة - سواء في محيط نجد كمنطقة أو في محيط المملكة كدولة وبلاد. إن إدخال عناصر مختلفة في الصراع وتفعيلها ، أو السماح لها بالتعبير عن نفسها ضمن نسق معين ، سيدفع بها دون شك الى الواجهة ، وسيعطيها الحق في أن تشارك في المغنم ، كما شاركت في المغرم. في بداية الستينات الميلادية ، وفي خضم الصراع على الحكم بين جناحي العائلة المالكة المختلفين : الأمير فيصل وأخيه الملك سعود ، كان من الضروري لبعض الأطراف أن يخرجوا النزاع الى العلن أولا . وفي وقت لاحق بدأت مشاركة مجموعات كبيرة من المتعلمين والمتقنين في نجد في أتون الصراع بالانضمام الى هذا الطرف أو ذاك وقد حصل المشاركون فيما بعد على موقع كبير في الجهاز الحكومي . وفي التجربة التي تتكرر حاليا ، كان من السهل ان يتوسع الإنشقاق وأن يدخل ضمن مسالكه

ومعادلاته الخاصة كثير من الطموحين والمعارضين من ذوي المشارب المتعددة ، من أجل التأثير على نتيجة الصراع بحيث يأتي في خدمتهم أو خدمة معتقداتهم السياسية.

منذ أن تأسست المملكة ، كان هناك لاعبان أساسيان في الساحة السياسية .. كلاهما ينتميان الى نجد ، ويمثلان تراثها السياسي والديني الخاص بها.

اللاعب الأول هو المؤسسة الدينية المتمثلة في آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وفي بقية العلماء الذين يشغلون اليوم معظم المرافق والمؤسسات الرسمية الدينية ، أما اللاعب الثاني فهو العائلة السعودية المالكة التي تحكم البلاد

بتوحد اللاعبين ، تأسست المملكة وقامت ، وطبعت بطابعهما ، الديني والمذهبي والقبلي والعائلي والمناطقى أيضا.

وكان ولا يزال يحكمهما هاجس تفكك البناء الذي ابتنوه بسبب تنازعهما واختلافهما.

لم يقسم اللاعبان الحكم بشكل متوازن ، وإن اعترف للطرف الديني الأضعف بشراكة إسمية ، وبقليل أو كثير من النفوذ في الجهاز الإداري.

بقية الأطراف ، السياسية والدينية والقبلية والمناطقية في المملكة ، لم يعترف لها بسوى دور المشاهد والمتفرج ، وفي أحسن الفروض حُصر دور بعضها - كما في الحجاز - بتحمل مسؤوليات إدارية أفادت اللاعبين الأساسيين في زيادة قبضتهما على جوانب الحياة المختلفة.

في السنوات الأخيرة ، تغيرت المعادلة كثيرا على الأرض .. على مستوى القاعدة ، وبقي الجمود يغلف قمة الهرم ، رغم الحاجة الشديدة للتغيير ، بسبب الضغط المتزايد من قبل شرائح واسعة من المجتمع بحثا عن دور.

وجاء صراع السلفيين مع الحكم السعودي ، لإعادة اقتسام السلطة من جديد ، أو للسيطرة على الحكم كاملا.

ولكن كيف يكون ذلك .. ومن بإمكانه حسم الصراع لهذا الطرف أو ذاك؟



مما لا شك فيه ان المصالح التقت حتى الآن لتأييد عريضة الإصلاح، وهناك منقعة متبادلة من جميع الإتجاهات .. ومن الواضح ان الموقعين على العريضة لم يكونوا من نسيج فكري وسياسي واحد، وقد وضع السلفيون أسماءهم في الواجهة، فكان ذلك أدعى لحماية البقية المشاركة، إذ لا يخفى أن الحكومة لا تزال خائفة من تبعات استخدام القمع، لأنه سيؤدي الى العمل تحت الأرض وذاك أخطر من التعبير العلني المعارض.

البعض يرى من خلال قائمة الأسماء المنشورة والموقعة على العريضة تأييدا، أن مجرد خروج التيار السلفي لاستقطاب الدعم من

خارج محيطه أمر جديد وحيوي لأنه استدرك النقص الحقيقي لدى التيار. ومن جهة أخرى فإن مجرد التفكير في الإستفادة من الآخرين - حتى وإن عدّ البعض ذلك انتهازية - لصالح سياساته هو تطور نوعي في التفكير، وهذا يعني بكل وضوح أن قاداته قد بدأوا (يلعبون السياسة حسب أصولها!)، ومنّ يلعب السياسة لن يبقى على تشدده طال به الزمن أم قصر، ولا بدّ أن يراعي موازين القوى المجتمعية، كما لا بدّ من إرضاء كافة المناطق ومختلف التيارات.

إن بعض أقطاب التيار السلفي يشعرون اليوم بالحاجة الماسّة للتواصل مع الآخرين في مناطق المملكة المتعددة وإعادة الثقة لدى أبنائها التي يرى الكثيرون منهم أن (شر آل سعود) أخف حملا وأقل وطأة.

ومع أن هدف الخروج من الشرقة كان واضحا من خلال العريضة، إلا أن عقبات تعيق تحقيق ذلك الهدف .. فمعظم الموقعين على العريضة كانوا من نجد، ولا يوجد سوى قلة من الأشخاص من الحجاز أو جنوب المملكة، ولم يوقع على الوثيقة أي شخص من سكان المنطقة الشرقية الأصليين.

إن القوى السياسية والاجتماعية في البلاد مقبلة في المدى القريب على مرحلة يتم فيها تأطير مصالحتها ضمن تجمعات وتحالفات .. وإذا كانت القائمة السلفية لم تتسع لفئات معينة

من السكان، كأن تكون مصنفة في قائمة العدو مثل أولئك الذين يتهمون بالعلمانية أو الكفر والإلحاد والذين يبحثون اليوم عن وسائل يعبرون فيها عن آرائهم ومصالحهم، أو لأسباب مذهبية كأن يكونوا شيعة أو زيودا أو إسماعيليين أو من مذاهب أخرى تحمل فكرا مخالفا كما هو الحال بالنسبة للمالكين في الحجاز .. إذا كانت قائمة السلفيين لم تتسع لهؤلاء أو لغيرهم، فذاك يضعف أولا قدرتهم على ادعاء تمثيل سكان المملكة كما يفتح المجال لتحالفات كثيرة بين مختلف التوجهات، سيكون لها دور ما - إذا ما تحققت - في تغيير اللعبة السياسية في المملكة من أساسها.

كانت العائلة المالكة تريد ان يحصر الخلاف بينها وبين حليفها القديم في محيط نجد، لأسباب معروفة، وبذلت جهودا في إقناع كبار رجال الدين بأن مصلحة الطرفين تقتضي سد المنافذ التي يأتي منها الآخرون المحرومون من المشاركة. غير أن تباين وجهات نظر السلفيين الجدد والحكم السعودي عميقة وهي بحاجة الى حسم داخل نجد أولا ثم في بقية مناطق المملكة.

ويبدو أن الطرفين المتصارعين، يدركان أن الصراع الحقيقي إنما يدور في نجد، في المؤسسات الحكومية، وبين الشخصيات القابضة على صمامات السلطة. ومن الواضح أيضا أن كفتي

الطرفين في نجد متوازنة، فلا يمكن لأحد أن ينهي الطرف الآخر بدون استقطاب الولاءات في المناطق الأخرى من البلاد.

العائلة المالكة تعتقد ان قاعدتها خارج نجد ستكون أقوى من السلفيين، سواء في الحجاز أو في جنوب المملكة أو شرقها حيث يقطن الشيعة .. ووجهة النظر تقول أن السلفيين لا يمكن ان يستولوا على الحكم حتى وإن حسموا الصراع على السلطة داخل نجد، في حين راح الأمراء يحذرون سكان المناطق الأخرى بالمصائب التي ستحل بالبلاد من تنامي التيار السلفي!، وأن مصلحة المواطنين تكمن في التمسك بخيار الأسرة المالكة.

ويبدو أن السلفيين يشعرون بقوتهم في نجد على الأقل، ولكنهم أيضا يدركون نواقصهم وهي ليست قليلة .. فعداؤهم لفئات عديدة من المجتمع تجعلهم عاجزين عن تمثيل مختلف السكان ومصالحهم. ولذا جاءت مذكرة النصيحة كتمهيد للحصول على دعم من أطراف تعتبر مفاتيح لقوى اجتماعية وسياسية داخل نجد وخارجها، والإستقواء بها لحسم الصراع في نجد أولا، ولكي يكون التيار السلفي ممثلا عن كل ابناء المملكة من جهة ثانية.

والسؤال .. من يستخدم من؟

هل هم السلفيون الذين يريدون استخدام الفاعليات السياسية والاجتماعية في مناطق المملكة جميعا وداخل نجد بشكل خاص، وذلك لتحقيق التمثيل والسيطرة على الحكم؟

أم هي الفئات الليبرالية الدينية المعتدلة التي تسعى الى استخدام السلفيين وجرهم الى أهدافها، وتخويف النظام بتحالفها معهم، من أجل الضغط على العائلة المالكة لتقديم تنازلات والعمل من أجل إصلاحات حقيقية في النظام السياسي؟

أم هم أولئك الأفراد الذين يصنفون كمفكرين ومتقنين وإداريين، ممن يبحثون عن سبيل للمشاركة السياسية، فلم يجدوا غير البوابة السلفية فولجوها بغية طرح أنفسهم والتعريف بها في مأمن من جور السلطات الأمنية أولا، وأيضا بهدف جر التيار السلفي تاليا الى خط وسط معتدل يتبنى أهدافهم في الإصلاح وضمن رؤيتهم للتغيير؟

سعت العائلة المالكة الى حصر الخلاف مع حليفها القديم في محيط نجد واغلاق المنافذ أمام الآخرين، الا أن اتساع رقعة الخلاف وتباين وجهات النظر سمحت بدخول قوى سياسية جديدة.



إن مجرد خروج التيار السلفي لاستقطاب الدعم من خارج محيطه أمر جديد وحيوي لأنه استدرك النقص الحقيقي لدى التيار.

الخلاف السعودي - القطري

استشراف المستقبل السياسي في الخليج

عبد الأمير موسى

الى وسيط بينها وبين دولة جارة هي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي ؟ . . هل كانت المملكة بحاجة الى وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما أن يأتي من بلد قسي ليصلح علاقة الرياض بالدوحة ، وهل أصبحت قطر أقرب الى فرنسا منها الى المملكة ؟ . .

أي زمن رديء هذا ، الذي حول مهنة المملكة من « القاضي » الى « الخصم » ، لتصبح بعد أن كانت قد امتهنت الوساطة والصلح بين المتباعدين ، بحاجة الى وسيط يصلح لها علاقاتها بأقرب المقربين منها! . .

لا . . ليست الأمور هكذا . . فالمسؤولون السعوديون - وكما يقول مسؤول قطري - رفضوا حلّ الأمور بدون وساطات وتشكيل لجنة مشتركة تحلّ القضايا الخلافية . قال القطريون أن أصل الوساطة سيء الى سمعة المملكة ، ولكن الأخيرة أصرت عليها رغم أن أبواب قطر مشرعة للحوار والنقاش والتفاوض . ومن هنا لم يكن القطريون يشعرون بارتياح لأصل موضوع الوساطة ، وكانوا يرون أنها لا مبرر لها : أولاً ، لأن الخلاف مع المملكة رغم تصاعد حدته الى نزاع مسلح ، لم يغلق أبواب التفاوض المباشر بين بلدين جارين . وثانياً ، لأن بعض الوسطاء - كوزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح - لم يكونوا محايدين ، وكانوا مائلين الى الجانب السعودي ، باعتباره الطرف الأقوى ، أو لإعتبارات أخرى لا علاقة لها بأحقية هذا الطرف أو ذلك . فالكويت من وجهة نظر قطر ، ليست طرفاً محايداً ، بل هي تميل الى السعودية ، خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار دورها في تحرير الكويت ، وخروج عائلة آل صباح منها ضعيفة وتردد أن ترضي الأطراف الإقليمية وفي مقدمتها السعودية .

ومن جهة ثالثة ، فإن قطر كانت تتوقع من شقيقتها الخليجيات ان تقف الى جانبها ، ولها

مرتاحة من تطور المشكل الحدودي مع قطر ، إلا أن البحرين كانت شديدة الإرتياح ، فالمهم أن تقف القوة السعودية ضد قطر ، ليكون دور الملك فهد « الثابت » الذي لا يجب أن يتجاوزه أحد ، كما قال ولي عهد البحرين لصحيفة الشرق الأوسط ، عن الثوابت الخليجية! .

« الوساطة » أمرٌ يحمل أكثر من معنى سيء للمملكة . . فمذ متى أصبحت المملكة بحاجة

هل تعلق قطر عضويتها في مجلس التعاون الخليجي؟

قال مسؤول قطري ، حسب صحيفة الحياة في ٢٦ نوفمبر الماضي ، أن بلاده تدرس كل الخيارات ، بما فيها خيار تعليق عضويتها أو الخروج من مجلس التعاون لدول الخليج ، إذا لم يجد الخلاف الحدودي بين قطر والمملكة طريقاً الى الحل . وأضاف بأن قطر لن تشارك في القمة القادمة المزمع عقدها في ٢٢ من ديسمبر الحالي ، تعبيراً عن استيائها وعتبها على المجلس ودوله ، وأنها (عندما تشعر بأنها لا تملك حرية القرار في المجلس ستعلق عضويتها فيه وتخرج منه) . وتابع بأن (المجلس غير مؤهل لحل الخلاف) . وقال رداً على سؤال ما إذا كانت مصالح قطر السياسية والاقتصادية تحتم عليها البقاء ضمن منظومة مجلس التعاون : (إننا ندرس أين مصالحنا ، وفي ضوء ذلك نتخذ القرار المناسب)

وقال المسؤول القطري ، في إشارة الى فشل الوساطات الخليجية والعربية ، بأن الوساطات توقفت في هذه المرحلة ، لأنه لا توجد مؤشرات الى قرب تسوية الخلاف الحدودي مع المملكة ، التي تحملها قطر مسؤولية اشعال المشكله وتفاقمها.

■ من يرى الوسطاء الخليجيين والعرب الدوليين بين قطر والسعودية وهم ينتقلون بين عاصمتيهما الدوحة والرياض ، يُصاب الغثيان .

هي ست دول ، تلك التي تشكل بمجموعها مجلس التعاون الخليجي . أكبرها مساحة وأكثرها سكاناً وأقواها عسكرياً ، خاضت صراعاً مسلحاً مع أقلها سكاناً من أصغرها مساحة .

بقيت أربع دول ، ثلاث منها : سلطنة عمان ، الإمارات ، والكويت ، توسّطت لحلّ النزاع لحدودي بين « الشقيقتين! » الكبرى الصغرى ، رغم أنها كلّها تعاني من مشاكل حدودية مزمنة مع الرياض . سلطنة عمان التي لم تستطع إخفاء سعادتها ب - « وقفة » قطر لمتميّزة لانزال تنتظر توقيع الملك فهد على اتفاقية الحدود التي سبق لوزيرها داخلية البلدين أن وقعها بالأحرف الأولى قبل أكثر من عام . أما الكويت فلا تزال المملكة تطالب بجزيرة قاروه وأراض أخرى ، إضافة الى ما كانت قد أخذته منها حين قسّمت المنطقة المحايدة . أما الإمارات فإن لها خلافاتها الجديدة والقديمة مع كل من مسقط والرياض والدوحة ، وقد كانت أحد المسببات الرئيسية للمشكلة الأخيرة بين السعودية وقطر .

لم يبق بعد هذا سوى البحرين ، التي يشعر أميرها بأن الملك فهد يخوض صراعاً بالنيابة عنه ، فقد اصطف الفريقان لياكلاً حصّة قطر في فشت النبيل وحوار والفشوت الأخرى ، إضافة الى الخفوس التي قال البيان السعودي ذات مرّة بأنها ليس لها وجود على خارطة بالمرّة ، رغم أن الطرف السعودي وقع على اتفاقيات بشأن الموقع نفسه مع قطر! . . ومن هنا شدّت البحرين عن الوساطة ، لأن مشكلة الحدود القطرية البحرينية أضحت مشكلة سعودية - قطرية ، ورغم أن الرياض لم تكن



المنامة تتبنى عائلة قطرية لتصعيد الخلاف

قالت مصادر خليجية مطلعة، أن حكومة آل خليفة في البحرين، والتي تنازع قطر ملكيتها لجزر حوار وفشت الديبل.. قررت تصعيد صراعها مع الدوحة من خلال تبنيها لعائلة قطرية، هي عائلة الدرويش.

وأضافت بأن أمير البحرين استقبل رئيس العائلة وكبيرها: يوسف الدرويش، وحاول الإعلام البحريني إبرازه على واجهة الإعلام، وكيف أن عائلة كبيرة ذات شهرة تقف الى جانب آل خليفة في المنامة.

وتقول أوساط خليجية محايدة، بأن عائلة الدرويش برزت أو ظهرت في قطر مع مجيء الإنجليز اليها في العقود الأولى من هذا القرن، وأنها ربطت منذ اليوم الأول مصالحتها بالمصالح البريطانية. ويُقال أن عائلة الدرويش التي تضم مجموعة من التجار، لم تكن في يوم من الأيام على وفاق مع شرائح مختلفة من المجتمع القطري.

أما أسباب ذلك فتعود أولاً: الى ارتباطات بعض كبار العائلة بالسلطات البريطانية التي كانت تحتل قطر آنذ. وثانياً: الى ما يعتبره المواطنون القطريون من تعامل خشن متمس بالغرور والصلافة. ولا يزال البعض يذكر كيف أن أفراداً من عائلة الدرويش ممن تبوأوا مقاعد متميزة في شركة النفط القطرية، وبدعم من الإنجليز، تعاملوا مع بقية عوائل المجتمع القطري باستلاء وفظاظة.

ولا يبدو لهذه الأسباب الثلاثة، أن القطريين سينظرون باحترام أو تقدير لما فعله صالح درويش، حين وضع يده بيد حاكم البحرين، خاصة وأن للأخير ثارات مع القطريين فيما يتعلق بالحدود، إضافة الى أمور تاريخية أخرى. وبدون شك فإن محاولات حكام البحرين عبر آل الدرويش لن يكتب لها النجاح، حتى وإن جرى ذلك بالتعاون مع الأمراء السعوديين.

ويقول قطريون، أن حاكم البحرين قد أخطأ الاختيار، لأنه وقع على ما يسمونه (بالنطيحة والمتردية والساقطة)!!!

ودافع أفراد من عائلة الدرويش عن موقفهم بأن كبيرهم كان مضطراً (لمجاملة) أمير البحرين، وأنه لم يكن يسعى أو يريد أن يتحول الى أداة أو ورقة ضغط ضد حكومته لصالح امراء البحرين. ومن الواضح، حسب رأي مراقبين، أن أزمة الحدود السعودية القطرية، قد عززت تلاحم القاعدة الشعبية مع القيادة القطرية التي أبدت شجاعة استثنائية في مواجهة الاعتداء السعودي على مركز الخفوس.

حقيقي لحل المشاكل بين أعضائه، وإلا فما الفائدة من المجلس الذي يضيف يوماً بعد آخر المزيد من الإثبات على فشلته في كل المضامير والأصعدة؟!.. لكن من الواضح ان ليس في نية المملكة التراجع عن الأراضي التي احتلتها، والطريف ان صحيفة الحياة اللندنية المقربة من وزارة الدفاع السعودية، قالت في ١٨ نوفمبر الماضي بأن حل المشكلة سهل - حسب وجهة نظر السعودية، وهو أن تعترف قطر بما تحت يد المملكة من اراض! .

الحدود ومواضيع سياسية أخرى كانت وراء العاصفة السياسية التي أثارها قطر بإعلانها خبر الإعتداء السعودي على أراضيها.. ما جرى كان قمة جبل الثلج فحسب .

تقول أوساط مطلعة أن المملكة احتلت العام الماضي أراض قطرية، ومرت العملية بسلام بسبب « صمت » المعتدى عليه، وهي سياسة طالما اتبعتها معظم دول شبه الجزيرة العربية خوفاً من التصعيد، وهذا بالضبط ما كان يريده الأمراء السعوديون، فبعد كل عملية لا يوجد سوى احتجاج يصل الى المسؤولين السعوديين نسخة منه وأخرى الى الجامعة العربية وثالثة الى الأمم المتحدة، وذلك كتسجيل موقف!

وفي العام الماضي، أفادت أنباء بأن السلطات القطرية اكتشفت مؤامرة حيكت خيوطها في الرياض، من أجل إستبدال الحكومة الحالية بحكومة عميلة على رأسها أحد أمراء العائلة الحاكمة، وإبن الحاكم السابق الشيخ علي بن أحمد آل ثاني.

وبالطبع فإن العلاقات اتجهت من سيء الى أسوأ.. فالمملكة من وجهة نظر المسؤولين القطريين انحازت دون مبرر الى البحرين في خلافها معها حول جزر حوار، وبالتالي لم تعد وسيطاً بل طرفاً في النزاع، ومع هذا قبلت قطر بتأخير طرح موضوع الجزر على محكمة العدل الدولية مدة سنة أشهر مثلما اتفق فعلاً مع السعوديين على ذلك، وفور انتهاء المدة، تقدمت بطلب الى المحكمة الدولية بذلك، وكأنها تعلن فشل السعودية في حل المشكل .

زاد الأمر سوءاً، أن المملكة بدأت تلج من أجل انتزاع خور العديد المتنازع عليه بين قطر والإمارات، وقيل أنها استولت عليه فعلاً بوضع اليد، شأن الكثير من الأراضي التي أخذتها من اليمن وعمان والإمارات وقطر والكويت وغيرها!.. وذلك بعد أن فصلت قطر عن الإمارات بخط من عندها فأصبح الوصول الى الإمارات يمر عبر الأراضي السعودية بزيادة ٧٠ كيلومتراً في الرحلة البرية، وكأن موقف

الحق في ذلك.. فهي من جهة أولى الطرف المعتدى عليه، ولم يعد الموضوع قابلاً للتخمين بعد أن بث القطريون صوراً حية لمركز الخفوس الذي احتله السعوديون وقتلوا أحد القطريين فيه وجرحوا آخرين، حيث بانث آثار الإعتداء على المبنى، ومن خلال الدماء التي لطخت بجدرانه. ومن جهة ثانية، فإن كل دول الخليج لها مشاكل مشابهة مع المملكة، وإذا كانت دول الخليج الأخرى لم تجد الشجاعة الكافية للوقوف بوجه الاعتداءات السعودية الحدودية، فمن المفترض على الأقل أن ترحب بالموقف القطري الذي عجز الخليجيون الآخرون عن الإتيان بنظيره، ولا يخفى على المسؤولين السعوديين، فإن قطر تلقت إطراء كبيراً من دول الخليج جميعاً عدا البحرين، كما تلقت إطراء شخصياً من الوسطاء أنفسهم، فقد وجدوا في نهاية المطاف من يقف ويقول: لا وكفى!

غير ان المسؤولين القطريين لا يعتقدون بأن الموقف الخليجي بشكل عام أنصفهم، والسبب يعود الى أن البعض كان يخشى من رد الفعل السعودي الخشن فيما لو وقف في اتجاه يخالفة. ولذا فإن ما نالته قطر، بحسب أحد سفرائها، هو: أضعف الإيمان!، وهذا ما يريده المسؤولون السعوديون. فقد تمّ التعاطف قلبياً معها وليس أبعد من ذلك. في حين أنها تصرّ بأن موقف الحيد من قبل الخليجيين غير مقبول، حتى وإن قبله السعوديون، فليس من المنطقي من وجهة نظر الدوحة، أن يعتدى على أراضيها، ويقتل أبناءها، في حين لا يحرك المسؤولون الخليجيون ساكناً، ولا يبدي مجلس التعاون الخليجي سوى العبارات الطنانة المغلفة بالشعارات الباهتة.

ولذا فإن موقف قطر، حتى هذه اللحظة على الأقل، كان صارماً قوياً.. فلم تقبل بموقف الحيد، ولم تتحمس للوساطات وإن لم تبد ذلك علناً حتى لا تنتهم بأنها ترفض الحل السلمي، مع أن الخيار العسكري ليس خيارها بالمرّة، وحتى لو كانت قناعتها بأن الهدف الأخير للوساطات هو التغطية على « الجرم السعودي ».. وكانت قطر - وحتى قبل أزمة الخفوس - شديدة النقد لمجلس التعاون الخليجي، الذي أصبح مجرد غطاء لزعامة سعودية جبيرة.

فقد رفضت حضور اجتماعات المجلس على مستوى الوزراء أو وكلاء الوزارات، وكان آخرها اجتماعات وزراء الدفاع ثم الداخلية ثم الخارجية لدول المجلس والتي تمت الشهر الماضي، وهددت بأنها لن تحضر اجتماع القمة القادم في أبو ظبي إن لم تتراجع السعودية عن سياساتها تجاه قطر، وإن لم يقم المجلس بدور

قطر أثناء أزمة الخليج وإرسال قواتها للدفاع عن الخفجي لم يعن شيئاً للأمراء في الرياض ، فقد رفضت المملكة مجرد مناقشة موضوع النزاع البحريني القطري في القمتين الماضيتين ، ووجدت قطر أنها تبعاً للموقف السعودي منها ، ليست مسؤولة عن مسابرة السياسة السعودية ، وراحت تتحرك بحرية في علاقاتها مع جيرانها ، سواء مع سوريا أو إيران ، بل وأعدت علاقاتها مع العراق ، وكانها تريد أن تقول بأنها لن تعادي أحداً بناءً على موقفه تجاه السعودية وسياساتها!

ويعترف المسؤولون القطريون بأن المملكة تأخذ عليهم تحسين علاقات بلادهم مع إيران ، الطرف الإقليمي المنافس للسعودية في الزعامة ، وأخذت عليهم تحسين علاقاتهم مع اليمن ثم مع العراق وقبيلها مع السودان الذي حظي سفيره بتكريم من أمير الدولة ومنح وساماً من الدرجة الثانية نظير نشاطه وجهده الكبير في تحسين العلاقات بين البلدين ، مما أزعج السفير السعودي في الدوحة ، فاحتجّ بناءً على أوامر الخارجية السعودية على ذلك لدى الخارجية القطرية .

غير أن هناك استياءً حاداً لدى القطريين - تجد له شبيهه في كل دولة خليجية - من أساليب الهيمنة السعودية . يقول مسؤول قطري : إن المملكة تريدنا أن نكون تابعاً لسياساتها ، وتريد أن نحاسبنا على كل فعل لا يرضيها . مشكلتنا أننا نمرّدنا على هذه المعاملة ، فكان أن عوملنا بهذه الطريقة ، ولا يحتاج الأمر إلى نكاه لإدراك سرّ الحظوة التي نالها حكام البحرين لدى البلاط السعودي!

علق مثقّف خليجي على تطورات النزاع القطري - السعودي ، بأن قطر أمسكت الأمر السعودي من اليد التي توجعهم حقاً .

لم يكن الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي ، وشقيقه الأمير نايف وزير الداخلية ، واللذان هندساً عمليّة « الخفوس » بعد أن أجازهما الملك . . . يريدان أن يكشف نأ الخلاف بين البلدين من أساسه . وضمن تخطيط جيد وجد السفير السعودي في قطر بعد ساعات من الهجوم على مركز الخفوس يلتقي مع ولي العهد القطري ، لينقل له رسالة تهدئة سعودية ، بأن الحادث عابر وخطأ غير مقصود ، ومحاولاً إقناع الجانب القطري بتغطية خبر الحادث وعدم الإعلان عنه ، وأن الأمور ستسوى بالحسن . . الخ .

غير أن السفير السعودي استمع إلى الجواب

في الجلسة ذاتها بأن قطر لا تستطيع أن تتكتم على الخبر ، خاصة بعد أن وقع قتلى وجرحى ، وهي بإعلانها النبا لن تترك مجالاً للحل السلمي للقضية إلا وطرقته! .

ويبدو حسب بعض الأوساط ، أن القطريين لدغوا من قبل وبوسيلة مشابهة لهذه . . فالقوات السعودية تتقدم وتدفع ببراميل الحدود إلى الأمام! وتشتبك مع من يقابلها من الدوريات الحدودية ، في حين تتحرك الدبلوماسية من أجل تأمين « الصمت » اللازم والتغطية ، فالمملكة عرفت دائماً بأنها « مملكة الصمت » ، لا تحب المكاشفة والنقاش العلني ، وتؤمن دائماً بالأثر المشهور : « استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان! »

فوجئت المملكة ، رغم الإجابة القطرية الصريحة بأنها ستعلن الخبر ، وفوجيء الجمهور السعودي نفسه بمتفقيهه ومتعلميه وسياسييه وبمواطنيه العاديين . . فبالأمس القريب ، كان الجنود القطريون يقاتلون في الخفجي في حين كان جيش خادم الحرمين يستريح في المواقع الخلفية . بالأمس سال الدم القطري من أجل تحرير الخفجي ودعمًا

لقاء مع الملك للرد على مقولة انهيار المجلس

في حديث لصحيفة السياسة الكويتية في الثاني والعشرين من نوفمبر الماضي ، قال الملك فهد أن صيغة مجلس التعاون (محببة إلى النفس) وأن التباين في الروية تجاه بعض القضايا (لا يعني بالضرورة أن خلاف بالمقاييس المتعارف عليها). وتابع بأن (صيغة مجلس التعاون كتجمع ليست مهددة بعدم الاستمرار ، وأنه كيان متماسك بالدرجة التي تجعله قادراً على امتصاص أي خلافات طارئة)! .. وجاءت هذه التصريحات الداعمة لكيان المجلس الذي تنزعه المملكة ، رداً على ما يقال من تهتك المجلس الذي لم يستطع حل الخلاف بين أعضائه ، خاصة بين الدوحة والرياض .

وقصدت تصريحات الملك فهد التخفيف من عمق الأزمة العاصفة بين البلدين قطر والمملكة ، حيث اعتبر الملك فهد الخلاف مجرد (سحابة صيف)! ، وأن (من الخطأ أن يتصور أحد أنه قادر على المتاجرة بخلافاتنا والنفخ فيها لأنها خلافات الأشقاء داخل البيت الواحد).

ويتوقع مراقبون محليون ودوليون ، أن يكون خروج قطر من مجلس التعاون نهاية له ، ولا تزال قطر تلمح إلى إمكانية الانسحاب منه ، إذا ما ثبت في النهاية أن حقها في الموضوع الحدودي قد ضاع إلى الأبد ولم تعد قادرة على استرجاعه.

للمملكة ، واليوم - ولما تجفّ الدماء بعد - تسيل دماء فطرية أخرى ، من أجل قطعة أرض أو توسيع المملكة السعودية ، حتى تصبح عظمى كما يقول سفير واشنطن السابق في جدة جيمس أكينز! .

كيف يستطيع المواطن العادي تحمّل صدمة الخبر؟ صحيح أن هناك خلافات بين دول مجلس التعاون ، ولكن لم يتوقع المواطن السعودي العادي أن حكومته منخرطة في هكذا خلافات ، بل كان يتصور أنها « حلال المشاكل! » ، فإذا به يفاجأ بأكبر مما توقعه .

ليس هناك دليل كبير على مفاجأة « العلنية » القطرية ل - « الصمت » السعودي ، إلا من خلال ردود الفعل الرسمية السعودية ، التي بدأت مرتبكة غير مقنعة ، فمرة قالت أن الصراع كان بين قبائل وبدو لا دخل لقواتها به ، في حين أنه لم يبق في تلك المنطقة من قبائل منذ أمد بعيد ، فقد استقرت واستوطنت ، وعلى الجانب السعودي كانت تسكن قبائل المرّة ، ولا يبدو أن أحداً بقي يرعى الغنم وخيرات النفط تحت أقدامه! . ومرة ثانية قالت أن قطر احتلت ١٤ كيلومتراً من الأراضي السعودية! . . نعم . . قطر التي لا يصل سكانها إلى نصف مليون نسمة تغامر وتحتل أرض سعودية ، من يصدّق هذا العبث؟ .

ومرة ثالثة ، قالت أجهزة الإعلام الرسمية والبيانات العديدة ، بأنه ليس هناك شيء اسمه الخفوس بالمرّة ، فقام القطريون بنشر وثائق وقعتها كبار المسؤولين في المملكة تتعلق بالموقع ، أما مركز الخفوس الذي انسحب منه الجند السعودي فقد شاهد المواطنون في المنطقة الشرقية حاله من قناة تلفزيون قطر نفسها .

لا شك أن القطريين لا يستطيعون مواجهة السعوديين عسكرياً ، ولكنهم على الأقل قادرون على الصراخ وإظهار الألم ، وكشف خبر الاعتداء ، وهو أمر لم يسبق لغير قطر أن فعلته من قبل . . فقد احتلت السعودية عام ١٩٨٨ جزيرة قاروه الكويتية ، ولكن الكويت لم تعلن الخبر ، بل أعلنت عنه الصحافة الأجنبية! . .

وتعرضت عمان والإمارات لضغوطات واحتلت بعض الأراض ولم يحرك أحد ساكناً ، فضلاً عن أن يعلن تأوّه . أما اليمنان فقد خاضا منفصلين قبل الوحدة عشرات الإشتباكات المسلّحة وفي كثير من المرات ردوا القوات السعودية على أعقابها ، ولكن كان من النادر أن يعلن عن أخبار ذلك خاصة في اليمن الشمالي الذي كان عرضة للتدخلات السعودية السافرة .

مجرد الإعلان عن الخبر ، هزّ المسؤولين السعوديين ، ولكن قطر كما يبدو واجهت في المركز الهجوم السعودي ، وإلا لما سقط قتلى

احتلال سعودي لجزيرة قاروة ، والكويتيون يلتزمون الصمت موقتاً

قالت مصادر كويتية مطلعة ، بأن المملكة أعادت سيطرتها مرة ثانية على جزيرة (قاروة) الكويتية في شهر سبتمبر الماضي ، بعد أقل من مرور عامين على استعادتها من أيدي القوات العراقية . وكانت جزيرة قاروة أول أرض كويتية تصلها طلائع القوات الغربية التي تستهدف تحرير الكويت من الاحتلال العراقي . وكانت القوات السعودية قد احتلت الجزيرة العام ١٩٨٨ ، ثم أخلتها بعيد احتلال الكويت ولم تعلن رسمياً تبعية الجزيرة لها . وبعد تحرير الكويت أوحت المملكة مراراً إلى امراء البيت الحاكم في الكويت عزمها على استعادة سيطرتها على جزيرة قاروة ، ولكنها لم تقدم على الاستيلاء عليها إلا بعد أن ضمنت (صمت) آل صباح!

وقال دبلوماسيون عاملون في الكويت ، أن الكويتيين الممتنين للسعودية لمساعدتها لهم ضد العراق ، لم يثيروا مشكلة حول الموضوع ، خاصة وأن مسؤولين سعوديين ألمحوا إلى أن المملكة تنتظر ثمناً لمساعداتها للكويت ، وكان الثمن المطلوب يدور حول أرض وجزر بدأت المملكة تدعى ملكيتها ، وكذلك محاولات زيادة النفوذ داخل الكويت ، وكان لدى الأمراء السعوديين طموح في تعطيل انتخابات مجلس الأمة ، أو على الأقل أن يكونوا أحد اللاعبين الأساسيين في تقرير مصير مستقبل الكويت.

وأشارت وكالة رويتر في الثالث والعشرين من نوفمبر الماضي إلى دبلوماسيين أجانب قولهم بأن النشاط السعودي على جزر صغيرة في جنوب الخليج قد يؤثر على الحقوق النفطية في المناطق البحرية ، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة تقيم مبان دائمة على إحدى هذه الجزر لتأكيد حقوقها . وأضاف أحد الدبلوماسيين بأن المشكلات الحدودية ذات جذور تاريخية معقدة ، وأن المملكة السعودية قامت على أساس غزوات ضمنت خلالها أراضٍ لقبائل مجاورة في وقت سابق من هذا القرن (وسيطل الناس متوترين إلى أن ترسم الحدود).

أن الإنسحاب من المجلس فيما إذا تم وأصرت السعودية على عدم الإنسحاب من الأراضي القطرية ، سيهدد أركان المجلس من أساسه . ويبقى أن الضغط السعودي على أمارات الخليج الصغيرة سيبقي الفرصة مستقبلاً لبروز محور جديد تقوده اليمن منفصلة ، أو بالتعاون مع سلطنة عُمان ، حيث تشترك الدولتان في الكثير من المواقف الواجب اتباعها في محيط الجزيرة والخليج . وهذا لن يخدم مكانة المملكة ومستقبل نفوذها .

يقول دبلوماسي خليجي ، معلقاً على الخلاف الحدودي السعودي القطري ، بأن الملك فهد لم يُبق لبلاذ صديقاً ، وحتى من يتظاهر بالصدافة ، فإنه يحمل في داخله شيئاً آخر ! . مهما كان الأمر ، فالمملكة تسير وفق سياسة « صنع الأعداء » ليحيطوا بها إحاطة السوار بالمعصم . فالقضية لم تكن محصورة ولن تكون بقطر . قد تبدأ بدولة ولكنها تنتهي بعدة دول . العراق ، الأردن ، اليمن ، إيران ، السودان ، قطر . . كلها دول محيطة دخلت في صراع مكشوف مع المملكة . وبقيت عمان والكويت والإمارات وحتى البحرين - تشعر بقل الوطأة السعودية ، وربما فجرت صراعاً في مستقبل قريب مع الحكومة السعودية الجائعة إلى الأرض والسيطرة ! .

هل هذا هو ما تستهدفه السياسة الخارجية للمملكة : أن تجني العداة من كل الاتجاهات . ليس من المعقول كما يدعي البعض بأن كل « المخالفين أو الأعداء » مخطئون ، والمملكة وآل سعود على رأسها على صواب دائم . وإذا كانت طموحات المملكة يمكن التعبير عنها بصورة أخرى سلمية فلم هذه الخشونة والرعونة في التعامل . لا أحد يتمنى وجود دول صغيرة قال ولي العهد السعودي في تهنئة الشعب بعيد الفطر الماضي ، وهو يعرض بدول الخليج ، بأنها دول فسيفساء لا تستطيع الصمود وأن هذا العصر هو عصر الدول الكبرى والأحلاف . . فهل كان الهجوم على قطر ، والإصرار على عدم حل مشكلة الحدود مع عمان ومع اليمن وغيرها ، ترجمة أمينة لطلعات ولي العهد؟ ! .

لا نظنه يعتقد ذلك ، ولكننا نظن أن إخوته الآخرين يعتقدون ذلك . . هم يطمحون إلى سعودية عظمى حتى ولو زرعوا المنطقة بالأحقاد والحزازات . .

نعم سعودية عظمى ، قائمة على أساس ملحي ، كما منن الملح في رواية عبد الرحمن ميف! .

وجرحى ، ولم تكتف بمجرد الصراخ . وتشاء الأقدار ، أن يُعلن الهجوم السعودي على الخفوس في نفس يوم توقيع الإتفاقية الحدودية بين اليمن وسلطنة عمان ، ولا شك أن المسؤولين السياسيين والإعلاميين في المملكة السعودية لاحظوا الإهتمام الكبير من جانب قطر بالخبرين معاً ، وكأنها تريد أن تقول للعالم : انظروا واكتشفوا نموذج السلوك المتحضر في التعامل مع مشاكل الحدود الذي تقدمه اليمن وعمان اللتان تنازل كل منهما من أجل حل مشكل الحدود ، وقارنوه بالسلوك السعودي ثم اطلقوا عليه ما شئتم من أوصاف! .

موضوع آخر ، أزعج الأمراء السعوديين ، فقد ألمحت قطر إلى أنها ستجمد عضويتها في مجلس التعاون الخليجي لأنه أثبت فشله في حل مشكلات المنطقة ، وذلك كعقاب للمسؤولين السعوديين . فقد كان تشكيل المجلس يستهدف توفير مظلة أمنية لجميع دوله ، وهو بهذا أثبت فشله مراراً وتكراراً ، ولا أحد يعتقد بأن « درع الجزيرة » التي عاد وتحدث عنها في الشهر الماضي وزراء دفاع مجلس التعاون ، والتي لم يزد عددها عن عشرة آلاف جندي يمكن أن تؤدي مهمة توفير الأمن .

كان المجلس قد وضع ليجعل السعودية زعيمة على الخليج بشكل رسمي! ، في ظل انشغال العراق وإيران بالحرب ، ولكن الزعامة لا يمكن أن تتحقق بالشكل فقط ، الزعامة هي قيل كل شيء إقناع واقتناع وعمل وإخلاص وثقة ، ولا تفرض فرضاً . . وماذا يهم دول الخليج الصغيرة إن كان الخضوع للأقوى هو الأساس أن تخضع للعراق ول مصر ولسوريا وإيران وليس للسعودية ، فكل هذه الدول أقوى من المملكة وأقدر على توفير احتياجاتها الأمنية .

إن خروج قطر من مجلس التعاون أو مجرد التلويح بالخروج هو في حقيقة الأمر يستهدف لي ذراع الأمراء السعوديين ، وإفهامهم بأن مظلة الزعامة قابلة لأن تطير في الفضاء ، في حين أن بقاء المجلس بصورته الكاريكاتيرية الحالية دون تفعيله لا يستهدف سوى ترسيخ تقليد شكلي لظفوس الزعامة السعودية ، وهو أمر تافه كما هو واضح من موقف دول الخليج المتأففة كلها من هذه الزعامة!

تحاول المملكة أن لا تجعل من غياب قطر أمراً ذا أهمية ، وكان غيابها كدولة لا يؤثر على مسيرة المجلس وعمله ولا على زعامتها ، بل يجب تجاهل عدم حضورها . . وهذا أمر مفيد إعلامياً ، لكنه في واقع الأمر لا يغير من حقيقة

القصيبي يزيد طاقم مستشاريه وعروض لشراء صحف بريطانية

بإشراف الصحافي البريطاني بيتر مانسفيلد ، مستشار السفير السعودي في لندن ، الدكتور غازي القصيبي ، تجرى الاستعدادات هذه الأيام لإصدار كتاب السفير : (أزمة الخليج محاولة للفهم) مترجما للغة الإنجليزية . ويبدى الدكتور غازي - وكما كان متوقعا منه - نشاطا متصاعدا على الساحة البريطانية ، وفي مختلف المجالات والاتجاهات ، خاصة فيما يتعلق بالموضوع الإعلامي ، الذي وضع في أول اهتماماته . وقد أقام الدكتور غازي ، مأدبة غداء الشهر الماضي لعدد غير قليل من الصحافيين البريطانيين ، وأدهش الحضور استقباله لهم بمعية مستشاره آنف الذكر . ويُقال أن أحد محرري الإندبندنت أشار إلى السفير في موضوع منع الصحيفة من دخول المملكة ، فأكد أنها ليست ممنوعة! ، ولكي يتأكد من المنع الرسمي ، طلب إليه مهلة لإرجاع الأوراق .. وقيل أنه راجعها فعلا ، وأمر أحد مساعديه ليتصل بمحرر الإندبندنت وليعترف له بمنع الصحيفة السياسية الأولى في بريطانيا!.

ويُنقل أيضا أن الدكتور غازي زاد من طاقم مستشاريه الصحافيين فأضاف إليه : باتريك سيل ، وروجر ماثيوز من الفايينشغال تايمز ، وجون بولك من الديلي تلغراف.

من جهة أخرى قدّمت المملكة عرضا آخر لشراء صحيفة الأوبزيرفر البريطانية ، ولكن عاملين فيها أكدوا بأن مالكيها يعتبرها مشروعا تجاريا مفيدا وليس في نيّته التخلي عنها حاليا ، على الأقل أمام العروض الحالية.

تجدد الإشارة إلى أن المملكة تسعى لشراء أسهم عديدة في صحف ومجلات غربية ، وعن طريق واجهات عديدة . ويقول مطلعون بأن للمملكة ما نسبته ١٥ بالمئة من اسهم مجلة نيوزويك الأميركية ، وتمتلك - باسم سليمان العليان ، التاجر السعودي المعروف - ٧ بالمائة من أسهم الإندبندنت.

توقعات حول عودة بندر إلى المملكة لمنصب آخر

يتوقع خلال الأشهر القليلة القادمة أن يعود إلى المملكة الأمير بندر بن سلطان ، سفير الملك فهد في واشنطن ، ليكون رجل المهام الخاصة إلى جانب عمه الملك .

مصادر سعودية رسمية تقول بأن إدارة كليتون غاضبة على العائلة المالكة بشكل عام ، وعلى بندر بشكل خاص ، لأنه تدخل أكثر مما يجب في الشأن الداخلي الأمريكي ، وثانيا لأنه سعى لتلويث الحياة السياسية الأميركية ، ولأنه وبلاؤه تقف خلف الكثير من المخالفات القانونية على الصعيدين الاقتصادي والعسكري تورطت فيها شركات وشخصيات على مستوى رفيع

الأمر الثالث ، هو أن بندر تدخل بشكل سافر وغيبي في أن واحد ، لدعم بوش في حملته الانتخابية الأخيرة . ويشير مقرب من الأوساط الرسمية ، إلى أن مسؤولي الحزب الديمقراطي الأمريكي شديدي الانزعاج من حضور بندر مؤتمر الحزب الجمهوري قبيل الانتخابات ، وبنع مبالغ مادية كبيرة لتمويل الحملة الانتخابية لصالح بوش ، وذلك عبر دفع المبلغ إلى سبعة من المسؤولين من الحزب ليقدّموه كتبرع شخصي من مالهم الخاص .

ويقال ان تقاهما ما حدث بين الأطراف المعنية في قضية السفير السعودي ، بأن يتم تأجيل كل ما يتعلق بشأن مصيره ريثما تتسلم الإدارة الأميركية الجديدة مقاليد الحكم .

جهة مقربة من الأمير بندر ، ألمحت إلى أن الأخير مجرد سفير ، يؤمر فيطيع .. وأنه - بسبب صلاته القويّة مع إدارة الجمهوريين في عهدي ريغان وبوش - يشعر بأن عملا وروحا جديدين يجب أن تبدأ مع عمل الديمقراطيين ، وأنه بسبب رحيل الأشخاص المهمين الذين عمل معهم طيلة السنوات الماضية في الجانب الأميركي يجعل من عمله ضعيفا مهزوزا ، خاصة وأن نهاية أزمة الخليج ، أعادت الأمير بندر إلى شيء من العزلة غير المنتظرة .

أيا تكن الأسباب والظروف ، فإن بندر ، سيخلق مشكلة أخرى في صفوف العائلة المالكة ، بعد أن خلقها في الولايات المتحدة .. وتتعلق المشكلة المتوقعة بالوظيفة التي يمكن أن تُسند إليه . والأرجح ، أن بندر سيكون وزيراً للخارجية بدون اسم ، ويبقى سعود الفيصل مجرد واجهة منزوعة الصلاحيات كما كان طيلة السنوات الماضية .

وفاة مواطن تحت التعذيب

في مستشفى الملك فهد بالمنطقة الشرقية ، توفي يوم السبت الموافق للرابع عشر من نوفمبر الماضي المواطن زهير إبراهيم العوامي ، من مدينة صفوى ، والبالغ من العمر ثمانية عشر عاما . وقالت أوساط حقوقية خليجية ، أن المواطن زهير اعتقل قبل وفاته بنحو أسبوع ، في ساعة متأخرة من إحدى الليالي ، وأنه أُعيد إلى أهله وأثار التعذيب بادية في مختلف أنحاء جسده ، الأمر الذي اضطر أهله إلى الإسراع به إلى المستشفى ، حيث توفي هناك متأثرا بالتعذيب .

وأضافت تلك الأوساط ، بأن إدارة المستشفى رفضت تسليم جثة الضحية إلى أهله ، بسبب تدخلات مباشرة من إدارة الشرطة . وفي يوم الثلاثاء الموافق ١٧ نوفمبر ، تسلم والد الضحية الجثة بعد أن أُجبر على التوقيع على تقرير الطبيب الشرعي بأن الشاب توفي في ظروف طبيعية!

من جهة أخرى ، أفادت أوساط حقوقية خليجية ، بأن الطالب في جامعة البترول والمعادن - جامعة الملك فهد - موسى علي موسى الربيع ، اعتقل في السادس عشر من نوفمبر الماضي ، حيث هاجم رجال المباحث غرفته في سكن الجامعة واقتيد إلى سجن المباحث بالدمام . وقال مقربون من المعتقل ، أن منزله الواقع في حي المنيرة ببلدة العوامية قد تمّ تفتيشه . ونقل عن هؤلاء بأنه قد وجهت للمعتقل تهمة سياسية هي : معارضة نظام الحكم .

البرلمان الاوربي يناقش الديمقراطية في الخليج

نقلت صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن في عددها الصادر في الثاني من ديسمبر الجاري عن مصدر في اللجنة الفرعية لحقوق الانسان في البرلمان الاوربي قوله ، أن البرلمان يستعد لمناقشة مشروع تتبناه كتلتان برلمانيتان فيه ، يتعلق بالوضع في الخليج ، وبدعم مأسماه - رغبات جماهير الخليج في تحقيق الديمقراطية .

هذا وكان وقد من المعارضة الاسلامية والوطنية في البحرين قد التقى بممثل العلاقات الخارجية في البرلمان ، وممثل لجنة التعاون الاقتصادي فيه ، وقد دعى الوفد خلال هذه اللقاءات البرلمان الاوربي وفي مقدمتها اللجنة الفرعية لحقوق الانسان الى الاسهام في دعم وتشجيع المطالب الرئيسية للشعب في البحرين ومنها تفعيل الدستور ، والدعوة الى انتخابات حرة لاهياء المجلس الوطني وتشجيع الديمقراطية ، كما أثار الوفد قضية عودة المنفيين ، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

مهندس أميركي يقاضي السلطات السعودية

أعلنت شبكة التلفزة الاخبارية الاميركية سي إن إن في نشرتها الاخبارية في الثلاثين من نوفمبر الماضي أن محكمة العدل العليا الاميركية ستصدر قرارها في

مصروفات ملكية !!

أفاد مصدر حكومي مطلع بأن حجم الإنفاق خلال الأشهر الماضية تزايد بوتيرة غير معتادة ، وقال ان السبب يعود الى ما أسماه بـ (المصروفات الملكية) . حيث بدأت المراحل النهائية لبناء قصور جديدة للملك فهد في حفر الباطن والبحرين ومناطق أخرى متعددة في المملكة . وكانت قصور الملك في منى- يزورها في السنة ليوم أو اثنين- وفي مكة وغيرها قد انتهت في فترة قليلة ماضية .

وقال المصدر معلقا على المصروفات الخاصة والبذخ ، بأن الملك فهد لا يكثر بمن يأتي بعده ، وكأنه يقول : ليكن بعدي الطوفان!

تجدد الإشارة الى ان المملكة مدانة بنهاية هذه السنة بنحو ستين مليار دولار ، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن المملكة ستكون عاجزة في منتصف عام ١٩٩٥ عن مجرد تسديد الفوائد المترتبة عليها .

وقال خبير اقتصادي خليجي بارز لـ (الجزيرة العربية) رفض الكشف عن اسمه ، أنه وبحلول منتصف عام ١٩٩٣ سيكون إيراد المملكة من العملات الصعبة أقل مما تدفعه كقيمة للمستوردات الخارجية ، وسيؤدي ذلك الى نقص حاد في العملات الصعبة ، وستولد نتيجة ذلك سوق سوداء للدولار مع بداية عام ١٩٩٤ ، لأن مؤسسة النقد السعودي لن يكون لديها أنذما يكفي من العملة الصعبة لتغطية قيمة الواردات .. خاصة مع ما هو متوقع من نزوح الأموال السعودية الى خارج المملكة .

الديون الداخلية .. وديون الملك وأخوته . أفادت مصادر اقتصادية سعودية موثوقة ، أن الديون الداخلية المترتبة على الحكومة السعودية تصل الى ٤٥ مليار ريال ، بعضها استحقاقات للشركات التي قامت بتعهدات مشاريع ، وبعضها لأفراد انتزعت ملكياتهم من اراض ، خاصة في مكة والمدينة ، وهذه في مجموعها تقدر قيمتها بـ ٢٥ مليار ريال .

وللبنك الأهلي السعودي ديون على الملك فهد وأخوته الأشقاء- السديريين - تبلغ ٢١ مليار ريال ، وقد احتسبت تلك الديون الشخصية؛ على خزينة الدولة . وقالت أوساط مالية سعودية أن الحكومة سددت للبنك الأهلي وبالنسبة عن الملك وأخوته بعض مستحقاته ، ولكن لم يتضح بعد مقدار ما نفع .

من جهة ثانية . فإن هناك ديونا لمؤسسات سعودية وغربية مستحقة على الحكومة ، لا يُعلم مقدارها .. وقد نصح البنك المركزي البريطاني بعض الشركات بأن لا تقرض المملكة لأنها مقبلة على أزمة اقتصادية كارثية ، ويقال أن الحكومة الأميركية فعلت ذات الشيء .

من بين الشركات المحلية التي لها ديون على الحكومة : شركة دلة البركة ، وشركة الراجحي ، وغيرهما . وبالطبع فإن هناك ديونا لشركة بن لادن التي يشارك فيها الملك وابنه عبد العزيز ، تقدر بمئات الملايين من الدولارات .

وقالت مصادر موثوقة ، أن الأراضي التي انتزعت ملكيتها من اهالي مكة والمدينة بحجة توسعة الحرمين وهو المشروع الذي أشرفت عليه شركة بن لادن ، بيعت ابتداءا لأمرء كبار ثم بيعت للحكومة بأسعار مضاعفة ، والأكثر من هذا ان بعض الأراضي أقيم عليها مشاريع سكنية مثل الفنادق ، ولم تدخل ضمن مشروعات التوسعة ، وقد أصبحت تلك الفنادق ضمن شركة طيبة التي يملكها الملك وأخوه سلطان وغيرهما .

والأطرف من هذا ان الملك لم يأخذ الأرض باسم الحكومة مجانا وبحجة التوسعة ، ولم يكف حكومته أنها لم تدفع حتى الآن تعويضا عن الأراضي منزوعة الملكية ، بل أمر بن لادن أن يقيم مشاريع تجارية لصالحه على حساب مشروع التوسعة أيضا .

ولكن من أين الدفع؟

وقد كان الجواب .. فالتوسعة وما يتبعها من مشاريع ملكية ، تدفعها الحكومة نفقا أيضا . فقد ذكرت مصادر أرامكو السعودية ، أن الشركة تباع لحساب بن لادن ١٥٠ ألف برميل يوميا كجزء من فاتورة المشاريع ، وقد كان مقدار ما يتبعه أرامكو يبلغ فيما مضى ٢٥٠ ألف برميل يوميا!!

ويقول خبير نفطي خليجي ، أن أسلوب المقايضات السعودي يقلص من حصّة المملكة في السوق ، فهي تدفع ومنذ عام ١٩٨٥ ما مقداره ٦٠٠ ألف برميل يوميا لحساب بريتش بتروليوم وشل لدفع مستحقات صفقة التورنادو .

ويبدو أن المملكة تتجه الى زيادة انتاجها النفطي وهو ما تخطط له منذ الغزو العراقي للكويت ، ويتوقع أن يهبط سعر النفط في العام القادم الى ١٢-١٤ دولار ، وستكون المملكة عاجزة عن الإيفاء بكامل رواتب الموظفين .

أمر واحد قد ينفذ المملكة من ورطتها : وهو حظر نفطي على ليبيا!!

وأمر واحد قادر على الإضرار بها : هو عودة العراق الى الإنتاج!!

لا أحد يدري الى أين تتجه المملكة .. لكنها بكل تأكيد تسير الى نهاية مأساوية ، لن تضرب المواطنين وحدهم بل ستكون كارثة على النظام السياسي الحاكم .

صفقة إف - ١٥ بأربعة مليارات والخمسة الأخرى خدمات

قالت مصادر وثيقة الصلة بالعائلة المالكة ، بأن صفقة طائرات إف-١٥ التي أبرمتها الحكومة السعودية مع الولايات المتحدة الأميركية في الأونة الأخيرة ، والتي أعلن أن تكلفتها تصل الى تسعة مليارات دولار ، لا تكلف في حقيقة الأمر سوى أربعة مليارات دولار ، أما الخمسة الأخرى فهي موضوعة ضمن بند (الخدمات الأرضية) ، لكي يسهل سرقتها وتميرها على الكونغرس الأميركي .

وقالت المصادر أن مقدار العمولة في الصفقة تبلغ ثلاثين بالمئة من قيمتها ، يحصل وزير الدفاع سلطان على عشرة

بالمئة ، والعشرة الأخرى للملك فهد شخصيا ، أما الثالثة ، فيتقاسمها أبناء الملك فهد والأمير سلطان ، ومن بينهم الأمير بندر وعبد العزيز بن فهد وأصحاب الملك - أولاد إبراهيم - إضافة الى عدد من الأمراء الصغار والضباط الكبار .

.. وصفقة طائرات مدنية بعمولات غير معلومة

أفادت مصادر موثوقة ، أن المملكة اتفقت مع شركة ماكدونالد دوغلاس على شراء صفقة تتكون من عشر طائرات مدنية بينها اثنتان للأسطول الملكي ذات مواصفات خاصة ، ولم تتكشف حتى الآن قيمة الصفقة ومترقاتها من رشاي وسمسرات . ولكن المصادر أنفة الذكر أشارت الى أن وكيل الشركة في منطقة الشرق الأوسط يوسف كانو لن يحصل على شيء من الصفقة .

فالمك فهد ، أصر على الشركة بأن لا تقدم عمولة لكانو بل للوسيط المفتعل وهو أحد أفراد عائلة إبراهيم .

بقي أن نعرف ان الصفقة ستم مقايضة بالنفط ، شأنها شأن العديد من الصفقات الأخرى!!

يوليو القادم بشأن الدعوى التي أقامها المهندس الاميركي سكوت نيلسون على السلطات السعودية ، وكان ديفيد سكوت أدلى بشهادة أمام اللجنة الفرعية القانونية التابعة لمجلس النواب الاميركي خلال شهر مايو الماضي قال فيها (أن السلطات السعودية سجنته على انفراد مع الفئران لمدة ٣٩ يوما تعرض خلالها للضرب والتجويد ، ، ولم توجه اليه أي تهمة رسمية أو يحاكم .

تجميد ملف مجلس الشورى حتى اشعار آخر

هناك اشمئزاز وتأفف داخلي وخارجي من موضوع مجلس الشورى السعودي وما قيل عن اصلاحات تطرقت اليها أنظمة الحكم . وسبب الإشمئزاز ، أن الملك لا يجد حرجا وهو يطلق الوعود الواحدة تلو الأخرى ..

من جهة ثانية كانت مسودة الدستور توصي بأن يبدأ العمل بالمجلس الشورى بعد سنة من إعلان نظامه ، ولكن الملك ألغى ذلك بنفسه وجعل المدة ستة أشهر فحسب ، ومضت الستة أشهر بل مضت ثمانية أشهر أعلن بعدها تعيين رئيس مجلس الشورى فحسب ، ولا زال الملك وأخوته يبررون التأخير بدراسة اللوائح والأنظمة الداخلية للمجلس ، وانتهاء تحديد أسماء الأعضاء!!

وتقول مصادر مقربة من اللجنة المشرفة على اختيار الأسماء ، بأن الحكومة تتذرع بأن الملك يريد أن يحوز رضا المشايخ وعموم المؤسسة الدينية الرسمية عن المجلس وأعضائه ، لأن تجربة إعلان الأنظمة لم تكن مشجعة للطرفين . وأضافت بأن رجال الدين الرسميين رفضوا معظم الأسماء التي عرضت عليهم لتحتمل مقاعد البرلمان : فهذا علماني ملحد ، وهذا يبرالي متغرب ، وذاك فاسق مبتدع ، وهكذا!!

الواضح حتى الآن هو أن الملك فهد وراء التأخير ، ولا يبدو حتى الآن أنه آبه بالتأخير أو بإخلاف الوعد والعهد ..

صراع على الزعامة بين الرياض وطهران

الشهرية ، التي تصدرها من لندن ، أشارت في عددها الصادر في نوفمبر الماضي الى ما قاله سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الرياض في حديث مع صحيفة الشرق الأوسط السعودية ، بأن ما تكتبه الصحف الإيرانية في الداخل لا يمثل وجهة نظر الحكومة الإيرانية . وأضافت النشرة بأن الصحف الإيرانية انتقدت مراراً مواقف السفير وتهجمت عليه ، وخلصت الى ان علاقات طهران مع الرياض يشوبها جو من عدم الثقة المتبادلة ، ولا يبدو في الأفق أمل بتحسّن هذه الأجواء في المستقبل القريب .

لماذا وصلت العلاقة بين الرياض وطهران الى أسوأ ما كانت عليه منذ أزمة الخليج الثانية . . في حين أن الآمال كانت عريضة بتقارب وجهات النظر أكثر فأكثر ، خاصة بعد أن تحولت نقاط الإفرق الى نقاط تلاق .

بالأمس كانت مشكلة الحج والحجج الإيرانيين ، وما تبع ذلك من مجزرة سعودية بحقهم أودت بحياة المئات من الحجج ، سبباً في قطع العلاقات بين البلدين . واليوم لم تعد هناك مشكلة من هذا النوع ، وهي من المشاكل الأساسية التي اعترضت العلاقات بين البلدين منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران . . حيث تمّ حل الموضوع بالإتفاق والتنازل المتبادل . وكانت الحرب العراقية الإيرانية وانحياز السعودية للعراق ودعمه سبباً أساسياً آخر في عرقلة تطور العلاقات بين البلدين . . ولكن بعد الغزو العراقي للكويت ، وقبلها توقف الحرب ، ثم إتفاق وجهات النظر أو تقاربها على الأقل حول مستقبل العراق السياسي ، وتعامل المملكة

مصر تبحث عن دور في الخليج بأثارة المخاوف من إيران

ما بين إيران ومصر ، خلاف حول دور كل منهما في موضوع الأمن الخليجي . فمصر رفعت موضوع الخطر الإيراني : لتبرير فشل سياسة النظام الداخلية ، ولتخويف دول الخليج لتفسح لها مجالاً لحمايتها . ورغم ان المملكة لا تحبذ إعطاء دور متميز لمصر ، إلا أن سعود الفيصل الذي زار القاهرة نهاية الشهر الماضي حاول التوصل الى صيغة اتفاق بين البلدين ، من خلال اتفاق دمشق ، كي يتم استبعاد أو تقليص الدور الإيراني الذي تعاني من تضخمه كل من القاهرة والرياض .

وفي الوقت نفسه ، فإن دول الخليج الأخرى ، وبمكس ما ترغب مصر ، تميل الى إعطاء إيران - باعتبارها دولة خليجية - دوراً يتناسب مع موقعها وحجمها .. الأمر الذي أثار غضب الصحافة المصرية والمسؤولين المصريين عموماً ، كما توضح من تصريحات عمرو موسى وزير الخارجية . قالت الأهرام في الثالث والعشرين من الشهر الماضي (لا يمكن لدول الخليج أن تواجه الشراة الإيرانية للهيمنة على الخليج العربي بعد تدمير قوة العراق ، إلا بخلق جبهة أو تحالف خليجي قوي ومتناسك . كذلك فإن الدول العربية القوية والبعيدة عن المنطقة والتي لا أطماع لها فيها مثل سورية ومصر وبعض الدول المغاربية يمكن أن تشكل السند العربي القوي لدول الخليج في وقتها ضد محاولات الهيمنة الإيرانية).

هل كان الإعلام سبباً في توتر العلاقات بين المملكة وإيران ، أم أن التوتر في العلاقات انعكس على وسائل الإعلام ؟ .

السفير السعودي في طهران ، بحسب مجلة الوسط ، يرى أن الإعلام الإيراني كان سبباً في عرقلة تطوير العلاقات بين البلدين . ذات الشيء يمكن للإيرانيين أن يدعوه ، فالإعلام السعودي هو الآخر لم يوفر حتى خبر ضحايا حوادث الطرق في إيران ليبرزها كإنجاز للنظام هناك ، كما فعلت الأم بي سي ، مع أن السعودية لا تقارن بأي دولة في العالم من حيث قتلى الطرقات ، وهي تعيش أزمة تناقض بصوت مسموع على صفحات الجرائد والمجلات المحلية!

المهم ، أن الفارق بين الإعلاميين هو أن الإعلام السعودي أكثر تعبيراً عن رسميته ، في حين أن اتجاهات عديدة تحكم الصحافة الإيرانية .

ما يبدو واضحاً أن الخلاف بين المملكة وإيران لم يبدأ بمقالة ، أو شتيمة في إذاعة ، فالخلاف السياسي وتباين المواقف هو الذي جعل القاري للصحافة السعودية هذه الأيام ، يتذكر حالها بالأمس حينما كانت الحرب العراقية الإيرانية في أوج لهيبها . . وحين يحاول المرء أن يتلمس مبررات الخلاف من خلال وسائل الإعلام ، التي يحملها السفير السعودي في طهران المسؤولية ، سيدج صعوبة في تحديدها على وجه الدقة .

« الموجز عن إيران » ، النشرة العربية

مع مختلف أطراف المعارضة العراقية حتى تلك التي تتخذ من طهران مقراً لها . . كل هذا أراح عفة كبرى أمام البلدين ، وإن لم يكن بشكل تام ، إذ لا تزال هناك احتمالات اختلاف في المستقبل ، وهناك أيضاً بعض المرارة من مواقف المملكة أثناء الحرب العراقية الإيرانية .

والعائلة المالكة في الرياض التي كانت تعلن خشيتها مما تسميه بـ « تصدير الثورة » والتخريب ، لم تعد منذ الغزو العراقي للكويت تتحدث عن هذا الموضوع بتأتاً ، اللهم إلا في الآونة الأخيرة ، حيث قام الإعلام السعودي من جديد باستعادة العبارات القديمة ، والكتابات والكليشات التي يقدمها أمير طاهري ، ورغم هذا كله ، فإن المملكة لم تقل أن ذلك موجه إلا لغيرها ، وليس لها هي ! .

حسناً . . ما هي عناصر الخلاف والاختلاف إذن والتي لم تفكك ولا تزال تعيق تحسين العلاقات بين البلدين ؟ .

هل هو موضوع اقتصادي . . النفط إنتاجاً وأسعاراً . . خلاف حول حصص الإنتاج مثلاً ؟ . يجوز ، بل هناك خلاف واضح فعلاً ، وهو خلاف ليس بجديد ، ولن يحل في المستقبل ، وهذه المشكلة ليست مشكلة إيران وحدها ، بل يمكن القول أنها مشكلة جميع دول الأوبك مع المملكة التي تتبع سياسة نفطية أقرب ما تكون ممثلة لمصالح الدول المستهلكة منها للمنتجة ! .

ومع هذا ، لا يُعتقد أن الخلاف الحالي في المضمار الاقتصادي يصل بالأمور إلى ما وصلت إليه ، خاصة وأن المملكة وإيران توصلتا إلى اتفاقات اقتصادية أفادت البلدين ، بل أفادت المملكة بصورة أكبر ، حيث أصبحت السوق الإيرانية مفتوحة أمام الكثير من الصناعات السعودية التي تحتاجها السوق الإيرانية ، مقابل فتح السوق السعودية أمام بعض المنتجات الإيرانية الزراعية والإستهلاكية الأخرى ، والتي كانت المملكة قد قررت إيقاف استيرادها عام ١٩٨٧ .

الموضوع سياسي إذن ، فما هو سرّ انزعاج المملكة ؟ .

في الصحافة السعودية تبدو المملكة منزعة من تسليح إيران ، ولعلّ موقفها وتغطيتها لأخبار الغوصة التي اشترتها الأخيرة من روسيا ، تعبير واضح عن ذلك .

وفي الصحافة نفسها ، تبدو المملكة شديدة الإنزعاج من التقارب الإيراني القطري ، بل أن صحفاً إيرانية أكدت أن سبب احتلال السعودية لأراضٍ قطرية هو علاقات الأخيرة المتميزة بإيران ، في حين أن القطريين يقولون أن تعزيز علاقاتهم بإيران يستهدف التخلص من الضغط

السعودي نفسه! . . ولا شك أن المملكة تنظر إلى نجاح إيران باختراق معقل زعامتها في الخليج نظرة استياء بالغة .

وفي الصحافة السعودية ، بدت المملكة مسؤولة عن مواجهة إيران فيما يتعلق بالخلاف الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث ، أو على الأقل حول جزيرة أبو موسى ، وهو خلاف بدأ قبل رحيل شاه إيران بنحو ثمان سنوات ، وكانت المملكة يومها تحضّ شيوخ الإمارات على الصمت لأنه ليس من مصلحة الطرفين ، ولكنها تنتهز اليوم الفرصة لتصدّد الموقف الذي حافظت الإمارات على تهديته طيلة السنوات العشر الماضية ، ولتظهر المملكة نفسها وكأنها تريد « إفراغ » دول الخليج بالعرف على الخطر الإيراني ، بعد أن تقلّبت مراراً بين الخطرين الإيراني والعراقي ، ولتوحدها وراء سياستها بعد أن بدت بوادر تشرّدها ، ولعلّ البيان الختامي لوزراء دفاع دول مجلس التعاون الذين اجتمعوا الشهر الماضي في الكويت شاهد على جرّ المملكة لبقية الدول وهي كارهاة إلى موقف صدامي مع إيران .

وفي الصحافة السعودية أيضاً وأيضاً ، بدت المملكة شديدة الإنزعاج ، من علاقات إيران الوطيدة بدول الجوار التي خسرت علاقاتها معها أثناء أزمة الخليج . . سواء مع اليمن الذي تعتبره يشكل تهديداً في خاصتها ، والذي

(الشرق الأوسط) تعزف على وتر الطائفية

في مقال لباسم الجسر في صحيفة الشرق الأوسط في ٢١ نوفمبر الماضي ، حول تسلّح إيران ، قال بان تسلّح إيران يستهدف (فرض وجودها) وكلمتها على جيرانها خاصة دول مجلس التعاون التي تحتوي على ثلث احتياطي العالم من النفط ، وحيث توجد أقبليات شيعية وإيرانية).

لا أحد يتفهم على وجه الدقة سرّ إقحام الشرق الأوسط موضوع الشيعة في الخليج ، وفي المملكة بوجه خاص في الموضوع الإيراني . رغم أن ميول كل من الشرق الأوسط وباسم الجسر معروفة . وإذا كان الأخير قد انحاز لمواقفه المعروفة ، فإن من المدهش هو أن الشرق الأوسط لم تتحاز حتى لمصالح النظام الذي يمولها وتدافع عنه .. فإظهار الشيعة في المملكة على نحو خاص بأن ميولهم (إيرانية) أمر لا يخدم آل سعود أنفسهم ، وإن التشكيك في وطنية ما نسبته ٢٠ - ٢٥ بالمئة من سكان المملكة ، لا بد وأن تكون له آثار سلبية على كيان البلاد التي تعاني من الانشطار والتشقّق! فهل أدركت الشرق الأوسط ، ممكن الخطأ؟

تتنامي علاقاته مع طهران ، أو مع الأردن ، أو السودان . . إن المملكة بنظر بعض مسؤوليها تكاد تختنق ليس من أجواء العداة فحسب ، بل من التطويق الإيراني التي تعتبره موجهاً ضدّ زعامتها للخليج والدول المحافظة العربية على حدّ سواء! .

وفي الصحافة السعودية ، ترحيب بكلّ الدول الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى التي تقف بوجه إيران ، فالمملكة التي تشعر أنها الطرف الأضعف في المنافسة بين الدول الثلاث « السعودية إضافة إلى تركيا وإيران » ، تشعر بأن إيران تكسب مواقع نفوذ جديدة في العالم الإسلامي ، وتكسب إقتصاداً وسلاحاً وخبرة . وأقل ما يمكن أن عمله المملكة : التحذير من تنامي الأصولية التي ترعاها إيران في تلك البلدان ، والتهويل من خطرهما . ولقد رحبت المملكة بأذربيجان الدولة الشيعية الوحيدة هناك ، والدولة الوحيدة أيضاً التي أقامت علاقات مع إسرائيل ، والدولة الوحيدة التي طلبت من المملكة أن تتوسط لها في أن تكون عضواً في جامعة الدول العربية ! ، كما قال وزير خارجيتها أثناء زيارته للرياض منتصف الشهر الماضي . الترحيب الذي لقيته أذربيجان لوقوفها بوجه إيران كان مشهوداً إعلامياً وسياسياً ، إذ لا يهّم المملكة أن تكون لها موطيء قدم في تلك البلدان الإسلامية ، مقابل الإمتدادات الصهيونية والغربية بشكل عام ، بل المهم إضعاف النفوذ الإيراني فيها .

وترى في الصحافة السعودية ارتياحاً بالغا من توتر العلاقات بين الجزائر وإيران ، ومن اتهام النظام الحاكم في مصر الذي يبحث عن مشجب لفشله الداخلي لإيران والسودان بأنهما وراء القلتان الأمني في مصر ، فكان الخبران وغيرهما مانشيتات رئيسية في الصحف السعودية ونشرت الأخبار . وفوق هذا فإن المملكة ليست مرتاحة من الدور الإيراني المنافس في أفغانستان ، ومن علاقات إيران بشخصيات وحركات ومراكز إسلامية كانت إلى وقت قريب مقربة من المملكة ، وتدعم جهودها الإعلامي والسياسي .

وباختصار . . فإن ما بين المملكة وإيران : صراع على الزعامة في دائرتين أساسيتين : الدائرة الخليجية ، باعتبار إيران إحدى دول الخليج ، وترفض المملكة أن يكون لها أي دور في تقرير أمنها ، هي أو العراق أو حتى مصر ، بل كانت وراء إخراج القوات المصرية من الكويت بعد انتهاء حرب تحرير الكويت . والمملكة التي ترفض الإستعانة بالنقل المصري - كما هي إيران التي ترفض أن يكون لمصر دور في

فشل المفاوضات الحدودية بين المملكة واليمن

أولويات المفاوضات السعودي

كانت هناك امكانية حل للخلاف الحدودي بين الرياض وعدن قبل شهرين من اعلان الوحدة الا أن السعودية استمرت في شكوكها والشعور بعدم الثقة

الخليج - خوفاً على الوضع الأمني في السعودية نفسها! ، لا تستطيع منافسة النفوذ الإيراني لأسباب مختلفة ، من بينها القوة العسكرية والبشرية التي تتمتع بها إيران . ومن بينها ، التوتر المتواصل في علاقات المملكة مع جاراتها الخليجيات حول الحدود مما يضعف موقفها التنافسي . ولهذا اعتبرت المملكة التسلح الإيراني إضعافاً لها في حلقة المنافسة على الزعامة الخليجية وعلى إمكانية ترتيب أمن خليجي بزعامة سعودية وبمساعدة عربية . ومن هنا أيضاً ، اعتبرت المملكة وقوف إيران الى جانب قطر إختراقاً لزعامتها التي أشبه ما تكون مفروضة بالقوة .

الدائرة الثانية : الإسلامية ، وهي أعم من العربية ، فلإيران تأثير محسوس في كثير من البلدان الإسلامية ، وتجاه مختلف القضايا ، بما في ذلك الموضوع الفلسطيني ، ولمجرد الإشارة فحسب ، لم يكن الإعلام السعودي متزناً في تعاطيه مع موضوع الصدامات بين حزب الله في لبنان والقوات الصهيونية التي وقعت الشهر الماضي ، ولا في موضوع العلاقة بين حماس وطهران .

والمملكة من جانبها تعتبر إيران منافساً على الزعامة الإسلامية ، فلم تعد اللاعب المنفرد ، بل أن منافساً ثالثاً دخل الساحة وهو السودان ، وهو أكثر جاذبية على الصعيد الشعبي من المملكة من حيث النموذج ، حتى داخل المملكة نفسها ، وفي نجد!

من الممكن أن يصل النظامان في طهران والرياض الى اتفاقات عديدة في شتى الجوانب ، ولكن المنافسة بينهما ستبقى ، لأن لكل بلد مقوماته وطموحاته وشخصيته ، وهما وإن اشتركا في خصائص معينة إلا أن خباياهما السياسية مختلفة بل وتبدو في بعض الأحيان متناقضة .

جاء نيكسون بنظرية « العمودين المتساويين » ، المملكة وإيران ، لدعم الإستراتيجية الأمنية في الخليج . ولكن بسقوط الشاه ، وما تبعه من أحداث وتطورات وتغيرات . . فإن من الواضح أن العمودين أصبحا « متوازيين » يصعب التقاؤهما!

ومشكلة المملكة ليست مع إيران وحدها ، فهي تواجه منافسة شديدة من قبل مصر ومن قبل العراق وسوريا ، وربما تشهد عما قريب منافسة من الأردن كما السودان واليمن . . فالدور السعودي يُنتقص حتى في محيط الدول المحافظة التي كانت يوماً ما تمنح الدور السعودي القوة والتأثير ، ولكنها اليوم تحولت أو في طريقها الى التحول الى موازاة الدور السعودي وليس إسناده .

انتهت بالفشل جولة المحادثات الرابعة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية ، والتي عقدت في الرياض الشهر الماضي ، والمتعلقة بالخلاف الحدودي بين البلدين . المفاوضات لم تبدأ بعد ، رغم الجولات الثلاث الفاشلة السابقة والتي عقدت في جنيف ثم في جدة ثم في الرياض . . فحتى الآن لم يتم التوصل الى اتفاق حول الية المفاوضات ذاتها ، ولربما أنت نهاية الجولة الرابعة المتوقعة هذا الشهر في صنعاء الى ما انتهت اليه الجولات السابقة .

المملكة . . تعتقد أن القليل من مواضيع الحدود قابل للنقاش والتفاوض الآن . فهي مثلاً ليست على استعداد للتفاوض حول أراض تعتبر سيادتها عليها نهائية ، كما في موضوع اتفاقية الطائف وتجديدها والمتعلقة بنجران وعسير . والمملكة أيضاً لا تريد مناقشة كل المواضيع ، وهي لا ترى نفسها مستعجلة في حل المشكلات العالقة لأسباب سياسية حقيقية . . هي - حسب مصدر حكومي سعودي - تمسك العصا من الوسط ، فجدول مفاوضاتها قصير في مواده طويل في وقته الى حد الملل ، وهو أيضاً يبدأ من « الوسط » .

والمملكة ، الحساسية جداً من « العلنية » أظهرت تهديداتها مراراً وتكراراً بأن أخبار المفاوضات يجب أن تكون طي الكتمان ، بل أن البعض يعتقد بأن « سرية » المفاوضات أضحت شرطاً وضعه الجانب السعودي ، الذي كان ينصح المفاوضاتيين اليمنيين بضرورة عدم إعطاء تصريحات أثناء إقامتهم في جدة أو الرياض عن سير المفاوضات ، وينقل عن مصدر مطلع بأن

قلقا يساور المسؤولين السعوديين إزاء المحادثات القادمة في صنعاء ، حيث يصعب على المفاوضات اليمني في ظل الظروف السياسية الحالية وأجواء الحرية والتعددية أن يخفي انطباعاته على الأقل حول سير المفاوضات وبعض تفاصيلها .

والمملكة أيضاً ، تشترك اليمن رأياً بأن المفاوضات ترتبط ارتباطاً كلياً بمستقبل العلاقات بين البلدين . فالجانب اليمني الذي أبدى ارتياحه المبدئي لقبول المملكة بمبدأ التفاوض حول الحدود بعد رفض استمرار سنوات وسنوات ، يميل الى تحميل الرياض مسؤولية الإخفاقات الأولية ، وهو أمر أشار اليه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح . . ومع هذا فإن اليمن تدرِك أنها بحاجة الى بناء شيء من الثقة التي اهتزت منذ أزمة الغزو العراقي للكويت مع جارتها الشمالية ، وأن مفاوضات الحدود لن تتقدم بدونها ، وبناء الثقة هذا يحتاج الى وقت .

ومن جانب المملكة ، فإنها ترى أن الوضع اليمني الداخلي غير مستقر ، وهي تراهن على ظروف تخدمها أفضل مما هي عليه الآن . قد يكون المسؤولون السعوديون يؤملون انهيار الوضع الداخلي اليمني بما يوقر عليهم مشقة المفاوضات التي لن ينجوا من مشكلاتها بدون تقديم تنازلات ، أو يؤخرونها ، فالتأخير عنصر أساس في سياسة الأمراء السعوديين ، نيس في القضايا الخارجية بل وفي التعاطي مع مشكلات الداخل . . لا يخدم التأخير بالضرورة ما يترتب على تأخير المفاوضات حول الحدود اليمنية السعودية ، وإن كان المسؤولون السعوديون قد درجوا وتعودوا عليه! . وربما يؤمل الأمراء

الى جانبها في هذا الموضوع بالذات ، ومن الافضل لها أن تصل الى اتفاق مع اليمنيين يريحا من تبعات المستقبل الغامض .

انتقاد الادارة الأمريكية .. خط أحمر في المملكة

أعلن إدوارد سعيد ، الكاتب والمفكر الفلسطيني الأصل الأميركي الجنسية ، أعلن في المؤتمر الخامس والعشرين لرابطة الخريجين العرب ، والذي انعقد في واشنطن الشهر المنصرم ، أنه استقال من العمل في صحيفة سعودية إسبوعية تصدر في لندن ، يزودها بمقال إسبوعي ، إثر طلب تلقاه من رئيس تحريرها في أغسطس ١٩٩٠ بالتوقف عن توجيه (نقد معقول) لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

والصحيفة المقصودة هي مجلة المجلة السعودية التي يرأس تحريرها الأستاذ عبد الرحمن الراشد . والمعلوم ان شتى وسائل الإعلام السعودية ، بدأت بعد الغزو العراقي للكويت عملية فرز للأشخاص والمواقف ، حيث تقرر إبعاد أو تقريب أي شخص وفق موقفه من الازمة ونيس وفق أي شيء آخر.

وقالت صحيفة القدس اللندنية ، التي نشرت الخبر في الثامن عشر من نوفمبر ، أن الدكتورة غادة تلحمي ، من كلية ليك فورسيت ، والرئيسة السابقة لرابطة الخريجين العرب في اميركا ، هاجمت بشدة قيام السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بقطع المساعدات عن الرابطة لمعارضتها ما أسسته بالاجتياح الأميركي للكويت والعراق في العام الماضي . وقالت (نرفض أن نكون عبيدا للدولار الأميركي).

من جهة ثانية قال البروفيسور عاطف قبرصي من جامعة (ماكماستير) بكندا ، قال في اجتماع الرابطة : (إن السعودية إذا حافظت على مستوى انتاجها الحالي من النفط ، فستستهلك مخزونها النفطي خلال جيلين). ولاحظ أن السعودية قامت

على هامش حرب فيتنام بدور المكنتسة الكهربائية لجمع الدولارات من اليابان والمانيا الغربية والدول الصناعية الأخرى ، ولم تلبث عن طريق الاستيراد أن أعادت هذه الدولارات الى الولايات المتحدة.

الشارع كثيراً ، فهو لا يدري على وجه التحديد أي قدر من التنازلات يمكنه أن يقدم دون أن يستثير ذلك الجمهور ، وما هو المقابل الذي يرضيه . المفاوضات اليمني يمكنه الإفادة والإعتماد على صلابة وقوة الدعم الشعبي وراءه ، ولكنه يدرك أن عواطف الشارع قد تغلبه في النهاية ، وهو يتمنى المساعدة من المفاوضات السعودي لكي يخرج الطرفان من مأزق ينتظر مفاوضاتهما المقبلة .

ويحبذ المسؤولون اليمنيون أن تجرى ترتيبات ما على الأرض تجعل من تجاوز البحث في مصير المقاطعات الثلاث ، نجران وجيزان وعسير ، أمراً ممكناً ، بحيث تخلق تلك الترتيبات فائدة متبادلة للبلدين والشعبين ، مما يجعل تبعية هذه الأراض ليست ذات معنى في نهاية الأمر . . أما بشأن بقية الخلافات الحدودية الأخرى ، فلا تحمل إشارات كهذه ، ويمكن التوصل الى حل عاجل بشأنها .

لا أحد يستطيع التنبؤ بالشكل الذي ستنتهي إليه المفاوضات والنتائج التي ستحققها . . ولكن الجميع يتوقع مفاوضات صعبة وطويلة قد تستغرق سنوات ، وتعتمد المدة على مقدار ما يبديه الطرف السعودي من تجاوب . مع أن مسؤولين يمينيين ألمحوا الى أنهم - ورغم كل المآخذ والعقبات - ينتظرون مفاجات سارة في وقت ليس بقریب ، ويضيفون بأن المفاوضات مع سلطنة عمان والتمهيدات التي سبقتها ، استغرقت سنوات طويلة ، ولو أن المملكة قبلت منذ البداية مبدأ التفاوض لكانت المفاوضات قد قطعت شوطاً بعيداً .

فوق هذا ، فإن النظام في اليمن ليس مستعجلاً أيضاً ، أولاً للظروف التي تمر بها الحكومة ، وثانياً للثقة بأن ما يعتبر «حقاً يمينياً» لن يضع في نهاية الأمر ، سواء وقع الاتفاق الحدودي مع الحكومة الحالية أو مع غيرها .

إذا كان الجانب اليمني ، لديه ثوابت معينة ، من بينها إمكانية الإبقاء على السيادة السعودية على المقاطعات الجنوبية الثلاث التي تشكل جميعها جنوب المملكة ، فيتم تمديد إتفاقية الطائف ، أو تعديلها أو التوصل الى إتفاقية جديدة . . فإن من المهم والضروري فهم ومعرفة ، الثابت الوحيد لدى المملكة في مفاوضاتها . . هذا الثابت هو : استمرار سيادتها على تلك المناطق ، ورفضها المطلق للتنازل عنها ، وهي قد تقدم تنازلات بشأن مواقع أخرى على الحدود ، وقد تقدم تنازلات أكبر من ذلك شرط أن تحصل في النهاية على إتفاقية تعترف بالسيادة السعودية على ، عسير وجيزان ونجران ، الى الأبد .

والمملكة التي تشعر بازعاج إتفاقية الطائف ١٩٣٤ التي أقرت من حيث المبدأ حق اليمن في تلك المقاطعات ، وجعلت المملكة مجرد طارئ تمدد له الإتفاقيات سيادته عليها كل عقدين من الزمن . . حريصة ان جرت المفاوضات بشكلها الجاد أن تغلق هذا الملف المزعج مرة واحدة مهما كان الثمن ، وهي تشعر بأن القانون الدولي لا يقف

تغييراً سلمياً في اليمن تأتي به الإنتخابات . غير أن اليمنيين لهم وجهة نظر أخرى ، فهم يعتقدون بأن المسؤولين السعوديين يبنون بعض الآمال أو القصور ولكنها من رمال ، وأن تأخير حل المشكل الحدودي لا يغير من واقع الحال شيئاً كثيراً ، بل هو في غير مصلحة المملكة نفسها . ويرى مسؤول يمني ، أن هناك ثوابت ثلاثة : أولاً ، ان الشعب اليمني شديد الحساسية بالنسبة لموضوع الحدود والتنازل بشأن الأراضي التي احتلتها المملكة فيما مضى ، وأن اليمنيين اليوم أكثر حساسية من الأمس ، فبالأمس وصل الأمر الى اغتيال المسؤول المفترض بحق شعبه كما حصل في لندن مع عبد الله الحجري ، ومن هنا فإن المفاوضات اليمني ، بل والحكومة اليمنية الحالية أو أي حكومة قادمة ، واقعة - شاعت أم أبت - تحت تأثير وضغط الشارع وحساسيته . والمملكة من جهتها أدركت ولا شك حقيقة المشاعر اليمنية خلال السنتين الماضيتين ، ويفترض أن يهتما التوصل الى صياغة اتفاق يرضي الجمهور اليمني قبل غيره .

وثاني هذه الثوابت ، هو أن أجواء الحرية والديمقراطية فرضت - وهذا أمر حسن - قيوداً على السلطات التنفيذية ، والإنتخابات القادمة ستكون نتيجتها المباشرة تسليط المزيد من الرقابة على المفاوضات اليمني ، ولا بد أن تكون كل خطوات المفاوضات مكشوفة أمام البرلمان كما أمام الصحافة والرأي العام اليمني ، مما يتيح تدخل قويا من الشارع سبق للمملكة أن راهنت عليه وتمت أن يؤدي الى إيقاف الإتفاقية الحدودية بين اليمن وسلطنة عمان .

وثالثها ، سيعترض أي اتفاق وسطي حول الحدود ، خصوصاً فيما يتعلق بنجران وجيزان ؛ رفض شعبي قوي من الجمهور اليمني . . فقد يتوصل الطرفان السعودي واليمني وفي أحسن الأحوال الى اتفاق مشابه للإتفاق اليمني - الغماني ، الذي حوى تنازلاً متبادلاً ، ولكن سلطنة عمان تختلف عن المملكة السعودية ، فمع عمان يتصور المواطن اليمني أنه يتعامل مع الند ، وأنه ليس أمام خصم تاريخي . المملكة فعلت شيئاً لم يفعله النظام في عمان ، إنها طردت نحو مليون عامل يمني ، فولدت المرارة في نفوس ما لا يقل عن خمسة ملايين يمني . ومع هذا لم يتقبل بعض اليمنيين الإتفاق مع السلطنة مع أنه حوى بعض التنازلات الجزئية المتقابلة وحول أراض ليست ذات أهمية . ومثل هذا الأمر يختلف مع المملكة .

المملكة بحاجة الى إعادة النظر في علاقاتها مع المواطن اليمني العادي إن أرادت أن تحقق الحد الأقصى من المكاسب على الأرض في المفاوضات القادمة . لا يستطيع النظام الحالي في اليمن ، ولا أي نظام قادم ، أن يعقد اتفاقاً يشعر اليمنيين بأنهم خسروا على الأرض كثيراً أو قليلاً ، خاصة مع المملكة التي توجد حساسية شديدة تجاهها . ويبدو أن النظام في اليمن يشعر بضغط



السعودية .

وأشار كندي الى توفر الوسط الصالح كيما يعمل فيصل « في جو خال من المهارات والتحريضات من الداخل أو من الخارج » . وإذا كانت مهارات الخارج معروفة ، فإن مهارات الداخل المقصودة : ازدياد حدة المعارضة ، وانشقاق العائلة المالكة بشكل حاد . كما أشار أيضاً الى الأجواء الإقليمية المتوترة « التي تعرقل خطتكم لتعزيز الجهاز الحكومي والكيان الاجتماعي في البلاد العربية السعودية . وكما أبلغتكم في واشنطن ، فإن الولايات المتحدة رغبة في أن تكون ذات عون على إيجاد وسائل تخفيف هذا التوتر » .

وأوضح كندي بصراحة بالغة ، بأن نمط العلاقات القائمة في السابق بين المملكة والولايات المتحدة يجب أن يُبنى على أسس جديدة . ليس المصالح مطلقة ، بل المصالح المرتبطة بالتزام المملكة بما يمكن تسميته اليوم بموضوع حقوق الإنسان والحرية العامة . قال كندي « الذي أراه لبلدينا في المستقبل ، ليس هو مجرد الاستمرار في العلاقة الودية التي بدأت تلك البداية الخيرة في عهد والدكم الراحل الملك عبد العزيز ، بل أنني أترقب إفتتاح فصل من العلاقات السعودية - الأميركية ، تكون فيه العروة التي تربط بيننا ، من تعهد كل منا لمصالحه ، تعهداً مستتباً بيننا ، وثيقاً بولاننا المشترك لما للإنسان من حقوق راسخة في تحقيق الذات والتقدم والحرية » .

ويبدو المغزى واضحاً من مضمون الرسالة .

وقد ردّ فيصل على الرئيس الأميركي جون كندي ، بأن أشار الى اجتماع البيت الأبيض والى ما جاء في رسالة الرئيس « بأن المملكة تستطيع الاعتماد على صداقة الولايات المتحدة في اضطلاعها بمختلف الأعباء التي قد تواجهها في مستقبل الأيام » ، كما أشار الى ثقة الرئيس الأميركي « بأن الحكومة التي أراسها ستمضي قدماً في الأخذ بالنظم العصرية والإصلاحات التي هي ضالنتنا المنشودة » .

وأضاف فيصل ، موجهاً حديثه لكندي « بأنكم تشاطرونني الفلق بالنسبة لحالة التوتر التي تحيط بالمنطقة ، والتي من شأنها تعطيل ما عقدنا عليه العزم من تقوية نظام الحكم في بلادنا والسير بمجتمعنا في مدارج التقدم » . وعاد فأكد على ما أكد عليه كندي « بأن تكون الرابطة التي تربط البلدين قائمة على تعهد كل منا لمصالحه تعهداً مستتباً

وضع داخلي مترد سياسة واقتصاداً وإدارة ، وألخ على فيصل أن يبدأ برنامجاً إصلاحياً ينزع فتيل عدم الاستقرار ، وانتزعو منه ذلك التعهد فعلاً وإن لم يتم تنفيذه بالكامل . مقابل هذا تعهد كندي ، بحماية العائلة المالكة وبسلامة الأراضي السعودية من التهديدات الخارجية . وهذا ما كان يهم الإدارة الأميركية أكثر من أي أمر آخر ، ولذا لم يفلح فيصل في إقناع كندي بعدم الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن ، وإن أبدى قلقاً عميقاً من تأثير الثورة على الوضع السعودي .

عاد فيصل من واشنطن مدعوماً بقوة ، ليواجه الطرف الخطير الذي تمر به العائلة المالكة ، فتوحدت كلها تحت راية فيصل ، باعتباره الأقدر على مواجهة الطرف الساخن ، وباعتباره الطرف المفضل غربياً . . وفي العشرين من أكتوبر ١٩٦٢ ، وصلت الى

الامراء يعتقدون أن كلينتون نموذج مماثل لكندي ، وسيحذو حذوه في الضغط على الحكومة السعودية للمضي في الإصلاحات الداخلية

الرياض برقية من كندي الى الأمير فيصل ، الذي يقوم الان بهام الملك ، تذكره بما اتفق عليه أثناء الاجتماع في البيت الأبيض ، وقد حوت البرقية دلالات واضحة على الضغط الأميركي . قال كندي : « ذكرت لكم وأود أن أكرر أن البلاد العربية السعودية ، تستطيع أن تعتمد على صداقة الولايات المتحدة وتعاونها في تصريف المهام العديدة التي تمثل أمام بلادكم في الأيام القادمة . وإن للولايات المتحدة إهتماماً عميقاً في استقرار البلاد العربية السعودية وتقدمها » .

وربط كندي موضوع « التطوير العصري والإصلاح » بحماية أميركا وتعهداتها بسلامة الأراضي السعودية « وفي اتباعكم هذا السبيل لكم أن تكونوا على ثقة من موازرة الولايات المتحدة الأميركية موازرة كنيّة في الحفاظ على سلامة كيان المملكة العربية

ويخشى أمراء العائلة المالكة بأن يقووا تحت ضغط أميركي قاهر يفرضه الرئيس الديمقراطي الجديد ، فيجبرون على تعديل سجلهم في مجال حقوق الإنسان ، وفي مجال الحريات بشكل عام ، وإصلاح النظام السياسي ، فيكرر بذلك التجربة السعودية مع جون كندي في الستينات الميلادية .

لقد فعلها من قبل جون كندي ، الرئيس الديمقراطي ، فقد مارس ضغطاً شديداً على ولي العهد السعودي فيصل ، والذي كان يومها يقوم بتصريف الحكم بالنيابة عن أخيه الملك سعود الذي ما لبث أن تمّ عزله نهائياً عن الحكم . وكانت الظروف يومئذٍ السياسية الإقليمية تدفع وتتطلب إحداث تعديل على النظام السياسي للحكم .

كان فيصل في زيارة لنيويورك في منتصف سبتمبر ١٩٦٢ لحضور اجتماع الأمم المتحدة السنوي ، وقبل أن ينهي زيارته وقع انقلاب عبد الله السلالة في اليمن وألغى الملكية المتوكلية وأعلن قيام النظام الجمهوري . ورغم أن العائلتين الحاكميتين في اليمن والسعودية لم تكونا طيلة التاريخ الذي سبق الانقلاب على علاقة حسنة ، إلا أن الانقلاب كان صاعق التأثير في البلاط السعودي .

على عجل رتب الأمير فيصل ، بعد اسبوع واحد من قيام الثورة اليمنية ، لقاء مع الرئيس كندي ، فزار البيت الأبيض في الخامس من أكتوبر ١٩٦٢ ، وكان اللقاء فرصة كبيرة لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين : المملكة وأميركا . وقد توصل الطرفان الى تفاهم مشترك حول قضايا عديدة ، فقد دعم كندي الأمير فيصل في صراعه مع أخيه الملك سعود ، الذي أساء في أواخر عهده الى العلاقات بين البلدين حسب رأي الإدارة الأميركية ، وأن يكون الأخير مجرد ملك إسمي ، إذ أثبت الأخير فشله في إدارة البلاد ، وأن المملكة بحاجة الى تغيير في الوجوه كما في السياسات ، وأن فيصل هو رجل المرحلة ، وهو الأقدر على قيادة المملكة في ظل الظروف الإقليمية العصبية ، فهناك تطورات كبيرة في الجزيرة العربية ، وفي العراق تحولات ، وهناك مصر عبد الناصر التي تقود زمام التغيير في المنطقة العربية .

كانت وجهة نظر الإدارة الأميركية التي عبر عنها الرئيس كندي لفيلصل ، هي ضرورة التركيز على الشأن الداخلي لأن المملكة ليست مستقرّة من الداخل ، ولا يمكنها مواجهة المخاطر القادمة من المحيط في ظل

الإصلاحات في السعودية قد يؤثر على علاقة الولايات المتحدة بالعائلة السعودية المالكة ، ويحدث بعض الأضرار للمصالح الأميركية .
- الإصلاح السياسي في السعودية غير ملح .

ولسوء حظ الجمهوريين ، فإن وقائع السنتين الماضيتين أثارت قلقاً بالغاً في الدوائر السياسية الأميركية حول مستقبل المملكة السعودية السياسي ، فقد تنامي ما يسمونه بالمد الأصولي فيها ، ووقع انشفاق واسع بين المؤسستين الحاكميتين الدينية والسياسية ، وفشل الأمراء في تنفيذ وعودهم للرئيس بوش في تحسين سجلهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ، وإجراء التغيير المحدود الذي وعد به الملك فهد بشأن الدستور والشورى والحكم اللامركزي . إذ لا تزال الأسرة الحاكمة متخبطة في مسعاها ، ولم تنفذ شيئاً سوى إعلان أنظمة الحكم دون إجرائها في الواقع العملي ، فلا وجود حتى الآن لمجلس الشورى ، ولم تتغير الأنظمة والقوانين وفق الدستور الهزيل الذي أعلنه الملك فهد ، والوعود في هذا الموضوع تتأخر شهراً بعد آخر دون أن يعرف أحد إلى أين سينتهي الوضع .

لهذه الأمور ، فإن أمراء العائلة المالكة يشعرون بأن هناك مهمة ستعمل من أجل إكمالها الإدارة الأميركية الجديدة . على الأقل الضغوط من أجل إيجاد مؤسسات دستورية وبعض التقاليد الديمقراطية ، وشيئا من حرية التعبير والرأي والصحافة .

وإذا ما صدق كلينتون في وعده ، وهو ما يعتقد الأمراء السعوديون ، فإنه يكون قد كمر تجربة كندي من قبل وفي ظروف تكاد تكون متشابهة على الصعيدين الداخلي والخارجي . ففي الداخل تتنامى قوة المعارضة التي تشعر بضرورة التقدم خطوات باتجاه الإصلاح السياسي ، والإصلاح الاقتصادي ، والإداري ، وإصلاح جهاز القضاء وغيره . وفي الخارج هناك اضطرابات ومخاطر تتسرب للمملكة في ظل ظروفها الداخلية الصعبة ، ومن الضروري مواجهتها بمزيد من الإنفتاح والحرية ، بغية امتصاصها ، وهذا ما تعتقده أجهزة الإعلام السعودية وما تروج له ، ولكن ليس للمملكة ، وإنما لغيرها من الدول! . فهي تتحدث عن أن الأصولية لا تواجه إلا بمزيد من الحريات ، وأن الديمقراطية هي الحل السحري لمنع وقوع التخريب والإرهاب ، ولكن ساحة تطبيق هذه الآراء ليست المملكة ، حتى إشعار آخر . !

الأول على سمعتها في إدارة المملكة .
وأضاف ولي العهد - الملك فيما بعد - فيصل في معرض تعهده لكندي : « ولن يتبناعن المضي في هذه السياسة الإصلاحية الشاملة أية عقبات بالغة ما بلغت . مؤملين بإخلاص أن تزول العوامل التي تضطربنا لتكريس قسط كبير من جهودنا ومواردنا للدفاع عن كيانتنا ، ضد ما يوجه إلينا من محاولات وحملات للنيل منا ، فتوجه كل أمانينا وطاقتنا للعمل الإنشائي البناء » ، وفي ذلك إشارة واضحة إلى ما جرى في اليمن وما تبع ذلك من زيادة نفقات المملكة التسليحية .
أياً تكن الحال ، فإن الملك فيصل قام فعلاً بإصلاح شامل ، لكن أمراً واحداً مهما لم يفعله ، هو أنه لم يقترب من الديمقراطية شبراً واحداً ، لم يضع دستوراً ولا مجلس شورى ، ولا نظام مقاطعات سبق له أن وافق عليه ، وباختصار هو لم يضع أية مؤسسات

الديمقراطيون يرون في نمط العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة القائم على أساس المصالح المطلقة ليس كافياً مالم يبنى على قواعد ثابتة مستقرة ..

« حديثة » للحكم ، ولم تكن الإدارة الأميركية التي خلفت إدارة كندي بعد مقتله متحمسة لممارسة ضغط على فيصل الذي نجح في الإطاحة بأخيه سعود وعزله عن الحكم ، وبعد أن بدت إشارات تفيد بعودة الاستقرار لنظام الحكم بسبب إجراءات فيصل القمعية .

هذا الضغط الذي مارسه الديمقراطيون لم يسبق أن فعله الجمهوريون أو امنوا بأهميته وضرورته . فقد كانت وجهة نظرهم تجاه الإصلاح السياسي في المملكة حتى بعد أزمة الغزو العراقي للكويت ، تتلخص في التالي :
- العائلة السعودية المالكة أمينة في الحفاظ على المصالح الأميركية الحيوية ، وليس هناك في الوقت الحالي بديل عنها .

- إن المصالح الأميركية لن تتأثر بغياب الإصلاح السياسي في المملكة السعودية في المدى القريب .

- إن الضغط من أجل إحداث بعض

على أساس من الإيمان الراسخ بما لبني الإنسان من حقوق أكيدة في أن يحقق قابلياتهم في الرقي والحرية ، وأضاف « ونحن من جانبنا ، لا ندخر أي جهد في سبيل إقامة العلاقات على أساس من الإدراك الواعي للمصالح الحقيقية لكل من البلدين لخيرهما المشترك ، ومن أجل هذه الغاية ، ستمضي حكومتي نحو توثيق علاقات الصداقة والمودة التقليدية ، ونحو زيادة التعاون المثمر في كافة الميادين بين البلدين » .

والأكثر من هذا ، فقد أشار الملك فيصل ، ليس فقط إلى الإصلاحات والأخذ بالنظم العصرية وتقوية نظام الحكم واحترام حقوق الإنسان والحرية والرقي وغير ذلك . بل تحدث عن « مؤسسات ديمقراطية » وحرية الشعب في التعبير عن ذاتيته وأمانيه . يقول في معرض حديثه عن التورات الإقليمية وتأثيراتها : « ولقد قدرنا لفخامتكم ما يسود المنطقة من توتر وما يشغلها من اتهامات ومشاحنات عنيفة لا تؤدي في تقديرنا لغير بعثرة الجهود البناءة المثمرة ، ولغير تحويل الانتباه عن القضايا الحقيقية الأصيلة لشعوب هذه المنطقة ، ألا وهي مكافحة التخلف ورفع مستوى السكان ، واستغلال كافة طاقاتهم ، وزيادة دخلهم القومي ، وتزويدهم بمؤسسات ديمقراطية للحكم يستطيعون في ظلها التعبير عن ذاتيتهم وأمانيهم وأمالهم ، في حرية بناءة تستهدف إدراك قابلياتهم في مختلف الميادين » .

وفي ختام رسالته ، تعهد الملك فيصل ، خطياً بعد أن تعهد شفهاياً بالتالي : « أياً كان الأمر ، فنحن ماضون في تنفيذ ما عقدنا عليه العزم من تزويد بلادنا بمؤسسات حديثة للحكم ، تناسب قومنا ، وتلتئم مع مزاجها ، وينعم الوطن - الأصح المواطن - في ظلها ، بحقوقه الإنسانية الأساسية ، واستخلاص قابلياته لخيره ، وخير المجتمع الذي نعيش فيه ، كما نحن ماضون في تنفيذ سياستنا الإصلاحية الشاملة التي يعود نفعها على طبقات الشعب جميعاً ، ويبدو واضحاً أن نقداً شديداً وجه للعائلة المالكة بسبب عبثها وتلاعبها بالأموال ، وقد كان الملك سعود يومئذ في طبيعة المسرفين والمتلاعبين ، الأمر الذي جعل الأميركيين يتدخلون ليضعوا حداً لذلك ، كما تدخلوا أيضاً بصورة أقل مباشرة بالنسبة لإقناع الملك فهد ، بأن عدم العدالة في توزيع الثروة ، والسفاهة في استخدام المال سيجر مشاكل كبيرة للعائلة المالكة التي تعتمد في المقام



مخاوف العائلة المالكة من انبعاث الدور التاريخي للبيت الهاشمي

محمد الحسين

للبعض قراءته على أنه « مجرد خطاب » ، لا يستهدف أكثر مما تستهدفه الخطابات العادية من إثارات وحماسة . لكن يبدو أن خطاب الخامس من نوفمبر الماضي كان فاتحة لسياسة جديدة ، لأنه باختصار حوى شيئاً جديداً وغير مألوف . فقد أكد الخطاب على دور الأسرة الهاشمية في الحياة السياسية العربية ، وليس الأردنية فحسب ، وأعاد الى الأذهان الى أن الأردن هو الوريث الشرعي للثورة العربية الكبرى التي قادها الأشراف ، أجداد الملك حسين ، في دولة الحجاز التي تشكل الآن جزءاً من المملكة السعودية ، وأن الأهداف التي أرادت الثورة تحقيقها بوحدة المشرق العربي والتي لم تتحقق بسبب خيانة الغرب للثورة ، يتحمل الأردن اليوم مسؤولية ، العمل من أجل تحقيقها .

ومعنى هذا أن الملك الأردني في إشارته الى تاريخ الأشراف في الحجاز ، والى الثورة العربية الكبرى التي أشعلت ضد الأتراك من أجل دولة عربية واحدة ، يتطلع الى مستقبل وموقع يختلف عما هو فيه ، مستنداً الى ذلك التراث النضالي الذي قامت به الأسرة الهاشمية ودورها في صنع المستقبل العربي منذ بداية القرن العشرين على الأقل ، فضلاً عن أنه يعتبر نفسه سليل ال البيت وزعيم الأسرة الأكبر .

لقد أكد الملك حسين في خطابه اعترازه بانتمائه الى اسرته الهاشمية العربية التي (سعت في كل لحظة من حياتي في سبيل مجدها وأمنها وكرامتها . . . إننا على هذه الأرض ورثة الثورة التي نهض أجدادنا بمسؤوليتها . وإن قيام ثورة العرب الكبرى من أجل تحرير الإنسان وتأسيس الدولة كان ثورة على القوى التي عزمت على طمس الشخصية العربية . . وأشار الى « الرجال الذين تقدموا مع فيصل بن الحسين الى دمشق ، وخاضوا غمار المعارك مع عبد الله بن الحسين في الحجاز لتحرير المدينة المنورة

الأردنية ، بعد أن فشل الملك الحسن الثاني ترطيبها الشهر الماضي .

حين ألقى الملك حسين خطابه الشهير الى شعبه في الخامس من نوفمبر الماضي ، تناولته الصحافة وأجهزة الإعلام السعودية بكثير من الحذر ، فرغم ما فهم من الخطاب أنه تناول تقريباً وانتقاداً لأدعاً للرئيس العراقي صدام حسين ، وهو الأمر الذي أشارت اليه معظم أجهزة الإعلام العربية والأجنبية ، فإن المسؤولين السعوديين وجدوا أنفسهم معنيين بالخطاب أكثر من غيرهم ، بل لربما وجدوا ان لا أحد يقصد بالخطاب سواهم ، وأنه جاء رداً على إفتشال السعوديين للوساطة التي قام بها الملك المغربي الحسن الثاني .

يمكن أن يحسب خطاب الملك حسين نذير شؤم للعائلة السعودية المالكة ، فما عثر عنه الخطاب يعطي انطباعاً معاكساً تماماً لما كان المسؤولين في المملكة يتوقعونه من سياساتهم . . . فبدل أن ينكفيء الأردن بسبب العقوبات السعودية بعيد أزمة الخليج ، ها هو يبحث عن دور لا يتعارض في الصميم مع مشروع العائلة السعودية المالكة فحسب ، بل وربما يهدد المملكة ككيان في حلبة المنافسة .

ولقد كشفت مجمل الممارسات السعودية عن ضعف ، وأدت الى إبعاد الأردن وتغييره أكثر فأكثر عن الفلك السعودي ، وجعلته يتمسك بخياراته السياسية ، وأهم من ذلك كله أن الخلاف السعودي الأردني أعاد الى الحياة صراعاً تاريخياً بين العائلتين الهاشمية والسعودية حول من يتصدر الزعامة في المشرق العربي .

خطاب الملك حسين كان مفاجأة ، يمكن

فشل الوساطة التي تقدم بها الملك الحسن الثاني لترطيب العلاقات بين المملكتين السعودية والهاشمية .

وفشلت للمرة الثالثة على التوالي المفاوضات السعودية اليمنية حول الحدود بين البلدين . وصعدت المملكة من عدائها لجاراتها الصغيرة قطر ، فرفضت مجرد التفاوض حول الحدود المتنازع عليها ، بل وأعدت نفسها لصراع طويل المدى يستهدف إحداث انقلاب بالقوة في الأسرة الحاكمة في قطر .

ومضى أكثر من عام والعمانيون ينتظرون الملك فهد ليوقع على اتفاقية تعيين الحدود التي أعدها وزيراً داخلية البلدين ، ولم يسمعوا حتى الآن سوى العماطلة .

وعاد إعلام المملكة السعودية لتصعيد هجومه على إيران ، الأمر الذي يعكس حجم التوتر في العلاقات بين البلدين .

ورفضت المملكة مبادرات منظمة التحرير الفلسطينية لتلطيف الأجواء مع السعودية ، وقد بذل ممثل المنظمة في الرياض ، جهداً في هذا السبيل وقابل كبار الأمراء ، كولي العهد ووزير الدفاع والأمير سلمان أمير الرياض ، وكان أفضل ما سمعه من الأمراء ، قول ولي العهد بأن الوقت غير مناسب .

وعلى صعيد العلاقات مع السودان والعراق فإنها حتى الوقت الحالي متأزمة ، ولا يبدو انفراجاً قريباً لها يلوح في الأفق .

وهكذا ، فإن السياسة الخارجية التي اختطتها المملكة لاتزال تدفعها نحو المزيد من الإنزلاقات ، لم تجن منها حتى الآن سوى تدهور مكانة المملكة على الصعيد الخليجي والعربي والإسلامي . وأفضل مثال على ذلك وأوضحه ما وصلت اليه العلاقات السعودية

وانقاذ الحرم النبوي ، وقاتلوا مع زيد بن الحسين وصحبه في معارك معان والطفيلة ، إنما كانوا يبدأون ثورة شاملة بإسم الأمة . . .
وبعد أن انكفأ الحلفاء على مصالحهم وتكثروا عهودهم - يقول الخطاب - ، وبعد أن استشرى في بعض أجزاء ارض الأمة تراجع إقليمي ، أشار الى أن الدولة العربية كانت واحدة وستعود حرة موحدة « وسوف تظل الأسرة الهاشمية دولة الرسالة الإسلامية العربية التي انطلقت راياتها من بطاح مكة ، وشعب بني هاشم ، وموثة ، وكربلاء ، ويمزج الهاشميون نماءهم بدماء أحرار الأمة وفقراتها ، دفاعاً عن الحرية والعدالة وحق الناس في الرغيف والأمن والكتاب والكلام !»

رسالة واضحة

ذكرت مكة منطلق الثورة ، وذكر بيت الهاشميين ، وذكر شعب بني هاشم معقل الأشراف وأسرة الملك حسين بن علي . . . ذكر الحجاز ، وذكر تحرير المدينة المنورة على يد جده ، فهل ترى أن الملك حسين بن طلال لم يقصد هذا كله ولم يعنيه وإنما قصد التعريض بصدام حسين !؟ .

أكثر من هذا ، فقد أعطى خطاب الملك حسين رسالة واضحة للسعوديين بأن ذكر الحجاز مرات ، وربط ذلك بمناطق عربية أخرى كان لأشراف الحجاز دور كبير في صياغة ماضيها فكانوا جزءاً من تاريخها وفي بعض الأحيان حاضرها ، وذلك كي لا يدع لدى أحد شك فيما يقصده الملك . . . قال بأن الأسرة الهاشمية حوربت لأنها من الأمة ولها على مدى تاريخها ، وأنها هي وحدها ممثلة الرسالة والشرعية والإستمرارية « ولذلك لم يكن غريباً أن فيصل الأول قد قاتل في الحجاز وسوريا ، ثم استقر في العراق مثلما قاتل زيد في الحجاز والأردن ، وأن عبد الله قاتل قائداً للجيش الشرقي في الحجاز وحرّر المدينة المنورة وشرف بإنقاذ الروضة المشرفة والحرم المدني والثرى الطاهر الذي ضم ساكني جنة البقيع من شهداء آل البيت والمسلمين جميعاً » .

وكان الملك يريد هنا أن يقول بأن أسرته الهاشمية هي بالضرورة مسؤولة عن الحجاز موطنها الأصلي ، فضلاً عن مسؤوليتها تجاه المناطق الأخرى ، وأن الأسرة مستمرة في الوجود ، وتستقي شرعيتها من تاريخها النصالي في ثورة العرب الكبرى ، وأنها دافعت عن العرب ومستقبلهم قبال مشروع التجزئة الذي جاء به المستعمرون واستخدموا الملك السعودي

وأسرته في إنهاء معقل الأشراف والهاشميين في الحجاز ، وأن الهاشميين كانوا حملة رسالة للأمة سبق وأن أعلنوها وهي الحرية والإستقلال والوحدة ، قبل أن تمرقهم إتفاقيات سايكس - بيكو ، وأنهم قاتلوا مع أحرار الأمة من أجلها ، كما يقول الملك حسين ، ولذا كانت ثورة العرب الكبرى « واحدة من أبهى صور الوحدة بين الأسرة الهاشمية والأمة ، وسيظل أحفاد شيخ هذه الثورة الكبرى - المقصود الشريف حسين بن علي - وأبناؤهم وأحفادهم من بعدهم يحملون راية الأمة جيلاً بعد جيل أوفياء لروح وشرف الإنتساب أتى كانوا ، الى المصطفى « ص » ونضال عترته الطاهرة المشرفة » .

ولكن ماهي الرسالة التي يعرضها خطاب الملك حسين للعرب اليوم ؟

الرسالة التي عرضها الخطاب كانت واضحة ، لا يستطيع الأمراء السعوديين

نجحت العائلة السعودية المالكة في إنهاء تراث الأشراف السياسي والديني في الحجاز ، ولكن فشلت في إنهاء الاسرة الهاشمية ورجالاتها

مجاتها ، مثلما كانت رسالة الأشراف في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين في الحجاز ، والتي دعت الى وحدة العرب واستقلالهم . ففي ذلك الوقت كان المشروع السعودي مشروعاً قطرياً لم يلق التوافقاً من أحد ، فوجد الإنجليز فيه ضالتهن ومكثوه من الحجاز ومن غيره ، وفي الوقت الحالي فإن ما يعرضه الملك الأردني هو « لنخرج معاً الى هذه الأمة العزيزة بنداء يتجدد على مدى المسافات والدروب والأيام بأن تتصدى للطامعين والجاحدين وأن ترد عن عواصمها دعاة الإستبداد وربط مصائر الأوطان بالأشخاص ، وأن تفتح النوافذ للحرية والديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ، وهاهو نموذجنا متاح لهم ، فليأتوا الى جامعاتنا ومعاهدنا ومدارسنا وصحفنا ، وليدعموا هذا الصوت القومي الأبي ، من أجل الأمة كلها لا من أجلنا نحن ، وليتأسس في عمان مركز لدراسات الحرية والديمقراطية

وحقوق الإنسان في العالم العربي ، فلا بد أن يمحو ضوء الحق ظلمة الباطل ، ولا بد أن يكون بنو هاشم في الطفيلة ، فجدهم هاشم أول من أخذ الإيلاف وحمل عبرات قریش ، وجدهم عبد المطلب أول من سقى بمكة عذباً وجعل باب الكعبة ذهباً » .

ومضى الخطاب غير العادي ليقول : « إن الدولة الأردنية الهاشمية طفيلة لزمان عربي جديد مضمخ بطيب الحرية ، وعطر العدالة ، وشذى الديمقراطية ، وإن الأردنيين يرون الحلم قريباً حين يراه غيرهم بعيداً ، ويمتلون شرعية الثورة العظيمة بنهر من دم الشهداء يمتد بين باب والواد الى الكرامة ، ومن اليرموك الى الطفيلة » .

هذه رسالة الأردن ، شعباً ، وحكومة ، وعائلة هاشمية مالكة ليس صدام حسين وحده ، الذي يربط مصير الوطن بشخصه ، حتى يفسر الخطاب على النحو الذي فسر به . . . وإذا ما أصبح الأردن فعلاً منارة في مجال الحريات والتعددية السياسية ، فإن تأثيراته ستكون ساحقة على الجوار الإقليمي ، وبالذات السعودي منه ، خاصة وأن المملكة السعودية أقل الدول تجاوباً مع متطلبات الأوضاع الداخلية ، كما أنها أقل الدول مجاراة للتطورات الخارجية مما يجعلها عرضة للتأثرات الخارجية .

عائلة أم اثنتان . .

سعودية أم هاشمية

الأمراء السعوديون كانوا ولا زالوا يعتقدون أن الجزيرة العربية لا تحتاج الألى عائلة مالكة واحدة ، وقد أصروا بعد احتلال الحجاز على طرد الهاشميين الأشراف منه ، فمات الشريف حسين منفياً في قبرص على يد الإنجليز ، حيث رفضوا ورفض الملك السعودي أن يستقر في العراق حيث ولده الملك فيصل الأول ، أو أن يستقر في شرق الأردن حيث ولده الآخر الأمير عبد الله . . . ومع هذا كان الملك عبد العزيز ومن بعده ابنه سعود وبقية الأمراء يشعرون بالإختناق وأنهم مطوقون بالأسرة الهاشمية .

صحيح ان العائلة السعودية المالكة استطاعت ان تنهي تراث الأشراف وحكمهم السياسي في الحجاز والذي استمر لقرون ، ولكنها لم تنه الأسرة الحاكمة ورجالاتها ، وهذا ما جعل العداة كبيراً بين الملك عبد العزيز وملك العراق والأردن ، رغم توقيع الإتفاقيات الحدودية والإدوية . يقول أحد الغربيين الذين كانوا

يدومون على حضور مجالس ابن سعود بأنها كانت تدور حول أمرين : مثالب الأسرة الهاشمية ، والجنس وتوابعه ! .

وفي هذا الصدد ينقل أن الملك عبد العزيز كان يعرض بفؤاد الخطيب وزير خارجية الحجاز قبل احتلاله ، وكان حينها مقيماً لدى الأمير عبد الله في الأردن في المنفى الإختياري ، وكان الملك في مجالسه يتهمه بأنه يعافر الخمر ، فلما بلغ الخبر فؤاد ، أرسل له قصيدة من مقره بالأردن ، قبل أن يعود ويعين سفيراً في أفغانستان ، يقول في مطلعها :

يامن يعترني بالخمير أشربها
ويملاً الفم بالسيح بهتانا
لأن شربت دم العقود عن سفه
فقد شربت دماء الناس طغيانا

كان بهمّ السعوديين - كأسرة حاكمة - وكخطوة أساسية أن يبعدوا الحجاز والحجازيين عن الشريف حسين وأبنائه . أن يفصلوهم فصلاً تاماً . . وإن أدى ذلك إلى استقطاب رجالات الأشراف في مناصب وأن يستعيدوا أقطابهم إلى مسقط رأسهم بعد أن تمّ تشريدهم . ولكن ظلّ الجيل الأول من الأشراف الحكام أوفياء إلى وطنهم ومسقط رأسهم وإلى شعبهم أيضاً . . لم يكن عبد الله ولا فيصل الأول ولا زيد بن الحسين يعتبرون أمارة شرق الأردن أو حتى العراق بعظيم شعبه وموارده بديلاً عن الحجاز . . الحجاز كان الأساس والمنطلق ، فهناك ولدا وتربوا وتعلّموا وعاشوا معظم سنّ حياتهما ، وبالتالي كان من الصعب عليهما كما على أقرانهما أن يغالبا عواطفهما وينسيا الحجاز . . بل أنك قد تجد أن شيئاً مبالغاً فيه من الحنين والعواطف الجياشة تجاه الحجاز لاتزال تحكم من تبقى من الجيل الأول إلى حدّ البكاء عند ذكره .

والحجازيون أنفسهم ، لم يظهر منهم سوى قليل من النقد للأشراف ، وكانوا أوفياء إلى العائلة الحاكمة ، حتى أولئك الذين تداخلوا مع العائلة السعودية المالكة ودعموها . . أبدوا في كتبهم المنشورة وفي تصريحاتهم وأحاديثهم حسرة على ما آل إليه الحجاز ، وحنيناً إلى عهد الأشراف الذي كان ينظرهم رغم الكثير مما يقوله الأمراء السعوديون عنه أنه كان عهداً زاهراً ، على الأقلّ قياساً إلى العهد الذي لحقه! . والأمراء السعوديون الذي حكموا الحجاز كأمر واقع فرضته القوة ، لا يمكن أن يتوقعوا من الجمهور المغلوب على أمره الذي دفع دماً كثماً لإننصار الأمراء السعوديين ، هذا الجمهور الذي اعتبر تشريد العائلة الهاشمية بداية العهد المظلم للحجاز ، لا يمكن أن يتوقع الأمراء السعوديين منه أن يدعمهم ويغيّر جلدته

بين ليلة وضحاها . . والعائلة السعودية المالكة أدركت قبل غيرها أن مشاعر المهزوم متقلّبة ، وأن غضب الحجازيين من الأسرة الهاشمية لم يكن سوى لسبب واحد هو : أنها لم تستطع أن تحتفظ بالحجاز ، وتقاوم الحكم السعودي ، وبالتالي ضاع وأذلّ شعبه .

الذين استمعوا لخطاب الملك حسين ، ملك الأردن ، تصوّروا ان المقصود بالعمل لإستعادة الأسرة الهاشمية مكانتها في العالم العربي ، تعني بالتحديد : إستعادة عرش العراق الذي خسره الهاشميون في ثورة ١٩٥٨ ، ولم يقطن - سوى أمراء البيت السعودي المأخوذون بالخطر الهاشمي - إلى أن الحجاز هو المعني بالدرجة الأولى بذلك ، وربما أيضاً مناطق أخرى من المملكة السعودية ، إذ لا تخفي العلاقة الحميمة التي كانت تربط أمراء هجند إنتذ من آل الرشيد ، كما لا تخفي مغازي إشارات الملك حسين في خطابه إلى السادة من آل البيت ، وإلى كربلاء وإلى البقيع ومن ثوى فيه ، إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار وجود الكثير من السادة في مناطق شرق المملكة ، وإلى احتمال تعاطف السكان هناك وأكثرهم من الشيعة مع خطاب الملك .

الأمراء السعوديون كانوا أشدّ من أدرك الخطر حين تسمّى الملك حسين ب - (الشريف) عقب أزمة الخليج الثانية ، وفهموا منها ان الأسرة الهاشمية تريد أن تعيد عقارب الساعة من جديد إلى النور ، وأن تطالب بموطنها الأصلي هناك ، حيث تقع الأماكن المقدسة . وقد أبدى الأمراء السعوديون غضبهم لتلك التسمية واعتبروها إعلان حرب ضدهم ، وقاموا بحملة إعلامية تستهدف السخرية والنشهير . . الأمر الذي دفع بالملك حسين إلى أن يعلن في أحد خطباته بأنه من الأشراف ومن سلالة النبي غضب من غضب ورضي من رضي! .

الملك حسين يدرك أن طموح الزعامة في المشرق العربي ، لا يمكن أن يتأتّى له إلا بالتفاف من قبل الأشراف في الحجاز ، والسادة المنتسبين لآل البيت في مناطق أخرى في المملكة كما في شرقها ، أو في بلدان أخرى كالعراق وغيره ، فحين يستطيع جمع الشمل تحت قيادته ، سيكون بإمكانه التصدي لما يريد ، ومن هنا لاحظ المراقبون ذكره لكربلاء والكربلائيين ، ووجه خطاباً إلى آل البيت حينما وجدوا « ليقترّبوا من بعضهم بعضاً ، وليرتفعوا إلى المكانة والمستوى اللذين يفرضهما عليهم نسبهم - أفراداً وجماعات - بأن يكونوا أكثر الناس تواضعاً وخلقاً وصدقاً في تقوى الله سبحانه وأن يتصرفوا وفق مشيئته تعالى : يقاتلون أبداً في سبيل الله ، ولا يخشون

في الحق لومة لائم . فلقد عاشت الأسرة مسيرة تاريخ الأمة ، وانتشرت في العالم العربي والإسلامي وفي الدنيا بأسرها وقدمت وأعطت ، مثلما كانت عرضة للأذى والحسد والإضطهاد ، ويقضي الواجب أن نسعى وتسعى إلى لمّ شملها وتوثيق الصلات بين منتسبيها من غير اعتبار لأي أسس سوى الإحترام والمحبة اللذين يجب أن يكونا عنوان هذه الصلات بغض النظر عن المراكز والمواقع الدنيوية ، وبالطبع بغض النظر عن الإنتماءات المذهبية .

لا شك أن الكثير من أقطاب الحجاز اليوم ، سيجدون في هذه اللقطات من الخطاب وكأنها صادرة من أحد منهم ، فذات الألفاظ والأفكار وربما الطموح أيضاً يدور في مخيلتهم وسجلته أعلامهم في كتبهم ، ولهجت به ألسنتهم في محاضراتهم .

ولربما وجد الأمراء السعوديون في هذا السعي ، محاولة مكشوفة للتدخل في شؤونهم ، واستقطاب الحجازيين من جديد لصناعة تاريخ جديد للمنطقة العربية وللحجاز نفسه . بالقطع لا يمكن أن تعود للهاشميين مكانتهم في الحجاز بدون الإلتحام مجدداً بالأشراف فيه وبأعيانه وبالمنتسبين لآل البيت في الجزيرة العربية بأكملها .

هل هو انتقام التاريخ!؟

رغم وقع الصدمة الشديدة على السعوديين الذي سببه انقلاب عبد الكريم قاسم ، والعاؤه الملكية في العراق . . إلا أن ما حدث سرعان ما أفاد المسؤولين السعوديين ، فقد شعر الآخرون بارتياح بالغ ، إذ تمّ إضعاف الأسرة الهاشمية كثيراً في ساحة المنافسة والصراع ، وأتاح لأول مرّة فرصة التقارب بل والتعاون بين المملكتين . وطيلة العقود الثلاثة الماضية كانت العلاقة بينهما منسجمة ، شعر الامراء السعوديون خلالها بأنهم استطاعوا أن يستغلوا نقاط الضعف وأن يشعروا الهاشميين بأن أحلامهم في الحجاز قد انتهت وإلى الأبد ، خاصة وأن الأردن كان في موضع الحاجة والتلقي ، وكانت المخاطر تتهدده من كل الإتجاهات بسبب تأثيرات الصراع مع الصهاينة . لذا انشغل الهاشميون في الأردن بأنفسهم ، وبترتيب بيتهم الداخلي ، رغم أن الكثير من النقد قد وجه إليهم من قبل شخصيات حجازية بأنهم نسوا الحجاز وأهله ، وانخرطوا في الأعياب السياسية وقنعوا بما تحت أيديهم! .

الآن ، وبعد ان انتهت أزمة الخليج الثانية . . يشعر البيت السعودي الحاكم أن منافسة البيت الهاشمي يجب أن تؤخذ على محمل الجدّ ، بل

وكإشارة تحدٍ وتهديد خطيرة ، فالأوضاع الإقليمية العربية مقبلة على تغييرات مجهولة المعالم ، ويبدو أن البيت الهاشمي في الأردن يراهن على دور كبير له في تحديد مسارها واستثمارها بأكثر مما يتمكن السعوديون أنفسهم . والأردن ، كما أعلن الملك حسين في خطابه ، يراهن له أن يكون نموذجاً أقرب إلى متطلبات المنطقة من حيث توفر المناخ الديمقراطي وهامش الحريات المتاح ، خاصة وأن الأسرة الحاكمة في الأردن لا تشعر بتهدد جذي لمكانتها ، ولعل موقفها من أزمة الخليج الثانية منحها قوة إضافية على الصعيدين الداخلي والعربي ، في حين تشهد المكانة السعودية انحساراً واضحاً منذ ذلك الحين .

وفوق هذا كله ، فإن شعوراً بالخوف على مصير الحجاز وبالتالي مصير المملكة كلها ، هذا الشعور الذي لم يسبق له أن انتاب أبناء مؤسس المملكة السعودية بدأ بالطغيان ، فهناك ملك طموح بالجوار يريد أن يبعث ملك الهاشميين من جديد ، وينتظر ظروفاً إقليمية مؤاتية هي متوقعة قد تخدم أهدافه ، وهناك نظرة لدى بعض عليّة المجتمع الحجازي ترى أن الأسرة الهاشمية لم تنته بعد ، وأن قيادتها للمجتمع الحجازي - أو الشعب الحجازي كما يحب البعض أن يتسمى - مرهونة بمدى تصديها للقيادة والزعامة ، وأنها على استعداد لإنباع القيادة الأردنية إذا كان بإمكانها تحرير الحجاز وإعادة مجده واستقلاله ، كما يشير إلى ذلك بعض الحجازيين الذين تربطهم علاقات

وثقى بالهاشميين في الأردن حتى اليوم . يمكن للبعض أن يرى بأن ما دفع الملك الأردني إلى إعادة الصراع التاريخي إلى الصدارة ، هو موقف أمراء الرياض تجاهه ليس بعد أزمة الخليج فحسب بل أن ما قبلها أكثر أهمية وتأثيراً . وهكذا ، فإنه لا يتوقع للعلاقات السعودية الأردنية أن تتحسن في المدى المنظور . أولاً ، لإعتقاد الملك فهد بأن وحدة أقاليم المملكة المتعددة رهينة بصراع سياسي مع الخارج ، خاصة إذا كان هذا الخارج بدأ كالأردن . وثانياً ، لأن معظم الأمراء الكبار في المملكة السعودية يعتقدون بأن محور علاقتهم بالأردن - وفي الحقيقة مع غيرها من الدول أيضاً - هو المال ، وهم في الوقت الحالي يرون بأن إعادة العلاقات سيرتب على المملكة التزامات مالية لا تحببها . وثالثاً ، فإن الملك فهد وإخوته لا يريدون أن تمرّ مواقف الأردن التي خالفت التوجه الرسمي السعودي بشأن غزو العراق للكوييت دون عقاب ! ، أو على الأقل دون تكفير عما يعتبره السعوديون خطأ بحقهم .

أما الأردن ، فقد « اكتشف » قوته وإمكاناته السياسية والإقتصادية في ظل الأزمة العاصفة بعلاقاته مع دول الخليج ، بل ربما كان توقف المساعدات السعودية ، وتدفق الفلسطينيين من الكويت إلى الأردن نعمة للنظام وليس نقمة كما توقع الكثيرون . الأمراء السعوديون راهنوا على مساعداتهم الإقتصادية للأردن ، فاكتشفت الأخيرة بأن توقفها لم يلحق بها ذلك الضرر الذي كان متوقعاً . وراهن السعوديون على عزل

الأردن والدول المخالفة ، فاستطاع الملك حسين بما هو معروف عنه من حنكة أن يخرج من الطوق ، في حين سقطت المملكة في العديد من المزالق جعلتها تفتح أمامها دهاليز جديدة من العزلة في محيطها الخليجي والعربي والإسلامي والدولي . فالمملكة التي صنفت كزعيمة للدول المحافظة في العالم العربي والإسلامي ، دخلت في نزاعات مع تلك الدول المحافظة التي لا تقوم لها زعامة إلا بها .

وعلى كل حال ، كان من مصلحة المملكة ومن مصلحة الأمراء السعوديين شخصياً أن يتجاوبوا مع بادرة الوساطة التي تقدم بها الملك الحسن الثاني الشهر الفائت ، لكن السياسة الخارجية السعودية التي تدار بالأهواء والعواطف والتي واطبنا على نقدها في « الجزيرة العربية » لاتزال تسيير في الإتجاه الخطأ ، ولاتزال تقدم لنا يوماً بعد آخر المزيد من الإشارات والدلائل التي تثبت ذلك .

لقد انتقل الملك فهد والملك الحسن الثاني إلى تبوك ، المدينة الواقعة في أقصى الشمال الغربي للمملكة ، بالقرب من الحدود الأردنية ، ويقال أن هدف الملك السعودي كان التملص من استقبال الملك الأردني رسمياً فيما لو وافق على تلبية دعوة زيارة الرياض وهي الدعوة التي قيل ان الملك المغربي حملها إلى الملك حسين ، ولكن الأخير رفض أن يزور المملكة السعودية بدون دعوة واستقبال رسميين ، ورفض أيضاً أن يتقدم أو يلمح باعتذار عن موافقه إبان حرب الخليج الثامنة عشرة .

الثورة العربية لا بد أن تدخل هذه المرحلة ، وأن تستجيب لروح العصر وثورته الإنسانية العارمة القادمة بنظام إنساني غير هذا الذي ادعاه المدعون ، ولا بد من صلة بالجذور وخروج من اليأس .. إلى زمن لا تطغى فيه مصلحة الطائفة والعرق والمذهب . نظام فيه نقاء الروح وظهر الثوريين الحقيقيين ، بعيد عن اللبوسات التفتيشية والإستهلاكية والإستبدادية) . ودعا الملك (إلى نظام عربي جديد ، إلى ولايات عربية متحدة ، أو دولة عربية واحدة . وسوف نناضل من أجل ذلك متجاوزين أعراباً ردوا إلى قبليتهم وعنجهيتهم بعد أن أغرقوا العروبة بنفطهم وتناقفوا شرفاً بكراسيهم التي أعيدت على أيدي الأجنبي وحرابه الملوحة بدم أشقائهم) مشيراً بذلك إلى أمراء الكويت . وانتقد ذلك الذي يرى (أن على الناس أن يأتوا إليه وينحروا الإبل بين يديه داعين له بطول العسر حامدين وشاكرين) ، مشيراً فيما يبدو إلى الملك فهد الذي يصّر على أن يعتز الملك الأردني إليه!.

العربية الكبرى التي تحتم عليه أن يكون جيشاً للأمة بأسرها).

وألمح معرضاً بدول الخليج بأن الأرض العربية تراجمت (يوم كتبت صفحات تاريخها الحديث بعداد إقليمي أو أجنبي ، سواء أكانت الأقلام من الذهب الأصفر أو الذهب الأسود). ولذا (صعدنا كي لا تسقط رايات ثورة العرب الكبرى من أيدينا). وأشار معرضاً بالمزيد أن إرادة الله شاعت لمدينة القدس (أن يرقد إلى جوار مسجدها الأقصى شهيد فلسطين ، ومفجر ثورة العرب الكبرى الحسين بن علي ، ويستشهد في ساحة أفصاها عبد الله بن الحسين).

وندد الملك الأردني بشدة بالممارسات السعودية الكويتية في طرد العرب (رأينا عرباً يخرجون العربي من دياره ، ظلماً وقهراً ، ويسلبونه حقوقه وكرامته ، بعد أن أفنى عمره في خدمتهم ، لا يراعون في ذلك بالاً ولا ذمة ، ولا رحماً ولا جواراً).

وفي تشخيصه لما تحتاجه الأمة العربية ، قال (إن

خطاب الملك حسين يحيى الدور الهاشمي القادم

في إحتفال بتخريج الدورة ٣٣ لكلية القيادة والأركان الملكية ، ألقى الملك حسين خطاباً في يوم الإثنين الموافق للثالث والعشرين من نوفمبر الماضي ، تطرق فيه إلى جيش الثورة العربية الكبرى الذي انطلق من الحجاز لتحرير البلدان العربية ، وأن الجيش الأردني الحالي يجسد حقيقة (إثباته عن فصائل تلك الثورة وكتائبها التي قاومت الظلم والإستبداد في الحجاز وعلى أبواب العقبة ودمشق وحلب).

وتحدث الملك عن ضرورة الوفاء لرسالة الثورة التي قادها جده الأكبر الشريف حسين حاكم الحجاز ، بأن يكون الجيش (مؤمناً برسالة الثورة



دروس من تجربة الانتخابات الكويتية

حسين حيدر درويش

المتابعون باهتمام لنتائج الانتخابات الكويتية الاخيرة التي أجريت في أكتوبر ١٩٩٢ ، وماسبقها من خطابات وندوات النواب الذين رشحوا أنفسهم أنفسهم الثها ، يجدون أن السلطة الكويتية قد أطلقت الحرية الكاملة للشعب الكويتي ليختار ممثليه دون تدخل أو اعتراض ، فجاءت النتائج بنحو اختار فيه الشعب ممثليه من صفوف المعارضة ، حيث قدرت نسبة فوز المعارضة في الانتخابات بنحو ٧٧ بالمائة من الذين يجمعهم هدف واحد وهو وجوب المشاركة في ادارة دفة الحكم بالرغم من اختلاف مبادئ أولئك المرشحين السياسية والفكرية .

وإذا كانت السلطة الحاكمة في الكويت قد رضخت أخيرا بإطلاق حرية الشعب ليعبر عن ارادته وأن يرفع صوته عاليا ليقول كلمته عن طريق ممثليه بحرية وصراحة ، فمماذا إلا أن العائلة الحاكمة في الكويت أدركت بأنها لاتستطيع الاستمرار لفترة أطول بممارسة ضغوطها واستبدادها وباحتكار السلطة لنفسها ، إذ أن اللجوء الى قوات خارجية لتثبيت سيطرتها على شعبها لم ولن يضمن لها البقاء مادام المحكومون يأبون الرضوخ .. لذا فقد رضخت للأمر الواقع الذي لم تجد مفرا منه ، وبذلك أكدت المثل القائل (مكره أخاك لا يبل).

وإذا كانت السلطة الكويتية قد استجابت أخيرا مكرهة بتلبية مطالب الشعب وبالسماح له في التعبير بحرية عن ارادته وما يصبوا اليه ، فهل ياترى سوف تستجيب له بتحقيق ذلك الهدف وهو المشاركة الفعلية في ادارة السلطة والمساهمة الفعلية في تقرير مصيره؟

عواقب ما فعلت) ؟ وأنا بدوري أسألك : هل تعرف عواقب عدم فعلي له ؟ إن الملك الذي يعترض ارادة شعبه ليس أمامه إلا أن يقدم رأسه للمقصلة قبل أن يطالب بها الشعب . إنني لم أفعل ما فعلته عن خوف وانما عن اعتقادي بأن الملك لا يحق له أن يريد غير ما يريد شعبه ، هل فهمتني .. هل فهمت التاريخ ؟ هل فهمت العصر الذي نعيش فيه ؟.

لاشك أن الذين نهجوا نهج الملك خوان كارلوس باقون ثابتون دون الحاجة الى حماية من قبل (قوات التدخل السريع) أو من الاسطول السادس الاميركي . إذ أن شعوبهم كفيلة بالذود عن أراضيها وبحماية الصادقين العادلين ممن يقدمون أرواحهم فداء لأوطانهم . أما الذين غلبتهم شهوة الحكم والسيطرة والاستبداد فقد ذهبوا وطوي عليهم الزمن ولا يمكننا عد من جرفهم قرننا الراهن هذا ، ولا يمكننا - طبعاً - عد من عصف بهم التاريخ خلال القرون الغابرة .

لو أمّن المرء باعطاء كل ذي حق حقه قبل أن ينتزع منه عنوة وقهرا لتجنب البشرية الكثير من الويلات والكوارث ولعاش الانسان - الغاصب والمغصوب - في سعادة وأمان .

إن المجتمعات المتحضرة قد اجتازت تلك التجربة ، وأدركت أن تعاسة الظالم تكمن في تعاسة المظلوم ، ويتجنب تلك العواقب المؤلمة سنت النظم والقوانين لضمان حقوق الانسان ، وفرضت الدساتير لحمايتها . وقد سبقت كل تلك ، الكتب السماوية التي أنزلها الله ومنحها الصبغة القدسية كي يرتد الظالم عن ظلمه ويكف عن غيه وجبروته ويجنب البشرية من شره وإعتدائه فهل من مستمع؟

ليس من الحكمة اطلاقاً أن تعيد السلطة الكويتية فعلتها التي أقدمت عليها في عام ١٩٦٧ و عام ١٩٨٦ بحل مجلس الامة وتعطيل الدستور والاصرار على احتكار السلطة وكبت الحريات من جديد ، فإنها - إن أقدمت على مثل تلك الخطوة - فسوف لن تعرض الصرح السلطوي للانهايار فحسب ، بل سوف تعرض الكويت كلها لدمار شامل ، ولعل خوان كارلوس - ملك اسبانيا - خير من أدرك هذه الحقيقة وعبر عنها في حديثه بكل شجاعة الى الاستاذ محمد حسنين هيكل الذي نقلها بأمانة في كتابه (زيارة جديدة للتاريخ) عندما استمع لأقوال الملك خوان كارلوس وهو يروي له الحادث التالي :

بعد نجاح الاشتراكيين في الانتخابات الاخيرة اتصل بي أحد أصدقائي المقربين (لم يذكر اسمه) تليفونيا وسألني :

خوان : سمعت أن نتائج الانتخابات الاسبانية ظهرت ويشاع أن الاشتراكيين نجحوا في الانتخابات ، فهل الاشاعة صحيحة ؟ فقلت له :

ليس اشاعة وانما هو خبر صحيح ، لقد ظهرت نتيجة الانتخابات ، وفاز الاشتراكيون . وقال : خوان : هل جئنت لتسمح للاشتراكيين بالسلطة وهم أعداؤك ؟ وقاطعته قائلاً :

من قال لك أن الاشتراكيين أعدائي ؟ إن دستور أسبانيا يجعل كل القوى السياسية بالنسبة لي سواء . إنني أقسمت على احترام الدستور ، وما يريد الشعب هو ما يجب أن يكون .

وانفعل صديقي وصاح على التليفون : هل تعرف عواقب ما فعلت ؟ ما هذا الذي تقوله ؟ وقلت له :

ما أقول هو المكتوب في الدستور الذي أقسمت على احترامه ، إنك تسألني : (هل أعرف

شخصيات دينية وسياسية في البحرين ترفع عريضة الى الشيخ عيسى

المجلس الاستشاري ليس بديلا عن المجلس الوطني

العشيرية الحاكمة في المنامة .

وفيما يلي نص العريضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان
آل خليفة

أمير دولة البحرين وفقه الله لما يحبه ويرضاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد
لقد صدقتم يا صاحب السمو وأصدرتم في
لحظة تاريخية دستور دولة البحرين بتاريخ ١٢
/ ١١ / ١٣٩٣ هـ - الموافق ٦ / ١٢ / ١٩٧٣ م
- بعد أن ناقشه وأقره المجلس التأسيسي الذي

حديث للشيخ عيسى عن مجلس شوري معين

في لقاء للأستاذ عثمان العمير - رئيس تحرير
الشرق الأوسط - مع أمير البحرين في التاسع من
نوفمبر الماضي ، تحدث الأخير عن مجلس
استشاري معين على غرار مجلس الشورى
السعودي الذي لم ير النور ، وقد لا يراه كما يقول
البعض! ، رغم أن تجربة البحرين البرلمانية
السابقة اعتمدت الإنتخاب وهناك دستور جمدت
موادّه يراد إعادة النظر في ذلك التجميد . قال
الشيخ عيسى : (نحن جادون في الإعلان عن
تأسيس المجلس الاستشاري الذي سوف يتكون
من معينين من أبناء هذا البلد المخلصين ومن
المؤهل أن يتشكل من ثلاثين عضواً وسيتم
الإعلان عنه قريباً جداً . وكذلك الإعلان عن
المراسم المتضمنة لصلاحياته) . فكما يبدو أن
الأمير يتحدث عن دستور جديد ، وعن مجلس
استشاري - كان يسمى المجلس الوطني - جديد
أيضاً . ومن هنا كانت ردة الفعل الشعبية من خلال
المذكورة .

من جهة أخرى ، ادعى رئيس الوزراء خليفة بن
سلمان أن (البحرين كانت وما تزال تنتهج مبدأ
الشورى وتبادل الرأي) ولأن المواطنين يطالبون
بالتجربة السابقة التي نتج عنها حل المجلس
الوطني ، فإن رئيس الوزراء قال أن التجربة
القادمة ستكون أنضج ولكنها لن تكون خالية من
العيوب .

كانت الساحة البحرانية طيلة الشهرين
الماضيين مشغولة بموضوع المجلس الاستشاري
المعين ، الذي تحدثت وسائل الاعلام العربية
والاجنبية عنه استناداً الى مصادر سياسية
واقتصادية حكومية في المنامة ، حيث أبدت القوى
السياسية والاجتماعية في البحرين قلقها الشديد
حيال نوايا الحكومة الخليفية بإقامة مجلس
استشاري معين على غرار مجلس الشورى
السعودي ، بتجاوز تجربة المجلس الوطني في
الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٧٥ والمستند على
أساس دستوري .

ومع قرب موعد اعلان الشيخ عيسى أمير
البحرين عن المجلس الاستشاري حسب أغلب
المصادر السياسية والصحافية المحلية والعربية ،
في السادس عشر من ديسمبر الجاري بمناسبة
العيد الوطني لدولة البحرين ، بادرت مجموعة من
الشخصيات الوطنية والدينية والسياسية ، بكتابة
عريضة في الخامس عشر من نوفمبر الماضي الى
الشيخ عيسى أمير البحرين تطالب فيها بعودة
المجلس الوطني ، واجراء انتخابات حرة لاختيار
الاعضاء ، وارجاع كافة الصلاحيات الدستورية
المخولة للمجلس تسليطة تشريعية ، كون انشاء
مجلس استشاري لا يلغي دور المجلس الوطني . .

ولعل من المناسب القول بأن الموقعين على
العريضة يمثلون مختلف الاتجاهات الدينية
والاجتماعية والسياسية في البحرين ، حيث
تضمنت العريضة أسماء شخصيات دينية سنية
وشيعية ، الى جانب الانتماءات السياسية
والاجتماعية المختلفة ، مما يعكس الاتفاق العام
على ضرورة عودة المجلس الوطني المنتخب .

الجدير بالذكر ان القوى السياسية في البحرين
على اختلاف اتجاهاتها ترى بأن الحكومة
البحرينية تريد أن تكرر تجربة السعودية في
موضوع مجلس الشورى المعين ، رغم التجربة
البرلمانية الانتخابية السابقة ، والتي لم تعجب
الحكم ، والذي أشار فيما مضى الى أنها تجربة لا
تناسب مع البحرين ملمحا الى أنها كانت متقدمة
وأن التعيين تمهيد وتدرج نحو الإنتخاب . وفضلا
عن هذا فإن المملكة تنظر الى أي تجربة برلمانية
متقدمة عليها في محيطها الخليجي نظرة عداة ،
خاصة إذا ما جاءت من البحرين ، باعتبار ان
التجربة الكويتية لها خصوصيتها وتدخلاتها
الدولية بعد تحرير الكويت . ويشعر المثقفون
البحرانيون بأن المملكة السعودية وراء فرض
مجلس التعيين الذي يتوافق مع أهواء العصابة

دعوتهم الى تكوينه بالمرسوم بقانون رقم ١٢ /
١٩٧٢ بتاريخ ٩ / ٥ / ١٣٩٢ هـ الموافق ٦ /
١٢ / ١٩٧٣ م - في الوقت الذي كنتم تستعيدون
فيه ماضي البحرين في رحاب العروبة
والاسلام ، وتنتظعون بإيمان وعزم الى مستقبل
قائم على الشورى والعدل ، حافل بالمشاركة في
مسئوليات الحكم والادارة ، كافل للحرية
والمساواة ، وموطد للاخاء والتضامن
الاجتماعي ، كما جاء في مقدمة الدستور ،
فرسخ هذا الدستور أسس المشاركة الشعبية في
الحقوق والواجبات العامة على نهج قويم من
أحكام وأصول الشورى المستمدة من ديننا
الاسلامي الحنيف ، ومن مبادئ العدل والحرية
والمساواة التي كانت دوماً مبادئ راسخة في
الحضارة الاسلامية والانسانية .

وما كان ذلك الامر الا تغييراً رائداً سمي اليه
سموكم لارساء نظام حديث يحكم دولة
البحرين ، وانجازاً حضارياً سيذكره التاريخ
لسموكم .

وإذا كان حل المجلس الوطني يوم ٢٦ / ٨ /
١٩٧٥ م بالمرسوم الأميري رقم ٤ / ١٩٧٥
بموجب الصلاحية التي تمنحها المادة ٦٥
لسموكم فإن المادة نفسها تؤكد على اعادة
الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لايجاوز
شهرين من تاريخ الحل والا استرد المجلس
المنحل كامل سلطته الدستورية ، علماً بأن المادة
١٠٨ من الدستور قد قررت عدم جواز تعطيل
أي حكم من أحكامه الا أثناء قيام الاحكام العرفية
في الحدود التي يبينها القانون ، ولم يكن حل
المجلس في حالة قيام هذه الاحكام .

بناءً على ما ذكر وبناءً على التغييرات المحلية
والاقليمية والدولية خلال السنوات الماضية
وماتتجه اليه الارادة الدولية لخلق نظام عالمي
جديد فإن الامر يستدعي - إن لم يتم الأخذ
بالمادة ٦٥ من الدستور - الدعوة الى انتخاب
مجلس وطني جديد يعتمد على الانتخاب الحر
المباشر حسب ما يقرره الدستور ، من أجل
ممارسة الدولة نظامها الديمقراطي الذي نصت
عليه المادة « ١ » فقرة « د » القاضية بأن الحكم
في البحرين ديمقراطي ، السيادة فيه للشعب
مصدر السلطات جميعاً ، وتكون ممارسة السيادة
على الوجه المبين بهذا الدستور ، ومن أجل
ارساء الثقة والاحترام المتبادل بين الدولة
والمواطنين ، وحرصاً على تضافر جهود جميع
أفراد هذا الشعب حكماً ومحكومين في تقدم
وازدهار هذا البلد ، ومن أجل اطلاق طاقات كل
مواطن للمشاركة في عملية البناء والتنمية
الاجتماعية والاقتصادية طبقاً لنص المادة « ١ »
فقرة « هـ » من الدستور والتي تنص على أن
: « للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة

جنرال أميركي كبير يتقدم بدعوى قضائية الى محكمة كولومبيا

القصة الكاملة لعمولات صفقات التسلح

فؤاد الإبراهيم

سعوديين وأجانب - فصله من وظيفته وحرمانه من المستحقات المالية المترتبة على الشركة طيلة سنوات الخدمة ، وقد دفعه ذلك الى تقديم شكوى قضائية ضد المتورطين في الاضرار المالية التي لحقت به ، رغم أنه من الواضح ان المدعي كان يريد أن يحصل على نسبة ما من الصفقات أكثر من أي أمر آخر .

الجدير بالذكر أن القناة التلفزيونية الرابعة في بريطانيا عرضت في الخامس والعشرين من نوفمبر الماضي تقريراً حول مارك تاتشر ابن رئيسة وزراء بريطانيا السابقة ، ودوره في صفقة اليمامة وعلاقاته بوفيق سعيد الرجل المقرب من الامير خالد بن سلطان ، وأحد وسطاء صفقة اليمامة ، كما تناول التقرير قضية العمولات التي دفعتها شركات أميركية وبريطانية الى أمراء سعوديين لل فوز بعقود عسكرية مع المملكة .

وفيما يلي نصوص أهم ماورد في المرافعة التي تقدم بها دولي لدى محكمة كولومبيا بولاية كولومبيا في الرابع من أكتوبر ١٩٩١ :

عاجلة قام بها وزير الدفاع البريطاني مالكوم ريفكند الى المنطقة في منتصف شهر نوفمبر الماضي للاطمئنان بشأن الموقف السعودي مؤكداً على أن المملكة مصممة على اكمال المرحلة الثانية من الصفقة . نشير الى أن شركة بيريتش أيروسبيس البريطانية هي المتعاقد الرئيسي في صفقة اليمامة الى جانب شركات بريطانية وأميركية أخرى مختلفة .

في مـ قـ ابل ذلك اشتغلت - ومازالت - جهات قضائية وصحفية ومراكز أبحاث طيلة السنة الماضية بمتابعة قضية مثيرة ذات علاقة مباشرة بموضوع اليمامة . القضية المثارة هذه تتمثل في دعوى قضائية تقدم بها جنرال عسكري أميركي للمحاكم الأميركية ، بشأن الاضرار المالية التي لحقت به إثر كشفه عن أسرار صفقات عسكرية بين شركات أميركية وبريطانية وبين المملكة ، وتدور هذه الاسرار تحديداً حول العمولات والرشاوى التي حصل عليها أمراء من العائلة المالكة في السعودية وخصوصاً أبناء الامير سلطان وزير الدفاع والطيران ، الامر الذي أدى الى - وبخطيوط وتنفيذ من قبل مسؤولين عسكريين وتجاريين

■ مع مطلع شهر نوفمبر الماضي ، صدر بيان رسمي سعودي يؤكد على تمسك المملكة بالمرحلة الثانية من عقد اليمامة المبرم في عام ١٩٨٥ ، والذي تبلغ تكاليفه أربعين مليار جنيه استرليني ، فيما تبلغ تكاليف المرحلة الثانية من العقد عشرة مليارات جنيه استرليني ، حسب تقرير عسكري صادر في الثاني والعشرين من سبتمبر الماضي .

ولكن مع اعلان الرئيس بوش الموافقة على صفقة طائرات إف - ١٥ للمملكة في الحادي عشر من سبتمبر الماضي ، بدأت تتردد أصداة احتمالات تخلي المملكة عن المرحلة الثانية من عقد اليمامة ، حيث نشرت صحف بريطانية وأميركية تقارير صحفية تفيد بعزم المملكة ايقاف العمل بمشروع اليمامة ، وتفاعلت هذه التقارير في الاوساط الحكومية البريطانية ، حتى صدور بيان سعودي بدد فيه مخاوف المسؤولين البريطانيين حيال العقد . كما قام رئيس الوزراء البريطاني بطرح القضية في مجلس العموم البريطاني موضحاً أن الملك فهد أكد له شخصياً تمسكه بالعقد ، وأعقب ذلك زيارة

طائرات بلاك هوك ، وقطع غيار وخدمات صيانة ، وكان الامير سلطان هو المسؤول الاجنبي الوحيد الذي يملك الصلاحية لاختيار أو رفض سيكورسكي كمتعاقد لبيع السلاح للسعودية .

ولضمان هذا العقد والتعاقدات المستقبلية ، فإن سيكورسكي و يو . تي . سي وافقنا على دفع رشوة ضمنية لمسؤولين سعوديين ، وبعد مجادلات طويلة قررت الشركتان ووكلاؤهما بأن تدفع الرشاوى من خلال رجل اعمال سعودي هو ابراهيم النملة ، الذي سيقطع حصته ثم يمرر الباقي للامير خالد بن سلطان وأخيه فهد بن سلطان وهما شريكان تجاريان للنملة . وكانت

بالضرورة نافذة الى السوق العربية الواسعة . ومنذ عام ١٩٧٦ على الأقل ، كانت سيكورسكي والشركة الأم (يو . تي . سي) تبحثان باهتمام عن منافذ لتسويق طائرتيهما للسعودية . وموازياً مع جهود التسويق هذه فإن سيكورسكي لم تحصل على مداخل من السعودية قبل الحادثة المشروحة هنا .

ولسبب جزئي فإن سيكورسكي حصلت خلال ١٩٩٠ على ألفي مليون دولار كدخل لنفسها ول - (يو تي سي) وكانت وزارة الدفاع السعودية قد أرسلت في ديسمبر ١٩٨٤ طلباً - وقَّعه الامير سلطان - الى سيكورسكي يتضمن عرضاً بشراء مباشر لثلاثة عشر من

تعد شركة سيكورسكي إيركرافت واحدة من صانعي طائرات الهليكوبتر التجارية والعسكرية في العالم ، ومداخلها ناشئة عن بيع الهليكوبتر وقطع غيارها وتقديم خدمات الدعم ذات العلاقة المباشرة .

من جهة ثانية كانت السعودية - ولا زالت - اغنى دول العالم وقد عبرت عن رغبتها في شراء اكبر واعقد نظام دفاعي في العالم العربي ، كما ان السعودية تشتري قيادة الاطوار العربية وفي الشرق الاوسط عموماً ، ونتيجة لذلك فإن الصناعات الدفاعية تستوعب حقيقة أن الصانع الذي يحصل على منفذ الى السوق السعودية ستكون له



طائرات بلاك هوك مع تجهيزات خاصة داخلية للاخلاء الطبي وضعت قيمتها على اساس ١٢٠ مليون دولار ، وقد اعربت السعودية أيضاً عن رغبتها في شراء ثلاث وسبعين طائرة سيكورسكي سي هوكس من خلال برنامج المبيعات الاميركية لصالح القوات البحرية بقيمة مليار دولار .

إن العلاقات المربحة الجديدة بين يو . تي . سي وسيكورسكي من جهة وبين السعودية من جهة اخرى ، قد تم تنظيمها من خلال نمط من الانتهاكات والتأمر لانتهاك قوانين الولايات المتحدة بما فيها قانون (النفوذ الفاسد) ، وقانون ريكو ضد المؤسسات الفاسدة ، وقانون السفر وقانون المعاملات الخارجية الفاسدة ، وقانون مراقبة تصدير السلاح والمساعدات الامنية الدولية ، وقانون مراقبة غسل الاموال ، وبقية القوانين الفيدرالية .

إن موضوع وغرض المؤامرة كان الحصول على الاهداف المشروحة سلفاً اضافة الى إثراء المتهمين وتعزيز سمعتهم في الصناعات الدفاعية ، هذا اذا بقيت جرائمهم وممارساتهم غير القانونية طي الكتمان .

إن جزءاً من مؤامرة المتهمين كانت سنودي الى الاضرار باشخاص رفضوا المشاركة في تلك المشروعات أو الذين هددوا بكشف اسرار عن طريق الكلام للمحققين الفيدراليين ، وقد أقدم المتهمون في ٦ / ١٠ / ١٩٨٨ على اصدار قرار غير قانوني بفصل دولي بطريقة مؤذية لأنه رفض أن يسايرهم في هذا المشروع ، ولأنه حاول الكشف عن الدفوعات غير القانونية والسلوك غير الصحيح ، وقد هدد في الفترة اللاحقة لظرده بأنه سيطرد من أوساط الصناعة الدفاعية بشكل عام ، اذا كشف أي شيء ، وبصورة دقيقة فقد اخبر بالتحديد بأن سيعاقب بمجرد رفع صوته لاثارة انتباه الآخرين ، وقد أدت الاجراءات هذه الى الاضرار بسمعة المدعي .

وتوماس دولي (صاحب الدعوى - ٥٠ سنة) كان ضابطاً في الجيش الاميركي وخبيراً في الهيلوكبتر ، وقد خدم منذ ١٩٨٢ الى منتصف ١٩٨٤ كملحق في وزارة الدفاع في الرياض ضمن هيئة التدريب العسكرية الاميركية ، ثم تقاعد في يوليو ١٩٨٤ ، وهو برتبة مقدم وانضم للعمل في سيكورسكي ، وشغل منصب نائب الرئيس والمدير العام لشركة سيكورسكي الدولية ، وقد وصلت مرتبته في سلم المراتب الى ٥١ قبل أن تخفض الى ٤٦ . أما شركة سيكورسكي للطائرات العربية السعودية (ساسال) ، فقد دخلت في مشروع

سي وسيكورسكي على حصة كبيرة من شركة وست لاند صانعة الطائرات في المملكة المتحدة . ثم استعملت سيكورسكي ويوتي سي ملكيتها لوست لاند لبيع بلاك هوك مزودة بصواريخ ضد الذبابات الى السعودية من خلال وست لاند ، وكانت الاخيرة قد حصلت على اجازة منهما لتصنيع هذه الطائرات ، لكن لا سيكورسي ولا وست لاند أخبرا الكونغرس أو الادارة الاميركية أو الادارات الرسمية المختصة بشؤون الدفاع بأن الطائرات ستكون مزودة بصواريخ تاو ، وحسب المعلومات والاعتقاد فان تطبيق وست لاند وسيكورسكي التعديل رقم (٤) على رخصتيهما لا يذكر تسليح هذه الطائرات بصواريخ تاو .

وبناء على المعلومات والاستنتاج فان الدخل الاجمالي لسيكورسكي من هذه الصفقة قد تقرر بمليار دولار ، بينما خططت وست لاند للحصول على دخل لا يقل عن خمسة مليارات دولار طيلة مدة العقد ، باستثناء قيمة قطع الغيار وخدمات الدعم وتجديدات العقد . وكان النملة شريكا لوست لاند لتوفير خدمات الدعم والصيانة التي تحتاجها بلاك هوك التي باعها للسعوديين .

وتأسيساً على ذلك ونتيجة للحوادث المشروحة ، فان سيكورسكي حصلت على عقود اضافية من السعودية . ففي شهر أكتوبر عام ١٩٩٠ وفي عقد آخر من عقود بيع السلاح الاميركي الى الخارج ، اشترت السعودية ثمان

رئيس يو تي سي الجديد يزور المملكة

ذكرت صحيفة الحياة في عددها الصادر في الرابع والعشرين من نوفمبر الماضي أن جورج . إل. دايفيد رئيس شركة يوناتيد تكنولوجيز كوربوريشن الاميركية ، زار المملكة وقابل زبائن الشركة ومسؤولين حكوميين .

وتتمتع شركة يوناتيد تكنولوجيز (يو تي سي) بروابط عمل متينة ومختلفة في المملكة تعود الى عقود عديدة من الزمن ويشترك قسم شركة كارير من المجموعة في مشاريع مشتركة في المملكة تتضمن أربابان إير كونديشنك وهي شركة توزيع ، و (كارير سعودي سرفيس كومباني) و (سعودي إير كونديشنك مانيفكتشرز ليمتد) وهي شركة تصنيع ، وتقوم شركة أوتس إيليفيتور التابعة الى يو تي سي بأعمال في المملكة ، ضمن مشروع مشترك يطلق عليه اسم (أوتس إيليفيتور العربية السعودية) .

هذه الرشاوى ولا تزال تعزف كخدمات صيانة وخدمات دعم مكتب الموظفين ، وعمولات وضرائب على خدمات استشارية .

وبناء على حقيقة الرشاوى ، فان سيكورسكي حصلت على امتياز التخلص من الاشكالات المرافقة للمبيعات في السعودية بصورة شاملة وكاملة طيلة ما يزيد على عقد من الزمن . وبسبب الرشاوى فان المسؤولين السعوديين قد استعملوا نفوذهم لمنح سيكورسكي عقدا لتصنيع وتسليم ثلاث طائرات بلاك هوك من خلال برنامج مبيعات السلاح الاميركي الى الخارج ، وكانت قيمة التجهيزات في هذا البرنامج مائة وثلاثين مليون دولار . وبناء على المعلومات ، يعتقد بأن تلك الطائرات قد سلمت الى السعودية بين يناير ويونيو ١٩٩٠ . وعن طريق الرشوة أيضاً ، فان المسؤولين السعوديين استعملوا نفوذهم لضمان حصول سيكورسكي على عقد الصيانة بدون طرح العرض في المناقصة ، على الرغم من حقيقة أن عدة شركات دفاعية أميركية تملك تجربة مماثلة أو تفضل على سيكورسكي ، وكان بإمكانها الحصول على هذا العقد . لكن المسؤولين السعوديين كبتوا احتجاجات عننية لضباط أميركيين ضد هذه الطريقة من التعاقد .

كان عقد الصيانة يشمل جميع الهيلوكبترات المباعه في نطاق برنامج المبيعات العسكرية الاميركية للسعودية بما فيها تلك الهيلوكبترات التي صنعتها شركة بل الاميركية . . وطبقاً للمعلومات والتحليلات فان عقد الصيانة كان يبلغ حوالي أربعين مليون دولار خلال السنوات الثلاث الاولى من العقد ، كما يتضمن امكانية التجديد بقيمة عدة ملايين أخرى .

وبالرشاوى أيضاً ، فان سيكورسكي كانت قادرة على استثمار دخولها الاولى الى السوق السعودية من خلال برنامج المبيعات الاميركي للحصول على فرصة اكبر لتسويق بلاك هوك من خلال الجهة المتهمه وهي (مجموعة ويست لاند) كما هو مشروع تالياً .

كان قائد الدفاع الجوي التابع للقوات البرية السعودية يتطلع لايجاد سرب من البلاك هوك ، يتكون من مائة طائرة خلاف الثلاث عشرة طائرة المباعه في اطار المبيعات سابقة الذكر ، وتكون مسلحة بتجهيزات ضد الذبابات .

وبسبب الطبيعة الحساسة لمبيعات السلاح في الشرق الأوسط ، فان طرح هذه القضية على الكونغرس سيعرضها لصعوبات ربما تنتهي لتعطيلها .

ولأن سيكورسكي ويوتي سي تعرفان هذه الحقيقة ، فقد حاولتا الالتفاف على اعتراض الكونغرس المتوقع . . ففي ١٩٨٥ هيمنت يو تي

مشترك مع يو تي سي ، وانشئت بموجب القوانين السعودية ومكتبها الرئيسي في الرياض ، وملاكها المنهمون (يو . تي . سي . أو) وإبراهيم النملة ، وتستعمل يو . تي . سي الشركة ساسال في تقديم خدمات الصيانة والدعم في السعودية للطائرات المصنعة في اطار برنامج مبيعات السلاح بواسطة سيكورسكي وبل ، رغم ان النملة وشركته (ثمار الجزيرة) ليسا مؤهلين لتقديم خدمات الصيانة والاسناد سابقة الذكر . إن عرض ساسال هو الائتلاف على القوانين لتمرير المدفوعات غير القانونية الى النملة والامراء السعوديين الذين يشتركون معه في تجارته . و بعد ان استفذ المثيمون أغراضهم من ساسال استخدموا - لغرض مماثل - مؤسسة ثمار الجزيرة حينما منحت عقدا تحت مسمى خدمات التوظيف .

وفي شهر نوفمبر ١٩٨٤ قام كل من دولي وبيترسون وباكلتي - رئيس شركة سيكورسكي - برحلة الى السعودية قدموا خلالها معلومات للجنرال فيصل عن قدرات الصيانة لطائرات سيكورسكي . وخلال هذه الزيارة نظم ملتون هين شو الذي اصبح نائباً لرئيس يو تي سي في السعودية فيما بعد ، نظم اجتماعين دولي بيترسون وذكور وارنون جوير - مدير تجاري لسعودي قال - وقد شجع جوير السيد بيترسون لكي يقيم سيكورسكي علاقات تجارية مع سعودي قال وأخبر بيترسون ودولي بأن ضامن سعودي قال هو الامير محمد الذي سيضمن حصول سيكورسكي على مبيعاتها في السعودية ، ولم يقدم بيترسون التزاماً لما أخبر جوير بأن سعودي قال ستكون مرشحة أولى للشراكة مع سيكورسكي في السعودية .

و بناء على المعلومات والاعتقاد كان هين شو ينصح مسؤولين في سيكورسكي بأن الشركة لن تنجح في السعودية بدون شريك تجاري حسن الاتصال . وفي أو حوالي عام ١٩٨٤م قدمت وزارة الدفاع السعودية طلباً لشركة سيكورسكي للحصول على صفقة مباشرة من هيلوكبتر بلاك هوك تتضمن :

أ - ١٢ طائرة مسلحة بصواريخ تاو المضادة للدبابات ، وفذائف من قياس ٧٦ ومدفع رشاش قياس ٢٠ مليمتراً .

ب - طائرة بلاك هوك من طراز (في أي بي بلاش) .

ج - خدمات صيانة لمدة ثلاث سنوات .

د - خيار شراء ١٢ بلاك هوك إضافية .

وفي حوالي شهر ديسمبر ١٩٨٤ أوكل كل من : سيكورسكي وسميث وبيترسون وآخرون الى دولي البدء في مهمة خاصة لمشروع

سعودي كناناب لرئيس الفريق نيفيل كيفورد . و خلال ١٩٨٥ قضى دولي حوالي مائتي يوم في السعودية حيث ناقش ونسق الجهود الأولى لمصلحة سيكورسكي للحصول على عقد بلاك هوك المقترح .

وفي أو حوالي مايو ١٩٨٥ طلب الجنرال فيصل - وبدون اطلاع رؤسائه - من سيكورسكي الغاء مجموعة التسليح المقترحة في مشروع بلاك هوك على الرغم من البنود المحددة في طلب وزارة الدفاع السعودية .

وجواباً على طلب فيصل ، وضعت سيكورسكي في تاريخ ٧ / ١٢ / ١٩٨٥ تقديراً جديداً لتكاليف العقد بعد استثناء صواريخ تاو كتمهيد لمباحثات تعاقدية مقبلة مع فيصل . وبعد يومين أطلع فيصل كل من كيفورد ودولي على أن مشروع العقد كان فيه أخطاء لأنهم لم يضمنوه صواريخ تاو ، وقد اشار فيصل الى أن رؤسائه في وزارة الدفاع سيصابون لهذا السبب بالاحباط ، ولذلك فقد طلب اضافة تكاليف صواريخ تاو كتعبير عن رغبة رؤسائه .

و بناء على المعومات ، فان الجنرال فيصل حاول في مختلف الاوقات تغيير محتويات العقد من أجل احراج سيكورسكي ووزارة الدفاع السعودية ، لأنه كان يفضل اعطاء العقد الى شركة ايروسباتيال المنافس الفرنسي لشركة سيكورسكي .

وفي ديسمبر ١٩٨٥ قدم فيصل السيد ابراهيم النملة الى دولي في مكتبه في وزارة الدفاع وفي هذا الاجتماع أخبر النملة السيد دولي بأنه يريد مساعدة سيكورسكي في جهودها لبيع بلاك هوك الى السعودية ، وقد نصح دولي النملة بأن ينصل بسميث وبيترسون في سبيل علاقات تجارية جوهرية لسيكورسكي في السعودية .

على أن سميث أوضح خلال ١٩٨٥ بصورة متكررة بأن الامير سلطان سوف يختار الشريك التجاري المستقبلي لسيكورسكي في السعودية في الوقت المناسب ، هذا اذا قرر الامير سلطان اختيار بلاك هوك .

وفي تاريخ ١٨ / ١ / ١٩٨٦ أخبر سميث السيد دولي بأن السنة شهور القادمة ستكون فترة حرجة لجهود سيكورسكي لبيع بلاك هوك الى السعودية . وفي ٢١ / ١ / ١٩٨٦ قام النملة برحلة تجارية الى ستراتفورد بولاية كونيتيكت حيث قابل دولي وزينكون (رئيس سيكورسكي) وخلال هذا الاجتماع قدم النملة رسالة من الامير سلطان تتضمن عدم اعتراضه على الدخول في علاقة تجارية مع النملة لمشروع البلاك هوك .

من جهة ثانية استلم زينكون في يناير ١٩٨٦ رسالة ثانية من فيصل تتضمن عدم اعتراضه على الدخول في علاقة تجارية مع فيد الانيل

حول برنامج بلاك هوك . وبناء على المعلومات والاعتقاد فان باول أخذ الرسالتين المذكورتين الى الامير بندر طالبا منه تحديد من يراه الخيار الااسب لمشاركة سيكورسكي .

وفي ١٦ فبراير ١٩٨٦ قام كيفورد ودولي وسويني (محامي سيكورسكي) برحلة الى السعودية لمقابلة فيصل لتقديم المشروع الجديد وتقدير التكاليف الخاصة بالعقد لبلاك هوك المسلحة بصواريخ تاو ، وطبقاً للتحليل فان فيصل اشار الى أن التكاليف عالية جداً وأنه سيقترح على رؤسائه شراء بلاك هوك من خلال برنامج المبيعات الخارجية .

وفي ٢١ / ٢ / ١٩٨٦ أطلع دولي وكيفورد الجنرال أوكونور من (يو اس ايه اس ايه سي) على مضمون الاجتماعات الاخيرة وعزمه على تنفيذ الصفقة عبر برنامج المبيعات الخارجية . وكنتيجه لقرار فيصل بوقف المباحثات فقد توقفت النقاشات حول البيع المباشر من سيكورسكي الى السعودية .

وفي مارس ١٩٨٦ عاد الكولونيل فريتش من السعودية الى مكتب (يو اس ايه اس ايه سي) وأقنع الجنرال أوكونور ليقدم بديلاً لمشروع بلاك هوك المسلحة بصواريخ تاو ، والحقيقة أن هذا الاقتراح قد حملته فريتش من فيصل الذي اجتمع به في السعودية .

وفي ٢٧ مارس ١٩٨٦ قدم الجنرال أوكونور هذا البديل مكتوباً في رسالة الى الجنرال يوسف الراشد قائد القوات البرية السعودية ، وتضمن منظومة من ١٣ بلاك هوك غير مسلحة ، ٥ طائرات بل غير مسلحة ، و ١٠ طائرات بل مسلحة بصواريخ تاو . أخذاً بعين الاعتبار أن طائرات بل المسلحة بصواريخ تاو لا تشكل تهديداً جدياً لجيران السعودية كما هو الحال بالنسبة لتطيرتها بلاك هوك المسلحة بصواريخ تاو .

وفي حوالي مارس أو ابريل ١٩٨٦ وعملاً بمشروع أوكونور اقترح فيصل على الامير سلطان أن توضع صفقة شراء بل وبلاك هوك في اطار برنامج المبيعات الخارجية لشراؤها وفق نظام من حكومة الى حكومة .

و بناء على المعلومات ، فان فيصل اقترح ذلك لثلاثة اسباب : أولاً معرفته بأن الامير سلطان قد اختار سيكورسكي على نظائرها من الشركات الاميركية لتزويد السعودية بطائرات بلاك هوك لأن سيكورسكي ستقدم رشواي الى ولديه . ثانياً : لأنه استوعب حقيقة أن خياره المفضل ايروسباتيال سوف يخسر العقد على أية حال . ثالثاً : استنتج بأنه يستطيع الحصول على حصته من العمولة من (سو جريب) وهي

شركة مشتركة تابعة لبل في السعودية ، أقام معها علاقات وسيكون ذلك ممكناً إذا لم تكن بل طرفاً في الصفقة .

وفي ٣ أبريل ١٩٨٦ أرسل هاري جزاي مدير يو تي سي رسالة الى الامير سلطان يخبره بأن يو تي سي قد أعدت كل ماهو ضروري لضمان عقد بيع بلاك هوك . وخلال الفترة ما بين شهري يناير وأغسطس ١٩٨٦ تم اطلاق دولي وبعض كبار المدراء في يو تي سي - سيكورسكي على أن السعودية لن تشتري أي طائرة من نوع بلاك هوك ما لم تقدم سيكورسكي على اقامة علاقة تجارية مع رجل الاعمال السعودي الذي يحظى باتصالات مؤثرة مع العائلة المالكة .

وخلال هذه المدة ، وبناء على مسح ، فإن سعوديين اثنين وشركتهما أُعتبراً خياراً مأمولاً ومناسباً ليكونا شركاء في صفقة بلاك هوك وهما : النملة وثمار الجزيرة لعلاقتهم بالامير سلطان وأبنائه ، والثاني : فهد الاثليل وسعودي قال - البلاد ، لعلاقته بالامير محمد بن فهد .

وخلال هذه المدة أيضاً ، أخبر سميث وبيترسون السيد دولي في مناسبات عدة بأن على سيكورسكي أن تحصل على شريك تجاري سعودي ، لتأمين صفقة بلاك هوك في اطار برنامج المبيعات الخارجية ، ولن يكون هذا الشريك سوى النملة . خصوصاً وأن سيكورسكي كانت على علم بأن ايروسباتيال تقوم - خلال هذه الفترة - بنشاط لبيع سوبر بوما ، وهي منافس مباشر لبلاك هوك .

وخلال هذه الاوقات كلها كانت هناك شركات أميركية راغبة وقادرة على بيع أو خدمة الهيلوكبتر المتعددة الاغراض الي السعودية بما فيها بل ، ماك دونالد دوجلاس ، أو جاستا ، وأم بي بي .

وخلال تلك الاوقات اعتبر سميث وبيترسون أن فيصل يشكل تهديداً لحصول سيكورسكي على عقد تزويد السعودية ببلاك هوك ، وكان فيصل قائداً لسلاح الجو في القوات البرية ، وله سيطرة منفردة وتاريخية على مشتريات السعودية من الهيلوكبتر ، وقد اوضح أنه يفضل سوبر بوما على بلاك هوك .

وفي ١٧ / ٤ / ١٩٨٦ اجتمع الجنرال الراشد مع مجموعة من ضباطه مع دولي وزينكون وجيمس امبروز (وزير الجيش فيما بعد) وبعض الموظفين في القيادة المركزية في تامبا لمناقشة قلق الراشد فيما يتعلق بالصفقة . ان ذلك القلق يعود الى محاولات فيصل احراج سيكورسكي بوضع تغييرات متوالية على تفاصيل العقد المتعلقة بالتسليم . في هذا الاجتماع بحث الراشد ما اذا كانت

بلاك هوك مسلحة بصواريخ تاو واذا لم تكن كذلك فماداً عن امكانية تسليحها؟ . اخبر الراشد بأن الجيش الاميركي لايمكّن صواريخ تاو ، ولكن تستطيع الشركة من الناحية النظرية تسليح طائراتها بهذه الصواريخ .

وخلال الفترة من ٢٥ - ٣٠ ابريل ١٩٨٦ زار الراشد ايروسباتيال لمناقشة صفقة محتملة من سوبر بوما . وفي ٢ مايو ١٩٨٦ التقى الاميرال بويندكستر مع دانيل وأخريين في البيت الابيض لطلب الدعم للصناعة الدفاعية للادارة التي كانت ترغب في بيع نظام الانذار المبكر وصواريخ ستينجر الى السعودية ، وهي الصفقة التي كانت تواجه الصعوبات في الكونجرس ، وخلال هذا الاجتماع أُخبر بويندكستر دانيل بأن البيت الابيض يدعم صفقة بلاك هوك ، وعقب ذلك طلب دانيل من دولي اطلاعه على الوضع الراهن للصفقة .

شركات ثمار الجزيرة وثمار سعودي فال هي واجهات مصطنعة لتميرير الرشاوي الى أمراء كبار في العائلة المالكة

وفي أو حوالي ١٤ أغسطس ١٩٨٦ صرح ميلتون هين شاو رئيس يو تي اس ايه - السعودية ، ورئيس العمليات التكنولوجية المتحدة في العربية السعودية باستثناء سيكورسكي ، صرح خلال اجتماع في ستراتفورد بشأن برنامج بلاك هوك ، حضره باول ، بأن سيكورسكي ليس لها أفضل من فرصة ٥٠ - ٥٠ للفوز بصفقة المبيعات الخارجية نتيجة للصعوبات التي تعترض جهود سيكورسكي لاقامة علاقات تجارية ضرورية مع رجال الاعمال السعوديين .

وكنيجة لهذا ولغيره من التطورات ، فقد أخبر سميث السيد دولي بأن باول قد أصبح مشاركاً فاعلاً في عملية التعيين للشريك التجاري لسيكورسكي . ولهذا أخبر سميث السيد دولي في أو حوالي أغسطس ٢٦ - ٢٧ ١٩٨٦ بأن يكون حذراً من باول لأن الأخير سيستمع الى ايزلين ، الذي يفضل سعودي فال كشريك تجاري

لسيكورسكي . وقد علم سميث بأن النملة هو الوحيد المنتخب ، وأن الامير بندر سيعين النملة لهذا الغرض . وعليه فان سميث يخشى من الظروف المترتبة على أي فعل صادر من يو تي سي / سيكورسكي يتعارض مع مصالح النملة .

وخلال هذه الاوقات المتماثلة ، كان سميث وبيترسون على علم بأن أي عمليات شراء لطائرات هيلوكبتر من قبل وزارة الدفاع السعودية ستكون لها منخلة في قرار الامير سلطان ، وأن أي قرار يصدر من الامير سلطان سينعكس على جهود سيكورسكي لارضاء المصالح العاجلة للامير . وقد علم سميث بأن تلك المصالح تتضمن استخدام النملة كشريك تجاري ومزود للرشاوي لأبناء الامير سلطان .

وكان النملة قد أُخبر في أو حوالي ٨ سبتمبر ١٩٨٦ السيد دولي بأن الامير بندر قد عين مجموعة النملة كوسيط مشارك لسيكورسكي ، فاذا ما اردت الاخيرة أن تتم صفقة مبيعات بلاك هوك ، فعليها أن تستخدم مجموعة النملة . كما أُخبر النملة السيد دولي بأن الامير بندر قد أُخبر باول بقراره .

وكنيجة لتعيين الامير بندر للنملة كشريك تجاري لسيكورسكي ، فقد أُخبر سميث حاجة زينكون وبعض المتهمين في شركة سيكورسكي ، للعمل من خلال مجموعة النملة لضمان صفقة بلاك هوك . كما طلب سميث من السيد دولي إبلاغ النملة بأن السلطات العليا في سيكورسكي تفهم بأن النملة هو مفتاح نجاح الصفقة .

وفي أو حوالي ١٠ سبتمبر ١٩٨٦ كان دولي يوجه من قبل بيترسون وسميث لنقل اتفاقية وست لاند / النملة الى ولاية كونيتيكت ، والتي كانت ذات استفادة من قبل دولي ومحامين سيكورسكي في نشاط سيكورسكي / النملة . وخلال تلك المباحثات نصح دولي السيد سميث بأن النملة كان قد قال : بأن سيكورسكي قد حصلت علي ، وستكون ناجحة جداً بناء على علاقتي الوثيقة بوزير الدفاع والطيران السعودي . ولم يكن معروفاً لدولي حتى ذلك الوقت بأن المشاركين التجاريين (الصامتين) للنملة هم الامراء خالد وفهد ابنا سلطان وأخوا الامير بندر .

وخلال هذه الاوقات فان النملة وسميث وبيترسون قد اخبروا دولي بأن وزارة الدفاع والطيران السعودي (إم . أو . دي . ايه) كانت تفاوض على صفقتين لشراء هيلوكبتر بلاك هوك بالمحددات والشروط التالية :

أ - ٢٨ طائرة هيلوكبتر تكون منها ١٥ طائرة من طائرات بل سي - ٤٠٦ مسلحة و ١٣ سيكورسكي بلاك هوك غير مسلحة . وقيل بأن

الصفقة كانت ستتم من خلال برنامج المبيعات الخارجية . .

ب - ٨٠ - ٩٠ طائرة أو أكثر من طائرات سيكورسكي بلاك هوك سيتم شراؤها عبر وست لاند تحت اسم ديزرت هوك ، مسلحة بصاروخين مضادين للدبابات .

وخلال هذه الاوقات صرح النملة ، بأن هذه الصفقات لن تتم اذا لم تستخدمه سيكورسكي ووست لاند كشريك تجاري لهما .

من جهة ثانية أخبر سميت في السادس عشر من سبتمبر ١٩٨٦ السيد ايزولين بحضور دولي وبترسون بأن بندر قد رجح النملة على سعودي قال ، وأخبر ايزولين بأنه لم يناقش البديل الآخر مرة أخرى ، ثم أرسل ايزولين رسالة الى الاثيل يخبره فيها بأن يو . تي . سي . سيكورسكي لم تقدر على توثيق علاقاتها التجارية الى حد بعيد .

وقد التقى زنكون في حوالي شهر اكتوبر ١٩٨٦ بالامير بندر في واشنطن العاصمة ، وأكد اختيار الامير للنملة كشريك تجاري لسيكورسكي في العربية السعودية .

وفي أو حوالي الخامس من نوفمبر ١٩٨٦ أخبر بيترسون السيد دولي بأنه يجب أن يتعلم كيف يعمل في الظلام ، كما أخبره بأنه أي بيترسون قد لبس القبعة السوداء وأن دولي قد لبس القبعة البيضاء . وقد أعاد بيترسون هذه العبارات في مناسبات عديدة ومختلفة متى ما طلب دولي معلومة في مواضيع تتجاوز الحدود ، أو متى عبر دولي عن قلقه حول النملة ، والرشاوى المشروحة لاحقا ، وحول علاقة سيكورسكي بوست لاند والمشروحة ادناه .

وكان الجنرال فيصل قد أرسل في أو حوالي ٣ ديسمبر ١٩٨٦م رسالة الى الرئيس زينكون بشكل رسمي نقل فيها المفاوضات المباشرة للصفقة ، وعليه تستطيع المملكة البدء بمفاوضات رسمية حكومة الى حكومة بخصوص المبيعات الخارجية .

ومن جانبها وزارة الدفاع السعودية في أو حوالي ٦ ديسمبر ١٩٨٦م رسالة موقعة من الامير سلطان الى رئيس بعثة التدريب العسكري الاميركية « يو . اس . ام . تي . ام » في العربية السعودية يطلب فيها تقديم رسالة عرض وقبول « ال . أو . ايه » بين وزير الدفاع الاميركية والحكومة الاميركية بخصوص شراء ما يلي :

أ - ١٣ بلاك هوك غير مسلحة « ١٢ للاستفادة العامة ، وواحدة للشخصيات المهمة » .

ب - ١٥ بل . سي . اس ٤٠٦ ، هيلوكبتر « ١٠ منها مسلحة ، كل واحدة بصاروخين حديثين مضادين للدبابات » .

ج - خدمات الصيانة والدعم « ام . اس . اس » لهيلوكبترات المذكورة لمدة ثلاث سنوات .

د - وقطع غيار لمدة ثلاث سنوات . وقد جرى الطلب السعودي في رسالة العرض والقبول على النحو التالي :

أ - تم تسجيلها مع السفارة الاميركية في السعودية .

ب - نقلت الى التجارة الداخلية والخارجية لوزارة الخارجية الاميركية ووكالة دعم الامن الدفاعي « دي . اس . ايه . ايه » . وكلاهما في العاصمة واشنطن .

ج - وبناء على المعلومات والاعتقاد فان الكونغرس الاميركي تسلّم اخطاراً معرفياً عن الصفقة المتفق عليها في أو حوالي ٢٠ يناير ١٩٨٧م . وقد أعطى الكونغرس الموافقة على الصفقة دون أن يتخذ أي فعل أو يتنكر لموافقه من خلال قرار وسيط . وفي هذا السياق فقد تم قبول رسالة العرض والقبول نتيجة لعدم وجود رد فعل من الكونغرس في آخر موعد في ٢٧ أبريل ١٩٨٧ .

د - وفي المقابل نقلت بعثة التدريب العسكري الاميركية رسالة العرض والقبول الى مركز اسناد أمن الجيش الاميركي « يو . اس . ايه . اس . ايه » في واشنطن العاصمة .

ه - وقام المركز المذكور بنقل رسالة العرض والقبول الى قائد الدعم الجوي للجيش الاميركي « افسكوم » في سانت لويس ميزوري ، وهو المكان الذي تم التباحث فيه . وقد تمت الموافقة على الرسالة المذكورة من قبل قسم الخدمة المدنية التابع لافسكوم « ادارة الجيش المدني » .

و - ولكن الرسالة المتفق عليها قد عادت من خلال القنوات اعلاه . فبعد أن وافقت وكالة اسناد الامن الدفاعي على الصفقة وانتها مدة عرضها على الكونغرس ، تقدم الجيش الاميركي برسالة العرض والقبول المتفق عليها في ابريل ٢٩ سنة ١٩٨٧ ، ونقلها الى الوكالة للحصول على توقيعها . وبعد أن تم التوقيع أرسل الجيش الاميركي الرسالة الى وزارة الدفاع السعودية للحصول على اعتبار الامير سلطان وتوقيعه .

ع - وبناء على طريقة استقبال وزارة الدفاع السعودية لرسالة العرض والقبول ، فقد اعتمدت الوزارة الاتفاقية الكاملة والتي تتضمن عرضاً لاسعار المواد والخدمات . وقد أجل الامير سلطان التوقيع على الاجراء النهائي للمباحثات بين « يو . تي . سي » والنملة والمتعلقة بالمضاربة المشتركة والشروع فيها في سبيل دفع الرشاوى ، كما هي موضحة ادناه . الى أن تم اكمال الرسالة في ٢١ أكتوبر ١٩٨٧ عند

الساعة الثانية بعد الظهر ، عندما وقع الامير سلطان عليها في جدة . وفي نفس اليوم أخبر دولي من قبل محامي سيكورسكي في السعودية بأن اتفاقية المضاربة المشتركة لسيكورسكي / النملة ستحول الى المسؤولين السعوديين في ٢٤ أكتوبر ١٩٨٧م للموافقة النهائية .

وفي كل الاوقات المتقاربة كان دولي يخبر مراراً الاخرين بأنهم لن يسمحوا للحكومة الاميركية لمعرفة أن اتفاقية المضاربة المشتركة بين سيكورسكي والنملة كانت تناقش وتتم ، ولم يكن هناك احد يرشد حكومة الولايات المتحدة بأن المبيعات الخارجية لبلاك هوك ستعد بسهولة للتحويل الخارجي من قبل وست لاند الى طائرات مهاجمة مسلحة بصاروخين .

ومع قبول سيكورسكي بالنملة كشريك تجاري وسريان المفاوضات النهائية بشأن المواد المتعلقة بالمضاربة المشتركة بين ساسال والنملة ، كان المتهمون في شركة تكنولوجيا الاميركية حذرين مما يقال حول المضاربة المشتركة وأنها ستنتج عن المكتسبات التالية :

أ - أن السعودية ستفضل بلاك هوك على هيلوكبتر ايروسباتيال سوبر بوما .

ب - سيتم اختيار سيكورسكي للبدء ببرنامج قيادة القوات البرية والجوية السعودية « سالفاك » وهو برنامج يكلف عدة مليارات من الدولارات .

ج - وسيتم اعتماد سيكورسكي لصفقة بيع ثلاث عشرة طائرة هيلوكبتر من طراز بلاك هوك « ١٢ خدمات / وواحدة للشخصيات » بتكلفة قدرها نحو ١٣٠ مليون دولار .

د - وسيتم منح سيكورسكي بموازة مع وست لاند الموقع الأفضل لبيع ٤٢ طائرة هيلوكبتر خدمات أخرى .

ه - ستفتح المضاربة المشتركة الباب لاتفاقيات دعم لكل الصفقات المشروحة سلفاً

الصيانة وقطع الغيار بمئات الملايين من الدولارات « رغم بقاء منافسين مؤهلين ومرشحين آخرين .

و - وستفتح الباب لصفقات وخدمات سرية في الوزارات والادارات الاخرى في العربية السعودية تشمل :

- ١ - ادارة الخدمات الطبية في وزارة الدفاع السعودية « حيث تم بيع ٨ طائرات هيلوكبتر بمبلغ ١٢٠ مليون دولار في اكتوبر ١٩٩٠م ضمن صفقة المبيعات الخارجية »
- ٢ - وزارة الداخلية .
- ٣ - وزارة الصحة .
- ٤ - الحرس الوطني .
- ٥ - القوات الخاصة .

وفي غضون ذلك وخلال المناقشات بين

النملة وسيكورسكي كان المتهمون قلقين بأن المضاربة المشتركة ستزود السعودية بالتالي :
أ - أثبات على مصالح سيكورسكي بعيدة المدى في السعودية .

ب - أداة لالزام المنتج لدعم منتجاتها .

ج - عقد مباشر بين الشركة السعودية / النملة وسيكورسكي .

د - قناة دفع للمسؤولين السعوديين المتنفذين عبر الاعتبار القانوني ، والذي هو في حقيقة الامر بعد غطاءا للرشاوى غير القانونية كمكافأة للعدت والدفعات .

وقد أخبر مدير قسم الاستثمارات الخارجية لشركة سيكورسكي في أو حوالي فبراير سنة ١٩٨٧م ، أخبر السيد دولي بأن النملة لن يدع شركة تكنولوجيا المتحدة « يو . تي . سي » تعاني بصورة كاملة من اجراء المنازعات مع إلكسندر هيغ . وقد اتخذ هذا القرار على رغم أن النملة كان جنرا الأمتقاعدا ، وكان له اتحاد طويل ومفيد مع الجنرال فريدي مدير قسم الخدمات الطبية في وزارة الدفاع السعودية ، ولذلك كان أخو النملة ومازال جنرا الأبارع نجوم . . قائدأ للامن الخاص للملك فهد - الحرس الملكي . -

وفي أو حوالي فبراير ١٩٨٧م تمت اراحة الجنرال فيصل من موقعه في وزارة الدفاع السعودية ، ثم أعيد الى منصبه عقب الالتماس المقتوح لتحصيل الرشاوى من المشروع التجاري المشترك بين شركة بل المصنعة لطائرات الهيلوكبتر والسعودية والمعرف باختصار « سوجيريب » .

من جانب اخر سافر روبرت دانييل المسؤول في شؤون التجارة الداخلية في أو حوالي بداية فبراير ١٩٨٧ الى واشنطن العاصمة حيث التقى بالامير بندر لمناقشة برنامج بلاك هوك . وبناءا على اقتراح سميت في أو حوالي أبريل ١٩٨٧ ، أخبرت قيادة أنظمة طيران الجيش الاميركي ، ووكالة مساعدة الامن الدفاع ، ومركز مساعدة أمن الجيش اللواء ستيفنسون بالخصوص ، بأنهم كانوا على اتصال بالمبيعات الخارجية لبلاك هوك عبر بندر ، وليس عبر مسؤولي شركة تكنولوجيا المتحدة أو سيكورسكي . وبناءا على المعلومات والاعتقاد فان المسؤولين في هاتين الشركتين وافقوا على ذلك ، على أن يكون بندر وسيطاً للمبيعات .

هذا وقد أخبر سميت السيد دولي في أو حوالي ابريل ١٩٨٧ بملاحظات بندر الى المسؤولين في الجيش الاميركي بأن سيكورسكي لا تستطيع عمل أي شيء خاطيء بتجاوز فيصل دون المرور عبر بندر في كل شيء .

وبين يناير ومايو ١٩٨٧ كانت هناك

اجتماعات عدة بين دولي وبيترسون ايزلين و اي . دي . لينينغ « المحامي الداخلي لسيكورسكي » والنملة ومحاميه للتفاوض بشأن المضاربة المشتركة بين سيكورسكي والنملة ، وكان الاتفاق مبدئياً في المباحثات مع سميت ودولي قبل اسبوع . و خلال هذه الفترة التقى بيترسون والنملة في الولايات المتحدة وأبوظبي ومدينة كان الفرنسية لمناقشة برنامج البلاك هوك ونسب الدفعات .

الا أن سميت أرشد السيد دولي في أو حوالي ١٣ أغسطس ١٩٨٧م لابلاغ النملة بأن الفائدة ستدفع فقط بعد تسجيل مناقصة ساسال وهكذا التوقيع على كافة العقود . وقد أبلغ دولي هذا الموقف الى النملة في مناسبات عدة خلال شهور مختلفة .

وفي أو حوالي ٣ سبتمبر ١٩٨٧م زار مايك جفني المحامي لسيكورسكي بصحبة القانوني بريان وكيف ، وماكفيترز وماكروبرتز . . زاروا جميعاً دولي في سانت لويس . وقد نصح جفني السيد دولي بأن النملة وشركته ثمار الجزيرة يجب أن تبدي قدرة على ممارسة المهام المدرجة في اتفاقية المضاربة المشتركة .

على أن سيكورسكي والمتهمين الاخرين وجفني كانوا على الدوام يعلمون بأن شركة النملة ثمار الجزيرة هي شركة للخدمات والامداد الطبي دون أن تكون لها خبرة بهذه المجال أو أن تكون ذات علاقة بصيانة الهيلوكبتر .

كما أن سيكورسكي والمتهمين الاخرين وجفني كانوا على علم بأن النملة وشركته سيقدمان شخصاً للتوقيع على الشيكات المقطعة من المناقصة لتكاليها العملية ، ولكن النملة وشركته لن يفعلا شيئاً اخر . . ولغرض الخدمة كان من المقرر أن يستلم النملة ٥٥ بالمائة من ملكية وفوائد اسهم المضاربة المشتركة مع الشركة القانونية المحدودة .

وفي أو حوالي منتصف سبتمبر ١٩٨٧م أخبر النملة السيد دولي بأن الفائدة يجب أن تدفع على الفور ، لأن بكلي الرئيس الحالي لشركة سيكورسكي ، قد وافق على أن يتم تسليم الفائدة خلال اجتماع النملة في يوليو مع زينكون وبكلي في ولاية كونتيكت . وقد نصح دولي النملة مرة أخرى بأنه - أي دولي - يستطيع توثيق الاتصالات فحسب دون الموافقة على أو الغاء أي شيء . كما نبه النملة الى أن سميت قد حذره بأن المحامين يجب أن يبقوا على كل شيء قانوني وعليه « يجب أن نكون حذرين جداً » .

وفي خريف ١٩٨٧م حذر سميت السيد دولي والآخرين من النظرة البعيدة للنملة والتي تتزايد

عدوانية كوكيل للمتعاقدين الآخرين في الولايات المتحدة وبريطانيا والبحث عن منفذ للمنفذ - غير النملة - الى وزارة الدفاع السعودية ، والموقف الممكن من الصفقة المتفق عليها من قبل حكومة الولايات المتحدة بخصوص نظرتها للمشاكل المنظورة من استخدام ساسال كأداة للمدفوعات غير القانونية الى النملة وشركائه . ولهذا فان سميت والمتهمين الاخرين في شركة تكنولوجيا المتحدة بدأوا يأخذون بنظر الاعتبار الاختلاف في جدول الرشاوي وهي محددة بصورة نهائية على النحو التالي :

أ - قرص سيكورسكي سيشكل عمل الخدمات العسكرية لبلاك هوك وطائرات هيلوكبتر من طراز سي اس ٤٠٦ وسيدفع من قبل الجيش الاميركي من مبالغ المبيعات الخارجية المودعة من قبل المملكة العربية السعودية .

ب - سيدخل النملة فيما بعد في مضاربة مشتركة مع فرانك باسيل وشركة مقاطعة كولومبيا لاطهار عمل خدمات دعم دائرة الموظفين ال - بي . اس . اس والتي ستكون مادة موازية في عقد الخدمات العسكرية . وهذه ستمكن سيكورسكي من عقد فرعي في عمل ال - بي . اس . اس للصفقة الجديدة بدون أن تكون تحت نظر الجيش الاميركي . وعلى ضوء خطة سميت فان سيكورسكي ستدفع فيما بعد صفقة باسيل / النملة الى عمل ال - بي اس اس والتي ستستقطع من قبل الجيش الاميركي من اموال المبيعات الخارجية في العربية السعودية وستمرر صفقة باسيل / النملة المدفوعات الى النملة والاميرين خالد وفهد . وقد أخذ النملة فائدته من مدفوعات شركة المنتجات الدولية الى ثمار الجزيرة ومرر حصة للاميرين خالد وفهد كرشاوي .

وكما هو ملاحظ فان النملة قد أعد الترتيبات بشأن الصفقة مع وست لاند في سبيل اظهار عمل الخدمات العسكرية على طائرات بلاك هوك وست لاند والتي كانت ستسلم كجزء من المرحلة الثانية من مشتريات السلاح في عقد اليمامة . إن معاملة الخدمات العسكرية لم تتغير كنتيجة لقلق سميت حول تنامي قوة النملة ، وإن القوانين الاميركية تتدخل بشكل أقل في عرض المسائل السياسية والعسكرية من الاتفاقيات الدفاعية المتفق عليها . في المقابل كانت نظرة النملة تقرض تهديداً بصورة أقل لشركة وست لاند .

وعلى الرغم من هوم سميت الجديدة حول الشركة القانونية المتحدة واهتمامه المبكر بالبدايل أعطت الحكومة السعودية موافقتها النهائية الى ساسال وهيكلها التنظيمي في نوفمبر

١٩٨٧ بعد أيام فقط من اعتماد الامير سلطان رسالة العرض والقبول .

وفي اواخر عام ١٩٨٧ أصر النملة اثناء المحادثات مع دولي على أنه ينظر بدرجة أولى كافة تقديرات سعر سيكورسكي بشأن عقد الخدمات العسكرية ، وبدرجة ثانية عقد خدمات دعم دائرة الموظفين .

وبناء على المعلومات والاعتقاد فرض النملة هذه المطالب وبذلك يستطيع الاطمئنان الى أن مقطوعه سيلتس على أي تكليف لعقد قانوني .

وقد عمل سميث في أو حوالى يناير أو فبراير ١٩٨٨ على تأجيل خطته الاصلية لساسال وأخبر دولي بأن سيكورسكي يجب أن تستخدم ساسال ، الشركة القانونية المحدودة فقط لآعمال ليست ذات علاقة ببرنامج المبيعات الخارجية . وأعاد سميث القول بأن تورط ساسال في صفقة المبيعات الخارجية لبلاك هوك سيكون خطراً جداً لأنها ستجعل المعاملات النهائية بين يوتي سي / سيكورسكي وساسال والنملة خاضعة لنظر الحكومة الاميركية .

كما طلب سميث في ٨ فبراير سنة ١٩٨٨م من السيد دولي بأن يخبر النملة أن سميث كان صديقاً على رغم استبعاد ساسال كما أنه وبيترسون سيعملان مع النملة على غرار طريقة التعامل مع وست لاند واهتماماته الاخرى . وكانت هذه تعني بأن بيترسون سينصرف كمفتاح الاتصال لسيكورسكي ودمج شركة باسيل / النملة لخدمات دعم دائرة التوظيف . كما سيساعد بيترسون النملة في معاملته مع وست لاند وبالتالي مساعدته - بشكل عام - للحصول على فائدة سيكورسكي .

وفي غضون ذلك أخبر سميث السيد دولي بأن يبلغ النملة أن شركة فرانك باسيل الشريك الجديد المتفق عليه في الشركة القانونية المتحدة قد عمل بنجاح في السعودية مع الشركات التجارية ل - « السديريين » وهي عائلة تنسب الى حصة السديري الزوجة الاثيرة للملك عبد العزيز وإبنيها الملك فهد والامير سلطان ، وقد طلب سميث من دولي تظمين النملة الى انه سيكون مرحباً بشركة باسيل كشريك وكمدبر لعملية تسليم الاموال .

وخلال النقاش المذكور اخبر دولي سميث بان على يوتي سي / سيكورسكي ان لا تستعمل في المستقبل النملة ، بسبب « الدفعات الضخمة » للنملة وشركائه ، وقد اعاد دولي تذكير سميث بالفكرة التي سبق ان ذكرها في يناير بان سيكورسكي يجب ان تعد سجلاً تجارياً مؤقتاً لفرع سيكورسكي لآعمال خدمات دعم الصيانة ، وبهذا يتم تفادي الحاجة الى الشريك السعودي . . وفي ٢٤ فبراير ١٩٨٨ اخبر

النملة دولي بان تقديرات قيمة عقد خدمات التوظيف لسيكورسكي يجب ان لا ترسل الى قيادة أنظمة الطيران في الجيش الاميركي للحصول على موافقتها قبل ان تتاح لها الفرصة للنظر فيها ، واخبر النملة دولي بان بندر تصحه بان الدفعات الى اخوته ستكون عبر المشروع المشترك للنملة / باسيل كما اخبره بأنه بحاجة الى دراسة الاسعار المقترحة للعقد .

من جهة ثانية أخبر النملة السيد دولي أيضاً بأنه سيدرس اسعار عقد التوظيف والصيانة خلال زيارة لمكاتب سيكورسكي في كوتيتك ، يعترزم القيام بها في بداية مارس ، وقد تمت هذه الزيارة في سياق زيارة له الى وست لاند حيث ناقش النملة مع مسؤوليها توقعاته بشأن ترتيبات عقد الصيانة .

و في ٢٧ فبراير ١٩٨٨ أخبر بيترسون وجوزيف حمزة السيد دولي بأن بيترسون أطلع باول وباكلي على الوضع الراهن لصفقة البلاك هوك ، وعبر باول بالخصوص عن اغتباطه وعلق قائلاً : حان الوقت لقطف الثمار - اي الحصول على المال - .

شركة فوسبر ثورنيكروفت تبني دفعة جديدة من السفن الحربية

قالت شركة فوسبر ثورنيكروفت القابضة للهندسة وصناعة السفن الحربية في ١٧ نوفمبر الماضي انها تريد تقسيم مشروع اليمامة السعودي لمقايضة النفط بالسلاح في صفقة حجمها ٤٠ مليار جنيه استرليني لتحديث مختلف قطاعات الجيش السعودي.

وقالت الشركة انها ستضمي قدما في بناء دفعة أخرى تتكون من ثلاث سفن صائدة للانغام حينها أمير سعودي كبير يحتمل أن يكون الأمير سلطان وزير الدفاع ، ليصبح مجموع السفن ستا ، رغم أن الموافقة النهائية لم تحصل عليها بعد ، ورغم بروز منافسة من شركة جي اي سي بارو التابعة لشركة جنرال اليكتريك الاميركية. والمعلوم أن شركة بريتش ايروسييس هي المتعاقد الرئيسي لتنفيذ مشروع اليمامة ، بينما يقوم مقاولون وشركات صغيرة بتنفيذ مختلف التعهدات.

والمعلوم ان مشروع اليمامة أصبح مصيدة للفضائح ، فهو لم يود - حسب مطلعين محليين وغربيين - الى تحديث الجيش السعودي ، بقدر ما أدى الى السرقة والنهب ، من قبل كبار امراء الأسرة الحاكمة التي يقدر ما استلمته من رشوات نحو ٣٠ بالمئة من قيمة المشروع ، راحت معظمها لشركة البلاد التي يملكها الأمير محمد بن فهد ، وشركة ثمار الجزيرة التي يملكها سلطان وأبناؤه خالد وبندر وفهد.

وفي ٧ يونيو ١٩٨٨ أخبر النملة دولي - الذي أصبح في ١ أبريل ١٩٨٨ نائب رئيس ومدير عام سي بي - بأنه قد تباحث للتو مع باكلي في ستراتفورد في الامور التالية :

أ - حصة النملة .

ب - الترتيبات التجارية بين النملة وباسيل في اطار برنامج المبيعات الخارجية .

ج - عقد وست لاند والنملة ، وطبقاً لكلام الأخير ، فان باكلي قد وافق على حصته ، وأشار الى أن ترتيبات باسيل للنملة لآعمال التوظيف هي فكرة جيدة .

وفي ١٢ سبتمبر ١٩٨٨م أخبر النملة دولي بأنه يريد تقديم الموظفين لآعمال عقد الصيانة التي كان يمكن أن تقدمها سي بي ، وحسب المعلومات والاعتقاد فإن النملة أسس شركة تأسك لهذا الغرض ولغرض عقود الصيانة الاخرى .

وفي ١٦ مارس ١٩٨٩ أخبر ممثل لقسم دعم الزبائن حول العالم في سيكورسكي ، أخبر السيد دولي بأنه خلال عشرين عاماً من العمل مع سيكورسكي لم يلحظ تكتماً في العقود الدولية كالأذي حصل في صفقة بلاك هوك الى السعودية .

وحسب الاعتقاد فان هذه الترتيبات قد وضعت على الرغم من الاسس المعتادة للعقود التي تلاحظ من قبل الحكومة الاميركية ومقاولي الدفاع .

وفور ذلك بدأت سيكورسكي بنقل رجالها الى السعودية وبدأت بتنفيذ عقود التوظيف والصيانة .

و في ٨ سبتمبر ١٩٨٩ أخبر فان جوردر بالتالي :

أ - إن سيكورسكي كانت تستطيع العمل بصورة أفضل ودفع تكاليف أقل لو أوقفت استعمال باسيل لخدمات التوظيف .

ب - ان جوردر يستطيع انجاز الاعمال هذه بثلّي التكلفة فقط .

ج - أن ثمة شيئاً غريباً يجري !! .

وفي ١٨ مايو ١٩٩٠ كتب الأمير بندر رسالة الى الرائد دونالد ويليامسون يطلب منه شهادة لتوثيق قيام تاسك بمهمة المقاول الفرعي لسي بي . وقام ويليامسون بالرد على رسالة الامير بندر في ٤ يونيو ١٩٩٠ واعداد بمساعدة قيادة أنظمة طيران الجيش الاميركي في اجراءات التوثيق ، وقد احتوت تلك الرسالة على اشارة خاصة الى ثمار الجزيرة التي تقوم بخدمات التوظيف كمقاول فرعي .

الجدير بالذكر أن تاسك تقوم بدور المقاول الفرعي لسي بي بصورة مماثلة للدور الذي تقدمه ثمار الجزيرة كمقاول فرعي لسي بي . ان تاسك

هي سمسار اضافي غير قانوني لتميرير الدفعات الى النملة وشركائه . و في يناير ١٩٩١ تم حل شركة تاسك كنتيجة لانتهاكات دولي باسائة التصرف حسب ما كشف نتيجة لتحقيق داخلي بشأن هذه الانتهاكات .

المثير أنه قبل أن يقدم الامير سلطان توقيعه على رسالة العرض والقبول الخاصة بالعقد ، عاد سميث وبيترسون والنملة الى اخطار دولي بأن سيكورسكي ستكون المصدر المحدد لعقد خدمات الصيانة على الرغم من اشتغال ١٥ طائرة هيلوكوبتر بل سي اس - ٤٠٦ في صفقة المبيعات الخارجية . وبناء على المعلومات والاعتقاد فان عقد خدمات الصيانة تقدر بحوالي ٤٠ مليون دولار على امتداد الثلاث سنوات الاولى من مدة العقد مع حساب عقد بملايين أخرى في حال التجديد .

وخلال هذه الفترة ، وبينما كانت تناقش رسالة العرض والقبول ، كان هناك عدة متعاقدين دفاعيين مؤهلين للدخول في منافسة من أجل حصة في عقد خدمات الصيانة من عقد المبيعات الخارجية ومنهم : انتر اليا ، سيكورسكي ، ويل ، وماكدونل دوجلاس ، داينكورب ، ونورثروب .

وفي أو حوالي نهاية يوليو ١٩٨٧م أرسل الامير سلطان رسالة الى قيادة أنظمة طيران الجيش الاميركي « افسكوم » يطلب فيها بأن تكون سيكورسكي هي المتعاقد الوحيد لحصة خدمات الصيانة من عقد المبيعات الخارجية .

وفي أو حوالي ٣٠ يوليو ١٩٨٧م تكلم بيترسون مع دولي وأخبره بأن رسالة وزارة الدفاع السعودية الخاصة بتحديد الجهة لعقد الصيانة قد وصلت الى افسكوم وعليه فان مدير مكتب العقود في افسكوم اعتقد بأن سيكورسكي كانت ترشي الامير . و حذر بيترسون دولي وآخرين لأخذ الحيطه الكاملة في كافة الاتصالات المستقبلية مع افسكوم .

وفي أو حوالي ٣١ يوليو ١٩٨٧م أخبر سميث السيد دولي خلال مكالمه هاتفية بأن قضية تحديد الجهة الخاصة بعقد الصيانة سيثير مشكلة بين السعودية والجيش الاميركي ، سيما مع عدم اهلية سيكورسكي للحصول على هذا العقد بسبب عدم توفر المواصفات القانونية المطلوبة منها .

وفي أو حوالي ١١ أغسطس ١٩٨٧م أخبر سميث السيد دولي في مكالمه هاتفية داخل الولايات المتحدة ، بأن الامير بندر سيؤكد على أن سيكورسكي ستكون الجهة المرشحة لعقد خدمات الصيانة .

أما جوزيف حمزة فقد أخبر دولي في أو حوالي ١٩ أغسطس ١٩٨٧م في مكالمه هاتفية

داخلية بأن السعودية كانت متورطة بخصوص اختيار الجهة ولكن افسكوم كانت تحاول إبقاء وزارة الدفاع السعودية في الخلف .

وعلى ذلك - وحسب مكالمه هاتفية أخرى بين حمزة والسيد دولي في أو حوالي ٢٧ أغسطس ١٩٨٧م - فقد عمل كل من المقدم هورن وبعثة التدريب العسكري الاميركي في السعودية لتعينة جو من المعارضة ضد افسكوم بخصوص الجهة المرشحة لعقد الصيانة . وبناء على ما قاله حمزة فقد شعر هورن بأن سيكورسكي كانت تستخدم وسائل غير عادلة للبحث عن احتكار الهيلوكبتر في السعودية .

وفي أو حوالي ٣١ يوليو ١٩٨٧م سافر بيترسون المختص بشؤون التجارة الداخلية والخارجية الى السعودية والتقى بدولي والنملة . وخلال اللقاء أخبر بيترسون دولي والنملة بأن طلب الامير سلطان بشأن الجهة المرشحة لعقد الصيانة لازال على طاولة الوزير واينبرغر ، على أن موقف الجيش الاميركي مازال ثابتاً على أن عقد خدمات الصيانة يجب أن يكون منافسة تنافسية .

وفي أو حوالي ٩ نوفمبر ١٩٨٧م أخبر سميث السيد دولي في مكالمه هاتفية بأن حمزة سينضم الى مجموعة بلاك هوك سيكورسكي ، لأنه يستطيع اعطاء معلومات داخلية اضافية لمكاتب التعاقد التابع لافسكوم .

وقد استمع دولي في أو حوالي ١٦ نوفمبر ١٩٨٧م لمكالمه هاتفية داخلية بين حمزة وتريندلي والتي تمت من خلال مكبر صوت التلفون . فقد أخبر تريندلي حمزة بأن « سيكورسكي تحاول الاثراء من السعوديين ، وتحاول تمزيقهم ، وكما تعلم فاننا - اي افسكوم - على حق » .

وكان سميث قد أخبر السيد دولي في مكالمه هاتفية في أو حوالي ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧م بأن تريندلي وهورن كانا يسببان مشاكل بخصوص طلب وزارة الدفاع السعودية بخصوص الجهة المحددة لعقد الصيانة ولكن في وقت ما سيولي الشخصان اهتماماً من خلال نفوذ الامير بندر ووالده الامير سلطان .

ومن جهة ثانية أخبر النملة السيد دولي في مكالمه هاتفية في أو حوالي ٨ ديسمبر ١٩٨٧م بأن الكولونيل رشودي القائد الجديد لسالفك قد أخبر وفد الجيش الاميركي الزائر والذي يضم تريندلي وهورن بأن سيكورسكي كانت ستصبح الجهة المحددة لعقد خدمات الصيانة .

وفي أو حوالي ديسمبر ١٩٨٧م أرسل وزير الدفاع الاميركي رسالة الى الامير سلطان يوصي فيها بأن يطرح عقد الصيانة للتناقص وأن لا تكون سيكورسكي هي الجهة المعينة . وقد حصل

حمزة على نسخة من هذه الرسالة .

واستمع دولي في أو حوالي ١٨ يناير ١٩٨٨م الى مكالمه هاتفية داخلية بين حمزة وتريندلي ، من خلال مكبر الصوت لتلفون حمزة . وأخبر تريندلي حمزة بأن عقد خدمات الصيانة سيكون منافسة تنافسية ، وعليه فانه سيذهب الى وزارة العدل الاميركي اذا استمرت سيكورسكي في التدخل في سير عقد خدمات الصيانة . كما أخبر تريندلي بأنه سمع خلال زيارته القريية الى السعودية بأن سيكورسكي كانت ترشي أميراً .

وفي أو حوالي ٣ أكتوبر ١٩٨٨م قدم دولي ورقة قانونية الى بيترسون بشأن شركة المنتجات الدولية التابعة لسيكورسكي . وقد عبر دولي شفهاً عن قلقه البالغ حول النملة عموماً ، وحول دفعات الرشاشي المقررة على سيكورسكي للنملة وعموم العلاقة مع وسنلاندا . كما عبر دولي عن رغبته في توضيح مجال بكلي شخصياً في هذه الموضوعات . وقد رد بيترسون قائلاً « انك تريد أن تعمل مباشرة من أجل بكلي » . وقد أصبح بيترسون أيضاً متعاطفاً مع دولي وأخبره بأن ثمة موضوعات لم تكن تلقى اهتماماً منه ويفضل أن لا يبدأ بالصفير « أي اثاره الانتباه » .

بعد ذلك اليوم قام بيترسون والحارس الامني المسلح لسيكورسكي بايقاف دولي عند بوابة الخروج الخاصة بمركز قيادة سيكورسكي . وقد صادر بيترسون والحارس الاوراق الشخصية والمهنية من شخص دولي وحقبته اليدوية بحضور رفاقه الموظفين . وقام المتهمون تحسباً للانتقام الذي هدد به دولي بمصادرة معظم أوراقه وملاحظاته وسجلاته سواء في مكان اقامته أو في مكتبه في السعودية أو في مكتبه في كونتيكت بدون تصريح أو اذن من دولي . وقد مُنع من الدخول الى مكتبه بعد ان تم تشميجه ، فيما تمت مصادرة الاوراق والمواد التي كانت بحوزته عن طريق استخدام القوة ولم ترجع اليه رغم مطالبته بها مراراً .

وفي أو حوالي ٢٥ أكتوبر ١٩٨٨م أخبر سميث دولي في مكالمه هاتفية داخلية بأنه يجب أن لا يضايق الادارة لأنها تستطيع العمل ضده ، وهكذا الحال بالنسبة لأي حديث عن رشاشي النملة أو التعديل القانوني ٤ ، فانها لن تساعدك (أيضاً) .

وانتهى الحال بالسيد دولي الى فصله من منصبه وحرمانه من الحقوق المالية المترتبة على سيكورسكي طيلة سنوات الخدمة وهكذا افتتاح مسكنه في الرياض ومصادرة ممتلكاته لأنه تجاوز الخط الاحمر ، بتهدده كشف اسرار الرشاشي .

IN THE UNITED STATES DISTRICT COURT
FOR THE DISTRICT OF COLUMBIA

Thomas F. Dooley,
Plaintiff,
vs.
United Technologies Corp.,
et al.,
Defendants.

* * * * *

APPENDIX "C" TO COMPLAINT -
ACRONYMS

AECA	Arms Export Control Act
AY-II	Al-Yamama-II, arms purchase
AVSCOM	United States Army Aviation Systems Command
AWAC	Advance Warning Aircraft
CB-406	Commercial Bell Helicopter
DOD	United States Department of Defense
DFARS	Department of Defense Federal Acquisition Regulations Supplement
DSAA	United States Defense Security Assistance Agency
FCPA	Foreign Corrupt Practices Act
FMS	Foreign Military Sales
FMRA	Foreign Military Sales Act
HRA	His Royal Highness, Saudi Arabian Royalty
ITAR	International Traffic in Arms Regulations
JAA	Justification and Approval
JV	Joint Venture
LLC	Limited Liability Company
LOA	Letter of Offer and Acceptance

IN THE UNITED STATES DISTRICT COURT
FOR THE DISTRICT OF COLUMBIA

Thomas F. Dooley,
Plaintiff,
vs.
United Technologies Corp.,
et al.,
Defendants.

* * * * *

APPENDIX "A" TO COMPLAINT -
PARTIES AND KEY NON-PARTIES
(In alphabetical order.)

Ambrose, James. Non-defendant. Was Under Secretary of the U.S. Army when he met with Saudi Arabian and Sikorsky representatives to discuss General Rashid's desire that the BLACK HAWKS purchased by Saudi Arabia be armed with anti-tank missiles.

al-Athel, Fahad. Non-defendant. Non-Royal Saudi acting as businessman "agent" for Prince Muhammad. Athel worked for the company Saudi Fal. Initially, UTC/Sikorsky considered Athel and Saudi Fal as prospective business partners. However, Prince Sultan and his sons ultimately dictated that UTC/Sikorsky use Defendant Hanish and his companies if they wanted to obtain business in Saudi Arabia.

Bandar, Prince. Non-defendant. One of Prince Sultan's sons. Saudi Ambassador to U.S. Orchestrated the Saudi interest in the conspiracy from Washington, D.C.

Buckley, Eugene. Defendant. Current President of Sikorsky Aircraft.

Chandler, Colin M. Non-defendant. Was Head of Defence Export Services at the United Kingdom Ministry of Defence. Friend of Sikorsky Vice President Iselein. Chandler informed Sikorsky that Prince Bandar favored using the British defense manufacturer Westland as the prime contractor for the larger sale of BLACK HAWKS. Chandler also met with Prince Sultan on this subject.

Daniell, Robert F. Defendant. Current Chairman of the Board and CEO of UTC. On several occasions, Daniell visited Washington, D.C. to transact business at the White House and the Saudi Embassy in furtherance of the conspiracy.

COPY

To: Chairman [redacted] From: [redacted] Copy No: [redacted]

Classification: Restricted 2nd May, 1988

Newspaper articles on Bae and HMG bribes to obtain Tornado etc. business

1. Jordan.

The inflated contract/ITP was cancelled, not "suspended". The price Bae hoped to obtain was in fact 112% above the comparative price charged to the RAF according to an insider-report (active executive). King Hussein was severely shocked when he discovered the way Mrs. T. tried to force these over-priced aircraft on him. The news of this intended purchase was a contributory cause of the recent riots in Jordan.

The Jordanian middlemen resident in London, Ghazi Shkr and Munir Attalah, are extremely upset and tried to personally intervene with Mrs. T. to rescuse the deal. One visible commission of 12 million pounds per plane payable to a special account was to be split 75% for Shkr and 25% to Attalah. Attalah's role in this deal is in fact far more important than previously recognized. He claims to collect money for the King but that this is totally untrue.

2. Saudi Arabia.

Ballaal Nedam and their work on the intended huge airbases (clearly meant for use by the USA in case of tension) has come to a complete stop and their team has left Saudi Arabia and been told that the project is "suspended". The company's resident Dutch manager has left for an extended leave for Holland.

There are constant phone calls between Mrs. T. and King Fahd and Sir Peter Levens and Prince Sultan. Levens was in fact the person that made the crude oil arrangement which was invented to enable HMG/Bae to pay the huge commissions to the Saudis and their middlemen whilst still enabling HMG and Bae to anonymously declare "there are no commission payments by us". Several members of the Saudi Royal Family have openly taken sides against this business and the Observer article of 19th March has been reprinted in Arabic in Saudi Arabia and distributed widely. According to Saudi sources, this could have only been done by some member of the Family.

An executive of Bae explains the price, also about 120% above the RAF price by the commissions amounting to over 45% and the (successful) attempt by Bae to charge "proper profit margins on unprofitable business done in the past. Since the King wanted these huge commissions, and Bae and Mrs. T. agreed to them, he could clearly not argue against this extra charge and also had to agree to "no commercial negotiation".

The same source also states that there is a sizeable payment to the Conservative Party ("a huge sum") which is being administered by Wafiq Said in conjunction with Mark T.

تعريف بالشركات والاشخاص الورادة أسماؤهم في الدعوى

العميد إدوارد أوكونور : شغل منصب قائد مركز الدعم الامني التابع للجيش الاميركي . كما أنه هو الضابط العسكري الذي قدم توصيات الى الجنرال راشد بأن تشتري السعودية طائرات هيلوكبتر بلاك هوك سيكورسكي وبيل سي . إس ٤٠٦ .

جون تريشر : نائب رئيس مجموعة وست لاند . وهو الذي أخبر كلا من سميث وبيترسون بأن النملة كان الشريك الحقيقي لوست لاند بخصوص عقد الصيانة لطائرات بلا هوك التي بيعت عبر مجموعة وست لاند .

تشارلز تريندلي : مدني ، ويشغل منصب رئيس قسم التعاقد في أفسكوم ، ومسؤول عن عقد بيع طائرات سيكورسكي وبيل الى السعودية ضمن البرنامج للبيعات العسكرية الخارجية . وكان يعارض بصورة مستمرة منح سيكورسكي عقد الصيانة لاعتقاده الراسخ بأنها ليست مؤهلة لأن تمنح عقد كهذا . كما شكك تريندلي بأن سيكورسكي كانت تدفع رشايوي الى امراء كبار في السعودية . الا أن معارضته أخمدت نتيجة نفوذ الامير بندر مع الجيش الاميركي .

سميث أولين : عميد متقاعد في الجيش الاميركي ، ويعمل كمستشار في يو . تي . سي / سيكورسكي الخاصة بمساعي تسويق طائرات بلاك هوك في السعودية والشرق الاوسط . ويعد سميث من المقربين الاساسيين والناقدين لدى الامير بندر السفير السعودي في الولايات المتحدة .

ثوماس دولي : صاحب الدعوى ، كان يتولى قبل فصله من وظيفته منصب نائب المدير العام لشركة سيكورسكي للمنتجات الدولية .

هاري جراي : كان يو تي سي . سي إي يو ورئيس مجلس الادارة في المراحل الاولى للمفاوضات مع السعودية .

الملحق رقم (١)

جيمس أميروس : كان نائب وزير الجيش الاميركي حين التقى بمثلثين عن السعودية وشركة سيكورسكي لمناقشة رغبة الجنرال راشد بشأن طائرات بلاك هوك التي اشترتها السعودية ، والتي ترغب في تسليحها بصواريخ مضادة للدبابات .

أوجين باكلي : الرئيس الحالي لشركة سيكورسكي لصناعة طائرات هيلوكبتر .

كولين جاندرل : كان يرأس قسم تصدير الخدمات الدفاعية في وزارة الدفاع البريطانية . ويعد كولين من أصقاع نائب رئيس شركة سيكورسكي آيزلين . وقد أخبر سيكورسكي بأن الامير بندر يفضل استخدام الصناعة الدفاعية البريطانية وست لاند كتعاقد رئيسي للصفقة الضخمة من طائرات بلاك هوك . وقد التقى جاندرل مع الامير سلطان وزير الدفاع السعودي بخصوص هذا الموضوع .

روبرت دانييل : رئيس مجلس ادارة سي إي يو التابع ليو تي سي في مناسبات عديدة ، وقد زار دانييل العاصمة الاميركية واشنطن للتعامل التجاري مع البيت الابيض والسفارة السعودية كبعد آخر في المؤامرة .

روبرت زينكون : الرئيس السابق لشركة سيكورسكي

كاسبر واينبرغر : تولى منصب وزير الدفاع حين تقدمت وزارة الدفاع والطيران السعودية بطلب يفضي الى منح سيكورسكي عقد الصيانة بدون طرح العقد للمزايدة العلنية . وهو يعارض في الاصل هذا الطلب ، ولكنه في نهاية الامر نزل عند رغبة الطلب السعودي .

جوزيف حمزة : يتولى منصب مساعد مدير برنامج سي . آي . بي . آي ، وكان يتولى سابقاً منصب منسق عقود لشركة سيكورسكي في سانت لويس بولاية ميزوري الأميركية حيث حصل على معلومات حساسة من قيادة أنظمة طيران الجيش الأميركي بشأن موقع الاخيرة في عقود خدمات الدعم والصناعة لطائرات بلاك هوك .

المقدم هورن : الملحق العسكري في السفارة الأميركية في السعودية ، دخل في نقاش حول منح عقد الصيانة لشركة سيكورسكي . وكان يفضل طرح العقد في المزاد التنافسي ، ولكنه إحيط بجهود من الامير بندر .

مايك هول : كولونيل متقاعد في الجيش الأميركي ، عمل في مكتب سيكورسكي في واشنطن العاصمة ، وهو مفتاح القناة المحلية والمسهل للمفاوضات بشأن عقود ساسال مع السعوديين ، والمضي في تعديل اتفاقية رخصة الانتاج الخاصة بشركتي سيكورسكي / وست لاند . كما خدم كرَسُول لسميث وآخرين في مجال تسليم مواد الى ومن الامير بندر في السفارة السعودية في واشنطن .

كولومبس آيزلين : شغل منصب نائب رئيس قسم التسويق في أوروبا والشرق الاوسط التابع لشركة سيكورسكي . وكان آيزلين يفضل الاثيل وشركة فال السعودية كشريك لسيكورسكي في المضاربة المشتركة المؤملة مع السعوديين قبل أن يظهر فيما بعد أن النملة كان هو صاحب الحظ الاوفر بعد أن اختاره الامير سلطان وزير الدفاع كشريك لسيكورسكي .

نيفيل كيفورد : كان قائد فريق سيكورسكي في مشروع بلاك هوك . قام باجراء مفاوضات مع فيصل ، ثم قدم موجزاً عنها للعميد أوكونور . وكان كيفورد أول من أطلع دولي على أن سيكورسكي ستقوم بتسليح طائرات بلاك هوك عن طريق شركة وست لاند .

ويليام باول : يشغل في الوقت الحالي منصب نائب رئيس يو . تي . سي في واشنطن العاصمة .

شارلز بيترسون : يعمل حالياً في منصب نائب رئيس قسم التسويق الى الشرق الاوسط التابع لشركة سيكورسكي . وكان بيترسون المسؤول المباشر قبل الانتقام من دولي بعد تهديده بإفشاء أسرار الصفقات .

الادميرال بويند كستر : كان مستشار الامن القومي للرئيس ريغان . التقى بدانييل وآخرين لمناقشة صفقة بلاك هوك الى السعودية .

اللواء ريتشارد ستيفنسون : شغل منصب قائد أفسكوم . وبطلب من الامير بندر ورئيس شركة سيكورسكي السيد بكلي ، مارس ستيفنسون ضغوطاً شديدة داخل أفسكوم لكبت المعارضة الداخلية بشأن منح عقد الصيانة لشركة سيكورسكي دون طرح القضية في المزاد التنافسي .

لتدمير الرشاوي الى شركائه التجاريين إبنى الامير سلطان الاميرين فهد وخالد .

الكولونيل حمود ابراهيم الرشودي : صديق الامير بندر . وأصبح في سبتمبر ١٩٨٧ قائد الطيران العسكري التابع للقوات البرية السعودية (وهو المنصب الذي شغله فيصل حتى فبراير ١٩٨٧) . وبذلك أصبح الرشودي على دخالة مباشرة في ادارة دفة عقود دعم الهيلوكبتر وباقي قضايا التسليح .

فهد الأثيل : رجل أعمال ووكيل أعمال الامير محمد بن فهد ، ويعمل الأثيل في شركة سعودي فال . ومبدياً تعد يوتي سي / سيكورسكي الاثيل وسعودي فال شركاء تجاريين في المستقبل المنظور .

الامير بندر بن سلطان : سفير السعودية في واشنطن وطيار عسكري سابق ، يدير المصالح السعودية بطريقة تآمرية من واشنطن العاصمة .

الامير فهد بن سلطان : من أبناء وزير الدفاع السعودي ، وحاكم تبوك . سابقاً . وهي من المناطق الاستراتيجية والقوية في السعودية ، والامير فهد أحد الشركاء التجاريين الصامتين في مجموعة النملة .

الامير خالد : أحد أبناء الامير سلطان ، وهو قائد قوات الدفاع الجوي السعودي . وقد شغل الامير خالد بن سلطان منصب قائد قوات الدول العربية والاسلامية في التحالف الدولي خلال حرب الخليج الثانية . وهو أحد المشاركين الصامتين في مجموعة النملة .

الجنرال يوسف الراشد : كان يشغل منصب قائد القوات البرية السعودية نائب رئيس الاركان للقوات المسلحة السعودية . شارك في اختيار طائرات بلاك هوك سيكورسكي دون الطائرات الاخرى المناقسة ، كما تورط في المساعي التآمرية لتسليح الطائرات . سيكورسكي ايركرافت : وهي قسم من شركة يوناييتد تكنولوجيز ، تعمل في مجال تصميم وانتاج طائرات الهيلوكبتر بما فيها طائرات بلاك هوك .

العميد فيصل : كان يتولى حتى فبراير ١٩٨٧ منصب قائد سلاح الطيران للقوات البرية السعودية ، أي الجناح الجوي للجيش السعودي . ويعرف باسم (فيصل بن هيلوكبتر) بسبب دوره المؤثر سابقاً في تحديد نوعية طائرات الهيلوكبتر التي ترغب السعودية في شرائها . وكان فيصل مسؤولاً عن رفع توصيات للامير بندر بن سلطان بأن تتم مشتريات السعودية من منظومة طائرات بلاك هوك سيكورسكي وبيل ٤٠٦ عبر برنامج المبيعات العسكرية الخارجية في الولايات المتحدة .

الملحق رقم (٣)

فرانك باسيل : مركزها في واشنطن ، وقد قام كل من النملة وثمار الجزيرة باجراء تعاقد فرعي مع هذه الشركة لاطهار دعم الشركاء في قضية بيع السعودية ٢٨ طائرة هيلوكبتر عبر برنامج الحكومة الاميركية للمبيعات العسكرية الخارجية ، وهو عمل قد أتاح للنملة وثمار الجزيرة من الحصول على عمولات . سميث أولين وشركاه : شركة تعاونية محدودة أستعملها سميث للأعمال الاستشارية لعدد كبير من المتعاقدين الاميركيين في مجال الدفاع .

سيكورسكي ايركرافت السعودية المتحدة (ساسال) : وهي شركة مضاربة مشتركة سعودية تأسست من قبل (يو . تي . سي . أو) والنملة . تشكلت الشركة لغرض تقديم خدمات الدعم والصيانة في السعودية لثمان وعشرين طائرة هيلوكبتر سيكورسكي وبيل التي تم بيعها عبر برنامج المبيعات العسكرية الخارجية الاميركي .

الجزيرة العربية - العدد الثالث والعشرون - ديسمبر ١٩٩٢ - جمادي الثاني ١٤١٣ هـ (٣٣)

الملحق رقم (٢)

الامير محمد : أحد أبناء الملك فهد ، ويتولى منصب امير المنطقة الشرقية ، وهي من المناطق المهمة والغنية بالبتترول في السعودية . ويرأس الامير محمد بن فهد تكتلاً تجارياً ضخماً في السعودية والمعروف باسم البلاد ، والتي تضم شركة سعودي فال . ولأول وهلة فإن يو . تي . سي / سيكورسكي تنظر الى الامير محمد بن فهد وممثله فهد الأثيل وشركة سعودي فال بأنهم شركاء تجاريين لها في المستقبل المنظور في برنامج مع يو . تي . سي . وعلى أية حال فإن الامير سلطان وأبناءه تغلبوا في المناقسة بشأن الرشاوي التي تدفع لهم من قبل يو . تي . سي .

ابراهيم النملة : يعد النملة الخيار المفضل لدى الامير سلطان للعمل مع سيكورسكي وست لاند في صفقة طائرات بلاك هوك الى السعودية . وقد أستعملت شركاته : ثمار الجزيرة ، وثمار لتزويد الطائرات ، كواجهة

شركة يونايتد تكنولوجيز القابضة : أنشئت بتمويل من يوتي سي و / أو سيكورسكي أيركرافت . وتمسك وتدير هذه الشركة المصالح المالية لشركتي يوتي سي / سيكورسكي في مجموعة وست لاند .
يونايتد تكنولوجيز إنترناشيونال أوبرواشينز : أنشئت هذه الشركة بتمويل من يوتي سي . وتعد هذه الشركة ممثل يوتي سي في المضاربة المشتركة لساسال مع النملة والتي كانت تنوي تمرير الرشاوي إلى الاميرين فهد وخالد .

وست لاند جروب : هي شركة بريطانية تعمل في مجال تصميم ونتاج وتسويق المعدات العسكرية بما فيها طائرات الهيلوكبتر وتسلحها . وتعد وست لاند أحد المساهمين الثلاثة الكبار في شركة يونايتد تكنولوجيز . وقد أستعملت وست لاند من قبل يوتي سي / سيكورسكي لتقديم عرض بتزويد السعودية بطائرات بلاك هوك مسلحة بصورة كاملة بصاروخين ضد الدبابات ، والتي يستحيل الحصول عليه فيما لو تم التعاقد بصورة مباشرة بين سيكورسكي والسعودية .

وستلاند هيلوكبترز ليمتد : هي مضاربة بريطانية مشتركة ، بتمويل من وست لاند جروب وتعمل في أعمال التصميم ، والتطوير ، والصناعة لطائرات هيلوكبتر العسكرية والمدنية .
وست لاند إنكوربوريتد : مقرها في الولايات المتحدة وهي فرع من وست لاند جروب .

وتعمل في مجال الصفقات ودعم طائرات هيلوكبتر وست لاند وهكذا قطع الغيار .

شركة سيكورسكي للمنتجات الدولية (سي . آي . بي . آي) : وتعمل الشركة بتمويل من شركة يونايتد تكنولوجيز . والشركة هي المتعاقد الرئيسي لتقديم خدمات الدعم والصيانة لثمان وعشرين طائرة هيلوكبتر بيعت إلى السعودية عبر برنامج المبيعات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة .
ثمار الجزيرة : هي شركة سعودية يرأسها النملة . ووظيفتها القانونية هي تزويد المستشفيات السعودية بالمعدات الطبية . إلا أن سي . آي . بي . آي تعاقدت بصورة فرعية مع ثمار الجزيرة لدعم صفقة تتكون من ٢٨ طائرة هيلوكبتر سيكورسكي وبيبل والتي تم بيعها عبر البرنامج الاميركي للمبيعات العسكرية الخارجية . ومن جهة ثانية أبرمت ثمار الجزيرة عقدا فرعياما فرانك باسيل . وبعد قيام سي . آي . بي . آي بدفع عمولات إلى ثمار الجزيرة ، قامت الاخيرة بتمرير جزء منها إلى ابني الامير سلطان الاميرين فهد وخالد .

شركة ثمار لتزويد الطائرات (تاسك) : وهي شركة سعودية ، كان يرأسها النملة . وقد أنشأها الاخير لاطهار أجزاء عمل الصيانة ، وهو العقد الذي منح لشركة سيكورسكي للمنتجات الدولية . وتم حل الشركة بعد أن استنفذت أغراضها .

شركة يونايتد تكنولوجيز (يو . تي . سي) : هي شركة تابعة لسيكورسكي ايركرافت . وتعمل في مجال تصميم وتطوير ، ونتاج ، وتسويق منتجات ذات تقنية عالية إلى أسواق الحكومة في أرجاء العالم . وتتضمن طائرات هيلوكبتر بلاك هوك . ويتولى رئاسة الشركة جورج إل . نيفيد منذ مطلع عام ١٩٩٢ .

الاهداف النهائية لشركاء تجارة السلاح العالمية

إن الهدف البعيد المدى للمتهمين هو الهيمنة على سوق الهيلوكبتر في الشرق الاوسط . وكانت صفقة بيع ١٣ طائرة بلاك هوك عبر برنامج المبيعات الخارجية الاميركية الخطوة الاولى باتجاه ذلك الهدف . إن تزويد خدمات الصيانة لطائرات يل سي اس - ٤٠٦ وبلاك هوك سيكورسكي التي تم بيعها عبر أول عقد للمبيعات الخارجية كان ضروريا ولكن لم يكن كافيا لانجاز ذلك الهدف . كما ان بيع ٩٠ طائرة بلاك هوك مسلحة المسماة بصقور الصحراء عبر وستلاند والتي كانت أكبر خطوة حتى ذلك التاريخ باتجاه الهدف الكبير للمتهمين ، ولكن لم يكن ذلك آخر عقد بيع أو خدمة في اطار الهدف البعيد المدى .

و في البعد الاخر للهدف البعيد المدى للمتهمين ، فإن الشخصية القانونية للمتهمين اضافة إلى أعضاء العائلة المالكة تتحد لتشكل صيغة تجارية تدعى بالتجارة الكونية أو العالمية . إن أعضاء التجارة الدولية هم : يوتي سي ، ويوتي القابضة ، وسيكورسكي ، وساسال ، وسي اي بي اي ، يو تي سي ، ومجموعة وست لاند بي ال سي ، والشركة المتحدة لطائرات هيلوكبتر وستلاند ، وشركة وست لاند ، وشركة فرانك باسيل ، وأولين إي . سميث وشركاه ، ثمار الجزيرة ، وتاسك ، والامير سلطان ، والامير بندر . الامير خالد ، والامير فهد . شركاء في التجارة العالمية قد واجهوا غرضا مشتركا للاندماج في صورة اتصال .

إن الخطوة الاولى تجاه هدف المتهمين بعيد المدى كان تأمين صفقة بيع لثلاث عشرة طائرة (١٣) بلاك هوك عبر برنامج المبيعات الخارجية لاميركية وأن تزود سيكورسكي خدمات الصيانة للهيلوكبتر (كلا من بيل سيكورسكي) المشترية عبر برنامج المبيعات الخارجية . ولأن هذا كان بعدا احدا من هدف بعيد المدى ، فقد اتحدت مجموعة صغيرة من المتهمين باطار نانوني ، من أجل أغراض للخطوة الاولى هذه . كان اتحادهم يركز في اشطن العاصمة ، وأن محور تقاطعهم هو القبول بالمبيعات العسكرية

الخارجية .

و في بعد آخر من عقود المبيعات الخارجية وعقود خدمات الصيانة ، فإن الشخصية القانونية للمتهمين اضافة إلى يوتي القابضة وستلاند زاندا أعضاء من العائلة المالكة قد توحدت لتشكيل كتل تجاري يدعى ب (تجارة واشطن) . إن أعضاء كتل تجارة واشطن هم : يوتي سي ، وسيكورسكي ، وساسال ، واس اي بي اي ، ويوتي سي ، وشركة فرانك باسيل ، وأولين سميث وشركاه ، وثمار الجزيرة ، وتاسك ، والامير سلطان وأبناؤه بندر وخالد وفهد . فقد كان هؤلاء متفقين على غرض مشترك للاتفاق على صيغة للتواصل .

إن موضوعات المؤامرة التي تم شرحها . وبدون تحديد فإن أحد موضوعات المؤامرة كان من خلال الدفعات غير المشروعة من الرشاوي من أجل الحصول على التجارة في السعودية ، أولا : عن طريق بيع ١٣ طائرة بلاك هوك هيلوكبتر ثم بتزويد خدمات الصيانة للصفقة الاولى من الهيلوكبتر المباعه إلى السعودية عبر برنامج المبيعات الخارجية الاميركية .

إن موضوع المؤامرة كان هو انجاز هذه الاهداف من خلال الاتصال والمراسلة الخادعة ومن خلال مخالفة قوانين الولايات المتحدة بشأن ضوابط تصدير السلاح وغسيل المال . إن موضوعات المؤامرة أيضا طالت حتى طلبات الحكومة الممنوعة والتوسط بشأن معلومات أو شهود تتعلق بتلك الطلبات ، والذين رفضوا الاشتراك في ذلك البرنامج ، وطالبوا بإمكانية افضاء سر هذا البرنامج .

إن قضايا المؤامرة كانت كما هو مشروح سلفا في قسم حقيقي وحسابات محددة . وبدون تحديد فإن واحدة من قضايا المؤامرة أو في صور المؤامرة المنفصلة كان كما يلي : كان دولي شاهدا محمدا في محكمة الولايات المتحدة بشأن التحقيق في صفقة ريب - ٣ المعروفة علنيا . بالإضافة إلى ذلك فإن دولي هو - بصورة غير ظاهرة - طرف في المحكمة الفيدرالية بخصوص القضية . وكما هو معلوم أو معتقد ، فإن المتهمين قد اتفقوا وتأمروا ، من أجل منع دولي من حضور المحكمة ، ومن الادلاء بشهادته بخصوص هذه القضايا بحرية وطلاقة ، ومن قول الحقيقة كاملة . لقد اتفقوا وتأمروا لعمل ذلك بالقوة والتخويف أو التهديد لدولي .



تسارع التحولات في الداخل والخارج

العائلة المالكة ترفض مواكبة تنتهي الى التغيير

فشل استيعاب التطور الداخلي

لقد سعت العائلة المالكة جاهدة بغرض استيعاب الحركة المطالبة في داخل البلاد ، والتي تنامت بونيرة متسارعة بعد أزمة الخليج الثانية ، عبر استخدام القوة ووسائل القمع تارة ، ودق إسفين الخلاف واثارة التناقضات بين القوى السياسية الشعبية المختلفة تارة ، وتقديم الحد الأدنى - في حال العجز - من المطالب العامة تارة أخرى ، الا أن هذه الوسائل لم تقف حائلاً دون تزايد الانشطة المطالبة .

وحتى بعد اعلان الملك فهد الانظمة الثلاثة في الاول من مارس الماضي ، ظلت النشاطات المطالبة متواصلة ، بل أن مذكره النصيحة الصادرة في مطلع العام الهجري الجاري ، جاءت لتسقط واحدة من الاوراق المهمة من يد العائلة المالكة ، وهي اللعب على المتناقضات ، فقد ضمت المذكرة شخصيات من التيارين الدينيين السلفي والليبرالي ، ومن جهة ثانية كان استقبال القوى السياسية الاخرى في البلاد مميزاً ، فقد اعتبر الامين العام للحركة الاصلاحية الاستاذ توفيق الشيخ المذكرة بأنها تعبير عن رأي عامة الشعب ، استناداً على ما جاء في المذكرة من موضوعات شاملة وموافقة لتطلعات كافة فئات الشعب .

كان مثيراً حقاً بالنسبة للعائلة المالكة أن القوى السياسية على اختلاف اتجاهاتها لم تعد انظمة الحكم الثلاثة ، خطوة تستحق التقدير بالقياس الى المطالب الشعبية العامة ، بل تعاملت معها على أساس أنها خطوة على طريق الألف ميل ، ولذلك جاءت مذكره النصيحة لتضع تصوراً شاملاً لما ينبغي أن تنتهي اليه العملية الاصلاحية . العائلة المالكة من جانبها رفضت حتى

□ يصور البعض حال المملكة الراهن ، بحالها في عقدي الخمسينات والستينات حين كانت تعيش عزلة خانقة ، نتيجة عدم مواكبتها - اختياراً أو تعنتاً - للظروف المحلية الموضوعية . فقد رفضت العائلة المالكة في تلك الفترة الاستجابة لمعطيات التطور ، خصوصاً مع تصاعد المد القومي الناصري في البلاد العربية وقيام نظم سياسية متحررة نسبياً ، ولذلك وجدت نفسها أمام خيارين : إما العزلة والانقطاع عن العالم الخارجي ، أو التفاعل الداعي الى التطوير والارتقاء الى مستوى المرحلة ، فقررت المضي في الخيار الاول ، رغم ما فيه من خسائر باهضة على المستويين الداخلي والخارجي .

ولذلك شهدت البلاد موجات اضطراب حادة ، وتدهورت الأوضاع الداخلية نتيجة للاختلال الكبير في ميزان العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ومن جهة ثانية تقطعت أواصر العلاقة بين المملكة ودول عربية عدة ، بل أصبحت المملكة موضع نقمة كثير من الدول والاحزاب السياسية في العالم العربي ، لأنها أصرت على التمسك بالنمط القديم من العلاقة غير المتكافئة ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ودعم الحكومات المحافظة ومحاربة الحكومات الديمقراطية أو التي هي في طريقها الى الخيار الديمقراطي .

وهي حالة نجدها تتكرر في الفترة الراهنة ، وقد تشهد تطوراً خطيراً في المستقبل في حال تمسك العائلة بالموقف القديم ورفض التعامل مع معطيات التطور السياسي والاجتماعي الراهن وما تفرضه من حاجات وأنماط مختلفة من التفكير والممارسة . .

اللحظة الاستجابة لمعطيات التطور الداخلي ، وقابلت الانشطة المطالبة بقسوة وشراسة ، بدأت بحملات التشويه والاسقاط لدعاة الاصلاح في وسائل الاعلام وعلى منابر المساجد الكبرى سيما في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، حيث جاءت الخطابات المعدة سلفاً متفقة في مفرداتها الهجومية ، فقد اعتبرت الموقعين على مذكرة النصيحة عملاء للخارج ومثيري فتن ومنحرفين فكرياً ، وبالتالي أوجدت مبرراً كافياً للحكومة باحتجازهم والتحقيق معهم ، واصدار قرارات غاشمة بحقهم كما حصل لبعض منهم الذين حرموا من الخطابة والكتابة في الصحافة المحلية ، وتعرضوا لمضايقات حتى في مصادر رزقهم ، كل ذلك بغية إخماد مسيرة العمل المطربي والحد من تطوير العملية الاصلاحية .

الا ان هذه الوسائل فقدت الكثير من قوتها ، كما استنفذت أغراضها ، بعد أن كشفت حقيقة أن العائلة المالكة ترفض الاصلاح الداخلي خشية تشتت سلطاتها وامتيازاتها ، ويظهر ذلك في تجاهل الناس لما تقوم به العائلة من خطوات - تصفها بالاصلاح - ، بل أن هيئة المؤسسة الدينية الرسمية وعلى رأسها هيئة كبار العلماء قد تلاشت بصورة تدريجية ، بعد أن كانت لها الكلمة الفصل في القضايا الخلافية ، يظهر ذلك أيضاً في الرد الذي قدمه ثلاثة من علماء الدين على بيان هيئة كبار العلماء بشأن مذكره النصيحة ، «راجع عدد ٢٢ من المجلة» ، حيث اعتبرت جهات عديدة هذا الرد بأنه سابقة جديدة ومتطورة في تاريخ المؤسسة الدينية ، الى جانب الملاحظات الواردة في مذكره النصيحة حول الهيئة ومطالبه الموقعين عليها بعزل بعض أعضائها غير الفاعلين ، واختيار آخرين ممن لهم يد طولى في قضايا ذات علاقة بمصالح الناس وقضاياهم .

ولهذه الاسباب وغيرها بات التطور الداخلي في الفترة الحالية بشكل واقعا ضاعطاً ، ويتطلب من العائلة المالكة نظرة جدية ، وخطوة عملية حقيقية تلتنق مع تطلعات الناس وحاجاتهم ، في سبيل نزع فتيل التوتر الداخلي ، وتجنيد البلاد لأي احتمالات تفجر غير بعيدة ، وقلقل قد تكون وشيكة الحدوث ، وبالتالي الوصول الى قاسم مشترك يحفظ للناس حقوقهم وللحكم ديمومته .

مجلس التعاون . . الملك يريد سعودياً للأبد

في الدائرة الخليجية ، يتنامى الشعور العدائي ضد المملكة في أغلب دول الخليج وعلى

الجزيرة العربية - العدد الثالث والعشرون - ديسمبر ١٩٩٢ - جمادى الثاني ١٤١٣ هـ (٣٥)

المستويين الشعبي والرسمي ، نتيجة المحاولات الفظة المتكررة من جانب العائلة المالكة للاسترسال في فرض وصايتها المباشرة على الشقيقات الخمس في مجلس التعاون الخليجي ، كما فرضت نفسها باعتبارها صاحبة الذراع الاطول في تقرير مصائر هذه الدول ، بما تمثله الاخيرة - من وجهة النظر السعودية - مناطق نفوذ مفتوحة تسمح للمملكة بالتدخل السياسي والعسكري دون حاجة لرعاية سيادة هذه الدول أو ترخيصها ، وهي حالة سعت العائلة المالكة الى تركيزها وتثبيتها كواقع يجب أن يتعامل معه الآخرون على الضفة الغربية من الخليج ، رغم التحولات الكبرى التي حصلت في المستويين الخليجي والعالمي خلال السنتين الماضيتين وما فرضته من حاجات وأنماط جديدة ينبغي أن تحكم العلاقات المشتركة بين دول المجلس فضلاً عن علاقات الأخير مع دول العالم الخارجي .

إن الشعور المناهض لعملية الاستتباع الذي تتبعه المملكة ، والذي أثاره مسؤول رسمي في دول قطر في الخامس عشر من أكتوبر الماضي ، كان تعبيراً عميقاً ودقيقاً في ذات الوقت ، الى درجة أن مسؤولين خليجيين كبار في بعض دول مجلس التعاون - حسب بعض المصادر - ، قد استراحوا له وعدوه تعبيراً عن مواقف هذه الدول .

ومن جهة ثانية ، إن ما وصفه البعض - سيما الجهات الرسمية في المملكة والبحرين - على أنه تعنت قطري حيال قضية الحادث الحدودي في الثلاثين من سبتمبر الماضي ، وما أعقبه من تداعيات أبرزها غياب دولة قطر عن عدد من اجتماعات مجلس التعاون الخليجي بما فيها اجتماعات وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت في الحادي عشر من نوفمبر الماضي ، واجتماعات وزراء داخلية دول المجلس في الكويت في العشرين من الشهر نفس ، واجتماعات وزراء خارجية دول المجلس في أبوظبي في الخامس والعشرين من نفس الشهر واجتماعات أخرى مختلفة ، والتي ترأست مع انتشار أنباء شبه مؤكدة في الصحافة العربية والخليجية في يومي السابع عشر والثامن عشر من شهر نوفمبر الماضي حول قرار دولة قطر بمقاطعة القمة الثالثة عشر لمجلس التعاون الخليجي المقرر عقدها هذا الشهر في أبوظبي ، يحسبه البعض الآخر المبرر الموضوعي والفرصة العملية لوضع حد للتدخلات السعودية في دول الخليج ، ومن ثم إقامة نظام جديد للعلاقة بين هذه الدول بعيداً عن مؤثرات القوة والوصاية . .

ومع ذلك ما زالت العائلة المالكة مصرة على ابقاء نمط العلاقة القديم ، بل وتحاول فرضه كقدر حتمي على دول الجوار رغم أنه نمط بالي لم يعد مقبولاً ، من قبل أي من دول المجلس بما فيها حكومة البحرين التي أعطت قبول الاكراه للوصاية السعودية عليها .

وجهة النظر السعودية في عملية الاستتباع هذه تستند في حقيقة الامر على ماجرى بعد أزمة الخليج الثانية حيث تشعر بأنها الطرف الاقوى القادر على ملء الفراغ العراقي ، ولأنها تخشى من الطرف الايراني كعامل منافس ومزاحم في نظام الامن الاقليمي ، فإنها تحاول جر دول الخليج الخمس الاخرى الى ميدان صراع يخدم مصلحة المملكة فحسب ، وبالاستناد أيضاً على التفكير القديم والمركز لدى العائلة المالكة على أساس أن دول الخليج هي بمثابة براغي في ماكينة لا أكثر ولا أقل ، ويجب أن تتحرك طواعية أو بالاكراه لحساب التوجيه السعودي .

وهو أيضاً حاولت الصحافة المحلية في المملكة التأكيد عليه ضمناً من خلال تثبيت فكرة مجلس التعاون بصيغته القائمة كخيار نهائي لدول الخليج ، فقد ذكرت صحيفة الجزيرة في افتتاحيتها في السادس عشر من نوفمبر « أن دول مجلس التعاون الخليجي مستهدفة في ثرواتها وإنجازاتها وموقعها وانتماءاتها » وأضافت الصحيفة « أن هناك العديد من المخاطر والتحديات تسعى للانفراد بكل دولة من دول المنطقة تستنزف مقوماتها وتلغي هويتها » ، وهو نفس الموقف الذي حملته صحيفة البلاد في افتتاحيتها بنفس التاريخ حيث أكدت « على أن ضرورات واحتياجات الحاضر والمستقبل يجب أن تتغلب على ماعداها من أمور أخرى » ، وقد جاءت هذه الكلمات في سياق قضية الدفاع والامن في الخليج في أعقاب اجتماع وزراء الدفاع في مجلس التعاون الخليجي في الكويت . .

وهو ما أكد عليه الملك في المقابلة الصحفية التي أجرتها معه صحيفة السياسة الكويتية في الثاني والعشرين من نوفمبر الماضي ، حيث قال « أن صيغة مجلس التعاون الخليجي هي صيغة محببة للنفس » وأضاف « إن صيغة مجلس التعاون كشكل متكامل ليست مهددة بالفشل وعدم الاستمرار » .

في المقابل نجد أن هناك مواقف مناقضة تماماً من جانب مسؤولين خليجيين بشأن دور مجلس التعاون ، كما جاء في تصريح أمين عام المجلس عبد الله بشارة لمجلة ديرشبيغل الالمانية الصادرة في السادس عشر من نوفمبر الماضي بقوله « إن المجلس فشل في إبداء القدرة على حل نزاعاته الداخلية » وأضاف قائلاً « أن

ماتبقى منه ليس أكثر من النظر في وجوه البعض وتبادل قبيلات الاخوة قبل وبعد انتهاء مؤتمرات بلا جدوى أو طائل » ، هذا فيما كان خبير كويتي - التقت به المجلة المذكورة - واضحاً في شرح واقع المجلس بقوله « أن المجلس الذي يسميه فقراء العرب بنايدي أصحاب المليارات لايمارس سوى سياسة توزيع الشيكات » وأضاف بالقول « أن مايساعد على حلول الاستقرار هو توفير عنصر الديمقراطية بين هذه البلدان . . » ، بل أن الزخم الاعلامي الذي رافق الاجتماعات الوزارية في دول المجلس خصوصاً على مستوى الدفاع والداخلية ، في غياب دولة قطر لم يكن سوى محاولة لتخفيف وطأة الازمة المتفجرة داخل مجلس التعاون ، حيث ذكرت وكالة رويترز لانباء عقب اجتماعات وزراء داخلية دول مجلس التعاون في الثاني والعشرين من نوفمبر الماضي بأن الاجتماعات انتهت « دون التوصل الى قرارات واضحة عن التعاون في مجالي الامن الداخلي » مما حدا ببعض وسائل الاعلام العربية والاجنبية الى الحكم على هذه الاجتماعات بالفشل .

إن فالموقف يبدو مختلفاً وليس كما كان الحال قبل عقد من الزمن ، فدول الخليج تشعر الآن بالحاجة للاستقلال والتمكن وحفظ السيادة ، وبالتالي احداث عملية تغيير في نمط العلاقة القائمة بين الدول الست في مجلس التعاون ، وهو أيضاً ما أشار اليه المصدر القطري المسؤول في الخامس عشر من أكتوبر . وهذا بالتأكيد ليس شعوراً خاصاً بدولة قطر ، بل حملته دول الخليج الاخرى ومارسته عمان بصورة عملية .

فهناك اتفاق ضمني غير معلن بين دول الخليج على تحديث العلاقة بينها و اجراء تبدلات جوهرية في مجلس التعاون ، ولكن ما زالت قوة التأثير السعودية على هذه الدول تحول دون المضي في اجراءات عملية التحديث ، على أن الانفكاك الهائل الذي وقع بعد شهر من أزمة الخليج الثانية داخل مجلس التعاون ، تم اقراره كواقع بعد قمة مجلس التعاون في الكويت في ديسمبر ١٩٩١ م ، إثر توقيع بعض هذه الدول اتفاقيات أمنية ودفاعية مع دول غربية أساسية في التحالف الدولي ، وبالتالي ابعاد الدور السياسي والامني للمملكة في اطار المجلس ، قد ساهم الى حد كبير في خروج بعض المواقف للعلن ، وبصورة غير مألوفة في السابق .

أما على الصعيد الشعبي في دول الخليج ، فإن الشعور العدائي ضد المملكة يأخذ طابعا أكثر حدية ومتحرراً من قيود السياسة والديبلوماسية ، فمثلاً لاترى القوى السياسية الشعبية الكويتية ، في المملكة سوى طرفاً معوقاً للتحول

الجوهري ، كما أن النظم الديمقراطية العربية والإسلامية لاتجد في وجهة النظر السعودية تلك مبرراً كافياً لتحديد مستوى العلاقة ، خصوصاً إذا اعتبرت الديمقراطية شأناً داخلياً صرفاً لاجبور انخاله كعامل مؤثر في العلاقات الخارجية للدول .

ومن مجمل التطورات التي حصلت مع بداية هذا العقد في المستويات المحلية والخليجية والعربية ، يمكن القول أن العائلة الحاكمة أمام محك صعب وحاد ، نتيجة اصرارها على البقاء خارج مسار التحولات ، ورفضها مواكبة المستجدات الحاصلة في العالم ، الأمر الذي يهدد موقعها في خارطة السياسة العربية ، ويعيدها إلى سابق عزلتها .

دوما يزور المنطقة للاطمئنان على حصة فرنسا

قالت أوساط خليجية بأن زيارة وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما إلى منطقة الخليج منتصف الشهر الماضي كانت تستهدف بالتحديد الحصول على المزيد من صفقات التسليح التي تعدها دول الخليج . وقالت تلك الأوساط أن اتفاقاً ضمناً بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة قد جرى أثناء أزمة الغزو العراقي للكويت ، كي تقاسم الدول الثلاث كافة العقود العسكرية بعد انتهاء الأزمة ، بحيث يتولى الأميركيون الصفقات الجوية من طائرات وصواريخ وغيرها ، في حين يتولى الفرنسيون تنفيذ الصفقات البحرية ، والبريطانيون الصفقات البرية من دبابات وغيرها . ولكن الخليجين مالوا في الصفقات البرية إلى أميركا مما أزعج الإنجليز بشدة .

وكانت رحلة دوما تستهدف التأكيد على حصة فرنسا البحرية ، وقال مسؤول خليجي أن الوزير ألمح غير مرة مهدداً بأن فرنسا قد تدعو إلى فك الحصار عن العراق والتعامل مجدداً مع صدام حسين إذا ما وجدت أن مصالحها تتطلب ذلك .

تجدد الإشارة إلى أن وزير الدفاع الفرنسي بيير جوكس كان قد زار الرياض في ٢٥ أكتوبر الماضي وقد وصفت زيارته آنذاك بأنها هامة حيث التقى خلالها مع سلطان وزير الدفاع السعودي . وقد استهدفت الزيارة الحصول على عقود جديدة في إطار مشروع الصواريخ المتعلق بالبحرية السعودية . وقد وقع الوزير الفرنسي اتفاقاً يقضي ببيع الرياض ثلاث فرقاطات مضادة للغارات الجوية تبلغ قيمتها عشرين مليار فرنك فقط .

القوى السياسية الشعبية ، واطلاق الحريات العامة الصحفية والسياسية ، وتوسعة قاعدة المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي وإدارة الدولة ، لتتحول التجربة الديمقراطية في الأردن إلى واحدة من النماذج المميزة في الوطن العربي .

ومثال آخر المغرب الذي شهد في منتصف هذا العام مرحلة تحول ديمقراطي توجت بدخول عشرة آلاف مرشح حلبة الصراع السلمي في الانتخابات البرلمانية الحرة ، التي بدأت في شهر أكتوبر الماضي ، وكان من نتائج هذا التحول وصول الملك الحسن الثاني إلى أرضية تفاهم مشتركة مع المعارضة - سواء في داخل المغرب أو في الصحراء الغربية - وهذه من شأنها تسهيل عملية الحوار والاتفاق بخصوص الموضوعات الخلافية .

وتأسيساً على ذلك ، فإن المملكة وحدها من بين النظم الملكية وأيضاً المحافظة التي بقيت خارج إطار حركة التحولات الديمقراطية الواقعية ، بل سعت إلى احباط العديد منها ، كما هو الحال بالنسبة للانتخابات الرئاسية في اليمن والتي كان من المقرر إجراؤها في شهر نوفمبر الماضي وتم تأجيلها إلى أبريل القادم ، حيث تحدث الرئيس علي عبدالله صالح في أكثر من مناسبة عن محاولات العائلة المالكة في السعودية إفشال الوحدة والديمقراطية ، كما كشف في مؤتمرين صحفيين في شهري سبتمبر ومنتصف نوفمبر الماضي على أن الريال غير اليمني - أي الريال السعودي - يمول لجهات يمنية لتنفيذ عمليات التخريب والاحتلال ، بغرض تعطيل الانتخابات وإفشال التجربة الديمقراطية .

المثير في الأمر أن المملكة قد وضعت في أولويات علاقاتها السياسية الخارجية ، موضوع الديمقراطية ، فعلاقات المملكة مثلاً مع تونس وهي دولة عربية غير مجاورة تعد متميزة ومتطورة بخلاف علاقاتها مع اليمن الدولة العربية المجاورة ، بل أن علاقات المملكة مع اليمن والسودان قبل تبنيهما الخيار الديمقراطي وبعده تختلف جذرياً ، يتضح ذلك بصورة أكبر في حال النظر إلى التمايز في علاقات المملكة مع اليمن والسودان من جهة ، وحكم العسكر في الجزائر وتونس من جهة ثانية والسبب في ذلك هو بلا شك الديمقراطية ، وهو مثال يسري على باقي الدول العربية والإسلامية ، وهي حالة قد تكون طبيعية من وجهة نظر مصلحية بالاستناد على علاقة الأشباه والأضداد ، إلا أنها بالتأكيد غير مبررة بالنسبة لمن هم خارج هذا التصنيف في العلاقة المتبادلة .

الشارع العام في المملكة لا يجد في وجهة النظر هذه جواباً على مطالبه بالإصلاح الداخلي

الديمقراطي في الكويت ، بل لاتجد نفسها مضطرة للحفاظ على الضغوط السعودية بشأن الانتخابات البرلمانية ، فقد عبر أقطاب المعارضة الكويتية في ديوانيات مفتوحة وندوات عامة عن امتعاضهم الشديد من التدخلات السعودية في الشأن الكويتي ، واحتسبوا محاولة كريمة ضد تطورات الشعب الكويتي والخشية من تموجات التجربة الديمقراطية على الداخل السعودي .

والمثير أن نفس التعابير قد نسمعها بصورة وأخرى من شخصيات خليجية في دول أخرى كما هو الحال بالنسبة للبحرين التي يفترض أن تشهد هذا الشهر إعلان مجلس استشاري معين ، والذي اعتبرته القوى السياسية البحرانية خطوة تراجعية وعودة للوراء كونه يتجاوز المجلس الوطني المنتخب في عام ١٩٧٣ كما وصفت - هذه القوى - خطوة أمير البحرين الجديدة بأنها تعبر بما لا يدع مجالاً للشك عن حجم الضغوط المفروضة على البحرين من جانب العائلة المالكة . وما يقال في الكويت والبحرين يقال مثله وأكثر منه في قطر والإمارات وعمان .

الديمقراطية .. مسطرة علاقات المملكة مع الدول العربية

كانت سلوة المملكة في الفترة الماضية هي في وجود أنظمة عربية محافظة ، تبرر رفضها لإصلاح نظام الحكم ، وخروجها عن حركة التطور السياسي على المستويين المحلي والخارجي ، وهي حالة كانت سائدة في عقدي الخمسينات والستينات ، ففي مقابل جبهة أنظمة الحكم القومية الراديكالية ، هناك جبهة أنظمة الحكم الملكية والمحافظة رغم تهوي بعضها بتأثير من المد القومي الجارف كما حصل في اليمن وليبيا والعراق . .

على أن الأحداث السياسية التي جرت خلال عقد الثمانينات وبداية التسعينات وتحديداً بعد أزمة الخليج الثانية قد تمخضت عن واقع جديد ، وبدأ التفكير في إعادة صياغة نظام حكم مستند على عقد اجتماعي في عدد من الأقطار العربية ، واستجابة للمطالب الشعبية وحاجات هذه الأقطار إلى مشاركة الفعاليات السياسية الشعبية في صناعة القرار ، وهكذا اطلاق الحريات العامة . ولعل من الأمثلة البارزة في هذا المضمار الأردن التي شهدت في ١٩٨٩م عملية تحول داخلي بعد هبة نيسان الشهيرة والتي أثمرت في قيام برلمان منتخب يمثل كافة

اشكاليات الحدود والسيادة في شبه الجزيرة العربية

عبدالرحمن محمد النعيمي

إذا أمعنت النظر في الخارطة التي يقف أمامها مقدم الاخبار في التلفزيون السعودي ستري بأن المملكة قد رسمت حدودها مع الكويت والعراق والاردن ، أما الحدود مع بقية بلدان شبه الجزيرة فإنها سديمية ، مما يولد الانطباع بأن حدود المملكة تمتد على طول الجزيرة العربية ليحدها البحر من الجهات الثلاث !

وهذه الوضعية تعبر بدقة ووضوح عن الطموحات السعودية لتشمل كل الجزيرة العربية ، هذه الطموحات التي سعى الملك عبد العزيز الى تحقيقها بعد سيطرته على الاجزاء الاساسية للجزيرة « نجد والاحساء والحجاز » ، مدفوع بعاملين اساسيين :

الاول : استعادة السيطرة على كامل المنطقة التي امتدت اليها الدولة السعودية الاولى وتحقيق انجازات اكبر مما حققه أسلافه إن أمكنه ذلك ، اعتماداً على قواه العسكرية أو بالاستفادة من التناقضات بين الدول العظمى المتصارعة على المنطقة آنذاك « الدولة العثمانية ، بريطانيا والولايات المتحدة لاحقاً » .

ثانياً : تزواج مشروعه السياسي بالمشروع الوهابي الديني ، الذي أراد العودة الى منابع الاولى للدين الاسلامي ، والتخلص من كل الزوائد والطقوس التي اعادت بعض المناطق الى « الجاهلية » ، وهذا يعني أن المشروع الوهابي يجب أن يمتد ليشمل كامل الجزيرة العربية « حيث أن النبي محمد » ص « قد استكمل رسالته أولاً على كامل شبه الجزيرة العربية قبل أن يقوم الخلفاء الراشدون من بعده بنشر الدعوة الاسلامية الى العالم ماوراء ذلك » لنشر التوحيد

في ربوعها بدلاً عن المذاهب المنتشرة فيها كالجعفرية والاباضية والزيدية وسواها من المذاهب الاسلامية .

الا أن المشروع السياسي قد اصطدم بالوجود البريطاني في الخليج الذي رسم حدوداً لسلوك القوى المحلية الخارجية منذ اتفاقية الصلح الدائم عام ١٨٥٣ مع مشايخ الساحل العماني المتصالح ، فمنذ ذلك التاريخ اعتبرت بريطانيا نفسها مسؤولة عن السلم البحري في الخليج ، واعتبرت الساحل الممتد من ابوظبي حتى مضيق هرمز فخليج عمان محمية بريطانية ، تمتد الى عدن لتشمل كل الجنوب اليمني وسلطنة عمان ، واعتبرت قطر منطقة عازلة بين نفوذها والدولة العثمانية ، حتى عام ١٨٩٦ عندما استجابت لطلب شيخ قطر ، قاسم آل ثاني ، بتوقيع اتفاقية حماية ، ولم تولى اماره آل الصباح أية أهمية الا عندما وجدت أن القابضة والالمان قد يتسللون الى الخليج من خلالهم ، فوُعت إتفاقية حماية للامارة عام ١٨٩٩ ، دون أن ترفض وجود قوات عسكرية عثمانية في قطر حتى عام ١٩١٥ ، واعتبار الكويت تابعة للولاية البصرة .

لذا فإن بريطانيا التي رفضت التعامل مع ابن سعود في بداية الامر ، رغم الجهود الكبيرة التي بذلها ، قد استجابت لتوقيع اتفاقية دارين معه عام ١٩١٥ بعد أن استولت قواته على الاحساء عام ١٩١٣ ، وألزمته باحترام الاتفاقيات البريطانية - المشيخية مع جيرانه المنتشرين على السواحل من البحرين الى رأس الخيمة ، وعدم القيام بأي عمل يهدد السلم البحري ، أو يزيل الكيانات الهلامية لهؤلاء المشايخ .

وبالرغم من قبوله بالسلم البريطاني والحدود التي رسمت له ، فإنه سعى جاهداً لتفريغ حدود

المشايخ الى الدرجة الدنيا .

فعندما بنى آل الصباح سور الكويت بعد معركة موزي عام ١٩١٩ ، حدد ابن سعود مطالبه بأن « ممتلكاته ينبغي أن تمتد الى السور ، الكويت » ١ .

وأكد عبد العزيز في مراسلاته مع الحكومة البريطانية على أن « الصحراء كانت ملكاً له باستمرار . . . وأن صاحبي قطر وعمان يودان الالتحاق به . . . وهم يعلمون أن ليست لهم حدود خارج قراهم ، والبادية من رعايانا من أول زمن الدرعية » ٢ .

ولم يقتصر الامر على ذلك ، فقد كانت الحكومة السعودية ترى بأن قسماً واسعاً من أراضي حضرموت وظفار وعمان وأبوظبي داخلية ضمن أراضي جلاله الملك ابن سعود . ونظرة تاريخية تثبت بأن مخافر عبري والبريمي وظفار وأواسط قطر كانت مخافر سعودية حسب المذكرة التي رفعتها الحكومة السعودية الى وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٣٨ . ٣

وسعى الملك عبد العزيز للموازنة الدقيقة بين متطلبات العلاقة المحمية مع بريطانيا من جهة ، وتحقيق طموحاته من جهة اخرى ، وكانت ارأوه الرئيسية للتمدد هي الحركة الوهابية التي أخذت شكلها المسلح في حركة « الاخوان » ، وهذه الحركة التي اتجهت أنظارها صوب الكويت والعراق والاردن وبادية الشام ، مطالبية أن يصبح مسلمو هذه المنطقة وهابيين .

ومنذ اتفاقية العقير ١٩٢٢ ، وجد ابن سعود مصلحته تتطلب الاقتراب أكثر من بريطانيا وتحجيم « الاخوان » ، ووصلت ذروة الصدام مع الوهابيين في معركة السبلة عام ١٩٢٩ ، انتصر فيها ابن سعود وهرب قادة الحركة الى الكويت ،



الاحمر في يوليو ١٩٢٧ التي رسمت حدوداً للعمل المشترك بين الشركات البريطانية والفرنسية والأميركية ليشمل العراق وقطر وساحل عمان والسلطنة .

وتمكنت شركات النفط الامريكية من الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في كامل اراضي المملكة عام ١٩٣٣ لتدخل كعامل أهم بكثير من العامل الوهابي في الصراع ضد البريطانيين في المنطقة ، وخاصة المنطقة الممتدة من قطر الى عمان « أما بالنسبة للكويت فقد حصلت شركات النفط الامريكية على نصف الاسهم بينما سيطرت بالكامل على امتيازات النفط في البحرين » .

لذا تطابقت المصلحة الامريكية مع المصلحة السعودية في تحجيم الامارات الواقعة تحت الحماية البريطانية ، ففي العربية السعودية لايعترف الامتياز الممنوح لشركة أرامكو بوجود أية حدود على الخليج غير حدود المملكة الوهابية . وقد نشرت الشركة الامريكية مصدراً جغرافياً لتلك المنطقة يجعل من امارات الخليج ومشيخاته الخاضعة للنفوذ والسيطرة البريطانية مجرد خطوط على شاطئ الخليج « ٨ » وشكلت أرامكو فريقاً من الخبراء والمستشارين لمسح المناطق الحدودية ودراسة أوضاعها القبليّة وتقديم الاستشارات للمملكة السعودية لكسب هذه القبائل ، ولم تتردد عن حفر الآبار وفتح المدارس وتقديم الخدمات في العديد من مناطق المملكة للعرض ذاته .

ورغم أن السعودية قد بذلت جهوداً كبيرة لكسب القبائل من جهة والحصول على الزكاة ، من جهة ثانية لتعزيز موقفها السياسي طيلة الفترة ما بين الحربين العالميتين ، إلا ان النزاع قد اشتد بعد انتهاء الحرب الثانية ، واستثمرت المملكة النزاعات القبليّة التي نشبت بين الدروع والعوامر عام ١٩٤٨ ، لتتقدم بمذكرة الى المملكة المتحدة في ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ حددت فيها حدودها الشرقية حيث رسمت خطأ يبدأ عند الساحل الغربي لقطر ويمتد الى خليج سلوى ثم يُعبر الجزيرة لينتهي عند الساحل الشرقي فوق خليج خور العديد . ثم يبدأ من الناحية الثانية على الساحل الجنوبي للخليج على بعد كيلومترين الى الشرق من بندر مرفع ويمتد باتجاه الجنوب الغربي الى مسافة قصيرة ليعود فيتحرف شرقاً وشمالاً الى نقطة تقع وراء واحة البريمي .

وهذا يعني أن أربعة أخماس أراضي أبوظبي يجب أن تذهب الى المملكة السعودية ، كما يهدد ذلك بضياح حزام من الأراضي يمتد عدة أميال الى الشمال القطري من الحدود الوهمية المتعارف عليها « ٩ » .

أما السلطنة فإنه ينتزع منها أراضي كبيرة

تدعي الكويت ملكيتها ، كما أعطى العراق مساحة كبيرة تدعي السعودية ملكيتها ، ثم رسم على الخارطة منطقتين سماهما « المناطق المحايدة » بين نجد والعراق ، وبين نجد والكويت وضعهما تحت السيادة المشتركة حيث تستطيع القبائل البدوية المختلفة أن تنتقل وترعى مواشيتها بحرية « ٦ » .

وقد أغضبت الاتفاقية جميع الاطراف ، فقد اعتبر شيخ الكويت الذي كُهان يطمح في مد إمارته الى اقليم القصيم ، أنها سلبته ثلثي أراضي إمارته لصالح السعودية ، بينما اعتبر عبد العزيز بن سعود أن بريطانيا قد حرمتها من أراضي كبيرة كان يطالب بها وتم ضمها الى العراق . أما العراق فقد حرم من الكويت والمنافذ البحرية التي كان يطالب بها ، وبالرغم من ذلك فقد وافق الاطراف الثلاثة على الاتفاقية .

ولم يقتصر دور برسي كوكس على ترسيم

استثمرت المملكة النزاعات القبليّة في الخليج لترسم حدودها بصورة منفردة تصادر فيها حزاماً طويلاً من المناطق الواقعة تحت سيادة دول أخرى في الخليج

الحدود الشمالية للمملكة ، بل إمتد الى قطر فخلال مؤتمر العقير أوضح السعتمند البريطاني لابن سعود بأن بريطانيا ستأفّع عن قطر ، ورسم « خطأ لما يرى أن تكون عليه الحدود القطرية السعودية ، وقد عرف هذا الخط بخط كوكس « ٧ » .

النفط يرسم بقية الحدود

دخلت احتكارات النفط الامريكية بقوة الى منطقة الخليج بعد الحرب العالمية الأولى واعتبرت أن المشاركة الامريكية في الحرب تفترض فتح كافة المناطق الواقعة تحت السيطرة البريطانية - الفرنسية للشركات الامريكية حسب المبدأ الذي روجت له الولايات المتحدة ، وهو حرية التجارة والاستثمار .

وكسبت أول معاركها في العراق ، عندما توصلت الاطراف المعنية الى اتفاقية الخط

فما كان من السلطات البريطانية إلا أن اعتقلت القادة الاساسيين فيصل الدويش ونايف بن حثلين وجاسر بن لادي ، وذهب وفد بريطاني برئاسة الكولونيل بيسكل كبير المعتمدين السياسيين في الخليج والكولونيل دكسون المعتمد السياسي في الكويت ، والكوماندور برانت معاون قائد الطائرات البريطانية في العراق ، وسلّم القادة الثلاثة الى عبد العزيز حيث أودعهم السجن حتى ماتوا فيه ! « ٤ »

كوكس راسم الحدود

في الفترة الاولى الممتدة حتى الثلاثينات من عمر الدولة السعودية الثالثة ، لعبت بريطانيا من خلال معتمدها في بغداد برسي كوكس دوراً أساسياً في ترسيم الحدود بين الدولة الجديدة واقطاعيات المشايخ والدولة العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطاني .

فقد شهدت السنوات التي تلت احتلال الأحساء مدأ اخوانياً على المناطق الشمالية ، الكويت والعراق والاردن اضافة الى نيات ابن سعود للسيطرة على الحجاز وطرد الهاشميين ، وفي الكويت ذاته ازدادت حركة تهريب البضائع من الكويت الى نجد مما دفع ابن سعود الى المطالبة بالكويت لتكون إحدى مقاطعاته ، وكان الامير عبد العزيز يصرح باستمرار بأنه « لن يهدأ له بال إلا اذا رفع رايته داخل مدينة الكويت » « ٥ » .

ودخلت بريطانيا في معارك مباشرة بالطائرات تحت انتدابها بموجب اتفاقية سايكس بيكو ، وكان من الضروري بالنسبة لها أن ترسم اتفاقيات أخرى لمنطقة الخليج تكون امتداداً لاتفاقيات سايكس بيكو السينة الذكر دون أن تنافسها في ذلك دولة عظمى أخرى .

وهكذا دخلت بريطانيا لترسم الحدود بين أتباعها ليعزل الهلال الخصيب عن الجزيرة والخليج بخطوط اعتباطية ، وكانت اتفاقية العقير عام ١٩٢٩ التي أمّنتها بريطانيا على أتباعها بداية ترسيم الحدود ومنتج عنها من صراعات لاحقة .

ففي ذلك العام ، دعت الحكومة البريطانية العراق والسعودية والكويت الى عقد مؤتمر في مدينة العقير بالسعودية ، لتسوية وتحديد ممتلكاتهم ، وعندما عجزت هذه الاطراف بعد خمسة أيام من المفاوضات العقيمة ، عن التوصل الى حل مرضي بينها تخلّ السير برسي كوكس ، المعتمد البريطاني في بغداد « ووضع خطأ على الخارطة يمتد من رأس الخليج الى شرق الاردن فأعطى عبد العزيز مساحة كبيرة

محيطه بالبريمي من دائرة قطرهما ١٠٠ كيلومتر ومركزه قلب الواحة « ١٠ » .

واستثمرت السعودية الصراع الذي نشب بين القبائل وانحياز كبير شيوخ الدروع اليها وهو سليم بن حمد بن وكاض للسعودية ولجونه اليها عام ١٩٤٨ ، لتفتح ملف الحدود بينها من جهة ، وقطر وأبوظبي والسلطنة من جهة ثانية ، لتؤكد بأن قبائل بني مرة « وهي من أقوى القبائل في تلك المنطقة وأكثرها انتشاراً من قطر وأبوظبي وجنوب الاحساء » والعوامر والنعيم والظواهر تابعين لها ، يدفعون الزكاة ويتبعون المذهب الوهابي ، وإن حدود المملكة هي حدود الأراضي التي تنتقل اليها هذه القبائل ، أي من حضرموت الى عمان الداخل والبرمي وسبخة مطر والظاهرة وجنوب قطر .

إن هذه الحوادث والمنزعة التي تقدمت بها المملكة يجب أن تكون حاضرة في الأذهان عندما نتأمل أحداث اليوم من نزاعات مكشوفة ومستثمرة على الحدود السعودية - القطرية أو الحدود الاماراتية ، العمانية ، السعودية . فهذه المنطقة تعرف في كل تاريخها حدوداً ، لأنها مناطق قبائل رحل ، تنتشد الماء والكلأ ، وتنتقل في كامل المنطقة الممتدة من حضرموت والمهرة وظفار وجدة المراسيس والمجازر والظافرة وجنوب قطر والاحساء ، وأحياناً لا يوجد إنسان عندما تشح السماء بالمطر ، وأحياناً تمتلأ المنطقة بالرعاة عندما تجود بالمطر .

■ نزاع على البريمي وامتدادته ■

منذ لجوء ابن وكاض الى المملكة تقدمت الرياض بمنزعة الى لندن لحل مشاكل الحدود ، واستمرت المفاوضات من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٢ في لندن والدمام وحضرها مندوبون عن شيوخ أبوظبي وقطر ، وخاصة في مؤتمر الدمام الذي عقد عام ١٩٥٢ .

وعندما فشلت المفاوضات ، بعثت المملكة بقوة مسلحة في أغسطس للسيطرة على البريمي ، واستمرت هذه الواحة تحت السيطرة السعودية حتى آخر ١٩٥٥ عندما فشلت المفاوضات البريطانية - السعودية فأرسلت بريطانيا قوة عسكرية سيطرت على الواحة وطردت القوات السعودية ، ورسمت الحدود بين السلطنة وأبوظبي والسعودية وقطر ، وحسب ما تراه علي الأرض من ثروات ، وحذرت السعودية من أي تجاوز لهذه الحدود !

بذلك تكون بريطانيا قد رسمت حدود الكيانات السيادية ، أو مشاريع الكيانات السياسية لاحقاً ،

بدء من اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ التي اعتبرت امتداداً بريطانياً صرفاً لاتفاقية سايكس بيكو ، الى عام ١٩٥٥ ، لتحدد الحدود الجنوبية للعراق والحدود الشرقية للمملكة السعودية ، وبالتالي وضعت الاتهام للمستقبل بين هاتين الدولتين الكبيرتين وبين جارتها الصغيرة ، التي يرغب الجار الكبير في ابتلاعها وضمها الى ممتلكاتها ، خاصة بعد اكتشاف النفط ، وتحول الشيخ الى أمير لدولة بها أبار نفط كفيلا بالصراف على احتياجاتها بل والتحول الى دولة كبيرة تستجيب الدول العظمى لنداء الاستغاثة الذي أطلقته !

على ضوء المنزعة التي قدمتها المملكة السعودية الى مؤتمر لندن للمفاوضات عام ١٩٥٤ تم الاتفاق على الاسس التالية في ترسيم الحدود :

١ - الحقائق التاريخية المتعلقة بحقوق الحكام المعينين وأسلافهم .

٢ - الولاءات التقليدية لسكان المناطق المعنية .

٣ - التنظيم القبلي وطريقة حياة هؤلاء السكان .

٤ - ممارسة الصلاحيات وغير ذلك من الأنشطة في المنطقة .

٥ - أية اعتبارات أخرى يلتفت أي فريق الانظار اليها . « ١١ »

ونشطت المملكة في كسب ود القبائل بالذهب الاصفر لتضمن الذهب الأسود لاحقاً ، وتدققت الاموال على القبائل القاطنة في منطقة البريمي ، وكانت شركة أرامكو سخية للغاية في الدراسات الميدانية التي أصدرتها ، أو في الاموال التي قدمتها لابن جلوي حاكم الاحساء ليصرفها على أتباعه في البريمي وماحولها ، ولأن شيوخ أبوظبي كانوا يعيشون على الكفاف ، ومانقدهم بريطانيا لهم من مساعدات ، فلم يكونوا قادرين على مجاراة جارهم الغني ، ووجدت بريطانيا أن الارتكاز الى الاسس الخمس التي تم الاتفاق عليها يعني ضياع برمتها شيوخ أبوظبي وقطر وسultan مسقط ، خاصة بعد انتخاب الامام غالب بن علي إماماً لداخلية عمان ، وتحركه لكسب ود السعودية والاميركان وما يمكن أن ينجم عن عمله من امتداد للنفوذ الاميركي والهيمنة السعودية الى الجبل الاخضر حيث عاصمة الامامة في نزوى ، وبالتالي تهديد كل ما ينهت بريطانيا طيلة عقود ، وهكذا أعقب الاستيلاء على البريمي ، الاستيلاء على نزوى ، وطرد الامام واعلان سيطرة سلطان مسقط ، سعيد بن تيمور على كامل أراضي الامامة ، والغاء اتفاقية السيب عام ١٩٢٠ من الناحية العملية « ١٢ »

ووقفت المملكة الى جانب الامام « رغم أن الوهابيين يكفرون الاباضيين ، ويعتبرونهم

خارجين على الدين الاسلامي » وقدمت لهم الدعم المالي والعسكري ، وشكلت الأراضي السعودية قاعدة لكافة تحركات امامة عمان منذ ١٩٥٥ وحتى ١٩٧٠ . وتم قطع العلاقات الدبلوماسية بين لندن والرياض إثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، ولم تستأنف العلاقات الا عام ١٩٦٣ ، عندما التقت مصالح الطرفين لمواجهة اليمن الجمهوري والثورة التي هددها المحميات الجنوبية ومستعمرة عدن ، وبدأت تذر ذراها في الجزيرة العربية برمتها .

وبالرغم من عدم التوصل الى فهم مشترك لمشاكل الحدود ، وعدم رضوخ المملكة للواقع الذي فرضته بريطانيا ، فقد سعت لكسب الطرف الاقرب لها في بداية الامر ، قبل أن تحل بقية المشاكل مع الطرفين . .

وفي الزيارة التي قام بها ولي العهدي القطري الى المملكة عام ١٩٦٥ ، تم الاتفاق على استبدال الروبية الهندية - عملة التداول في الخليج في ذلك الوقت والريال السعودي ، وتوقيع اتفاقية الحدود تتضمن الاتفاق على تحديد شركة دولية تقوم بترسيم الحدود بين البلدين « ١٣ » .

وعندما أعلنت بريطانيا عن نيتها بالانسحاب عام ١٩٦٨ ، وبدأت مسيرة التشكيلات السياسية لهذه الامارات ، حيث تعددت المشاريع على النحو التالي :

١ - رفض الانسحاب البريطاني من قبل الامارات الصغيرة ، وفي ساحل عمان على أساس أن الوجود البريطاني الاجنبي هو الضمانة ، لحدود هذه الامارات ، والحكم بين الشيوخ في نزاعاتهم الحدودية ، خاصة وأن ساحل عمان قد شهد المزيد من النفقت على ضوء الخلافات القبلية البرية ، والتدخل البريطاني المستمر بحيث بدت منطقة الامارات السبع « ساحل عمان المتصالح » أشبه ما تكون بقطعة الموزاييك المضحكة في الوانها .

٢ - اتفاقية دبي - أبوظبي في فبراير ١٩٦٨ التي شكلت بداية العمل لمسييرة اتحادية .

٣ - اتحاد تساعي يضم البحرين وقطر بالاضافة الى الامارات السبع .

٤ - اتحاد سباعي مع استقلال البحرين وقطر .

٥ - مطالبة ايران بالبحرين وطموح للسيطرة على مضيق هرمز والجزر الواقعة في مدخله للقيام بدور الشرطي .

٦ - التحركات السياسية والعسكرية لكافة القوى العمانية ، اضافة الى البدائل البريطانية لتغيير سعيد بن تيمور واستبداله ببينه قابوس لادخال السلطة في مرحلة جديدة تواكب

المتغيرات في منطقة الخليج .

وإذا كانت بريطانيا هي العامل الخارجي الداخلي الأكثر أهمية في تحديد مسار الكيانات التي خلقتها ، فإن المملكة وإيران لم تكونا بعيدتين عن التطورات ، فالسعودية قد وضعت باتجاه الاتحاد التساعي ليكون لديها حلفاء أكثر في الكيان الجديد يمكن من خلالهم الضغط على زايد للاستجابة للمطالب السعودية .

أما إيران ، فقد كانت تضغط باتجاه اتحاد سباعي ، وأن يكون ثمن التنازل عن ادعائها على البحرين تسليمها الجزر الاستراتيجية « أبو موسى وطنب كبرى والصغرى » الواقعة على مدخل الخليج .

وعندما وصلت الفترة الانتقالية التي حددتها بريطانيا للانسحاب إلى نهايتها ، كانت خارطة السياسية على النحو التالي :

١ - تقلص الاتحاد ليضم فقط ست إمارات ، بعد أن رفضت إمارة رأس الخيمة الحصة التي أعطيت لها ، وسعت جاهدة لتغيير الوضع في إمارة الشارقة حيث قاد صقر القاسمي « الذي عزلته بريطانيا عام ١٩٦٥ لمواقفه الوطنية » حملة عسكرية انطلقت من رأس الخيمة ، وقتل حاكم الشارقة خالد القاسمي ، « الذي وقع اتفاقية التنازل عن جزء من جزيرة أبو موسى لشاه إيران » إلا أن القوات الاتحادية تمكنت من إلقاء القبض على صقر وأعوانه ، وتنصيب سلطان القاسمي « الحاكم الحالي » شيخاً على الشارقة ، وعندها أسقط في يد شيخ رأس الخيمة ، وأعلن انضمامه إلى الاتحاد السداسي بالشروط التي قدمها الآخرون في فبراير ١٩٧٢ .

٢ - استقلال البحرين وقطر .

٣ - عدم اعتراف المملكة العربية السعودية بدولة الإمارات العربية الجديدة ، حتى يتم التوصل إلى حل المطالب السعودية في منطقة البريمي والظاهرة وتخوم الربع الخالي .

١ - احتلال إيران لجزيرتي طمب الكبرى والصغرى بالقوة المسلحة وطرد السكان من طمب الكبرى ، ثم التوصل إلى اتفاق مذل مع شيخ الشارقة حول جزيرة أبو موسى حيث تم التنازل عن نصف الجزيرة لإيران ، والاستثمار المشترك لأية مكامن نفطية ، وذلك قبل يوم واحد من إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة .

وعندما أصبح الشيخ زايد رئيساً لدولة الإمارات ، كان واضحاً حجم المصاعب والطماع التي تحيط بدولته الجديدة .

فقد كان الاتحاد السداسي ثم السباعي هشاً ، مؤقتاً ، بدستوره ، بعاصمته ، بمجلسه الاتحادي ، بواقعه وصراعاته وشيوخه السبعة ، والحدود المتداخلة التي قد تفجر نزاعات مسلحة

عند أي احتكاك حدودي .

وكانت الأمور غير واضحة بين السلطنة التي انفتحت على العالم في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ عندما أطاح البريطانيون بسعيد بن تيمور ، ونصبوا ابنه ضمن مشروع لتحديث عمان - الإمارات التي لدى غالبيتها حدود متداخلة مع السلطنة ، خاصة في منطقة ردوس الجبال التي شهدت في نهاية عام ١٩٧٠ حركة مسلحة قادها حزب العمل العربي ، إضافة إلى تواجد منظمات مسلحة « المنظمة الشعبية لتحرير عمان ، الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، والحركة العربية لتحرير رؤوس الجبال » ولدى الحركة الأخيرة توجهها المحلي لاستقلال إمارة خاصة بالشحوح في مسندم وضمها إلى دولة الإمارات ، أو ضم المناطق التي يتواجد فيها الشحوح في الإمارات الشمالية « رأس الخيمة والفجيرة والشارقة » إلى محافظة مسندم وبالتالي ضمها إلى السلطنة .

وكانت الحدود مع السعودية هي الأخطر ، فإذا كانت الأطراف الأخرى لاتزال - آنذاك - تحت كابوس الحماية البريطانية الذي امتد قرابة قرن ونصف من الزمان ، ولاتجراً بالتالي على تغيير خارطة التي رسمتها بريطانيا بين هؤلاء المشايخ ، فإن الحدود مع المملكة السعودية تعني وراثته مشكلة نجم عنها نزاع مسلح وحل من جانب واحد بريطاني ، لم ترسخ المملكة ، وأبقت الأمور معلقة حتى تسنح لها الظروف لانتزاع ما عجزت عن تحقيقه في الخمسينات .

هكذا أطلت مشاكل الحدود على الدولة الاتحادية الحديثة النشأة المفككة الأوصال ، التي لا يرى أي شيخ من السبعة أن الآخر أفضل منه ، إلا بما جادت به الأرض من ثروة نفطية .

وكان من الطبيعي أن يعمد رئيس الدولة إلى تفكيك اللغام أو عدم مسها . . . ودخل في مفاوضات سرية مع الرياض على أرضية كسب ودها ، وتقديم الحد الأدنى من التنازلات التي تجمد النزاع بين البلدين وتفتح أفقاً للعلاقات الأخوية .

وتم التوصل إلى اتفاق وقعه الملك فيصل والشيخ زايد في أغسطس ١٩٧٤ ، لم يعلن عنه ، ولم تكشف بنوده ، ولم ترسم خرائط لاحقة توضح التنازلات التي قدمتها أبوظبي للسعودية ، واستمر الطرفان في نشر الخرائط القديمة !! إلا أن الصحف الصادرة آنذاك قد نشرت تكهنات حول ذلك الاتفاق على النحو التالي « ١٤ » :

١ - تنازلات أبوظبي عن شريط حدودي عرضه ٢٥ كم على طول حدودها حتى التقائها بالحدود العمانية ، ودخلت عدد من آبار النفط الطيبانية ضمن الأراضي السعودية .

٢ - تنازلت أبوظبي عن شريط ساحلي في خور العديد عرضه ٥٠ كم . وفقدت حدودها مع قطر ، على أن يكون للسعودية حق استثمار الساحل إلى ٣ ميل ، دون أن يغير ذلك من الحدود القطرية - الطيبانية في الجرف القاري والآبار القديمة والآبار النفطية المشتركة « القطرية - الطيبانية » كحقل البندق .

٣ - تنازلت المملكة عن ادعائها في منقطة البريمي الواقعة تحت سيادة أبوظبي واعتُرفت بالحدود التي رسمتها بريطانيا للامارة ، دون أن تتخلى عن ادعائها في المنطقة الواقعة تحت السيادة العمانية .

وبالرغم من توقيع رئيس الدولة الاتحادية عليها ، فإنها لم تعرض على المجلس الوطني لإمارة أبوظبي ، والمجلس الوطني الاتحادي ، وحيث لم تصدر خرائط تكشف الحدود الجديدة للدولتين الموقعتين عليها ، فلا يمكن اعتبار المشكلة منتهية خاصة إذا رجعنا بعض الأحداث التالية :

١ - من عادة المملكة أن تصدر خرائط توضح عبرها خط السير من الإمارات إلى الأماكن المقدسة في مكة والمدينة في موسم الحج ، وفي عام ١٩٨٦ وزعت السفارة السعودية على الصحف الإماراتية خارطة اعتبرت فيها كامل منطقة البريمي بما فيها المنطقة العائدة إلى أبوظبي ضمن الحدود السعودية ، وقد نشرت إحدى الصحف الإماراتية تلك الخارطة ، ولم يتم الانتباه إليها إلا بعد تداولها في السوق !

٢ - حصل خلاف بين سلطات أبوظبي وسعيد بن ركاض أحد مشايخ العوامر ، وذلك عام ١٩٨٨ ، فلقب إلى المملكة التي احتضنته واعتبرت لجوءه إليها دليلاً على ولاء قبيلته لها ، وحيث تقسيم بعض بطون القبيلة في جدة الحراسيس والجازر في سلطنة عمان « المنطقة الواقعة شرق ظفار من الصحراء حتى البحر الأحمر » ، فقد تغلغت قوة سعودية داخل حدود السلطنة ، واشتبكت مع قواتها ، وتمكنت القوات العمانية من أسرها ، مما أثار مشكلة كبيرة بين البلدين ، صامتة ودون اطلاع الرأي العام أو نشرها في وسائل الإعلام ، وتمت تسوية المشكلة لاحقاً بإطلاق سراح القوة السعودية وإجراء مصالحة طيبانية مع ابن ركاض ، الذي عاد إلى أبوظبي بعد الاستجابة لمطالبه .

وأخيراً الخفوس

دون سابق انذار أعلنت قطر أن قوات سعودية قد تغلغت داخل أراضيها ، واصطدمت

مع قوة عسكرية قطرية، وقُتل نتيجة الاشتباك جنديان من قطر أحدهما مصري، وجندي سعودي.

أما الرواية السعودية، فنقول بأن بعض البدو المسلحين قد اشتبكوا مع القوة القطرية فقتل شيخ بني مرة في الاشتباك، وجنديان قطريان.

ثم أعلنت قطر أن السعودية قد توغلت أكثر في أراضيها واحتلت مواقع جديدة، وأطلقت عليها للتيموية أسماء المواقع الحدودية.

أما السعودية فقد كذبت الرواية القطرية، وادعت أن قطر استغلت حرب الخليج الثانية فأحتلت ١٤ كيلومتراً على طول الحدود السعودية القطرية، وأن عليها أن تتراجع إلى الحدود السابقة.

ومنذ اندلاع الأزمة أعلنت قطر تعليقها لاتفاقية ١٩٦٥، في حين استنكرت السعودية هذا الاجراء مطالبة بتطبيق بنوده التي تنص على تكليف شركة دولية لترسيم الحدود!

خلال السنوات الست الاخيرة اندلع النزاع بشكل سافر بين البحرين وقطر على الجزر والضاحيخ والفتوش الواقعة بين البلدين، وأبرزها فشت الديبل، واتخذت المملكة موقفاً أقرب إلى البحرين، وضغطت بكل امكانياتها على قطر للوصول إلى تسوية دون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، لكنها فشلت.

وفي السنتين الاخيرتين، وثقت قطر علاقاتها مع إيران، ووقعت سلسلة من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي اعتبرتها السعودية موجّهة ضدها ونكسة لجهودها في مجلس التعاون، وخرق ايراني سافر للساحل الغربي من الخليج، خاصة في مشروع أنابيب المياه من نهر كارون إلى قطر.

ومن خلال ملاحظتنا للسلوك السعودي على الحدود العمانية واليمينية، يتضح أنها تعتمد على البدو المتنقلين لتجنيسهم، بل وشراء المواطنين من هذين البلدين، وخاصة اليمن، لتستخدمهم ورقة في الوقت المناسب، وبدلاً من استخدام القوة العسكرية السعودية يمكن استخدام البدو المسلحين!

ومن جهة أخرى وعلى ضوء التجربة اليمنية كانت المراكز السعودية تزحف دوماً إلى الامام في الصحراء وتمتد إليها الطرق المعبدة، حيث يكتشف الطرف اليمني أن صحراءه تصغر يوماً بعد يوم! في الوقت الذي تتردد أصداً كلمات ابن سعود بأن الصحراء كانت دائماً تابعة للدرعية!!

وإذا كانت الخفوس تعبيراً عن « فشت خلق » قطرية من السلوك السعودي، فإنها فتحت ملفات عديدة، من بينها صراعات الحدود، لكن

أخطرها على الاطلاق هو السلوك السياسي لهذه الانظمة واعتبار شعوبها كما لأقيمة له، وإخفاء الحقائق والاتفاقيات عنه، بحيث يكون كل حدث مفاجئة كبيرة لشعب البلد المعني، ولجماهير المنطقة بأسرها.

وكشفت الخفوس بأن بعض الانظمة لاتزال تعيش في القرب التاسع، إنها فعلاً لم تدخل القرن العشرين، في الوقت الذي يودع العالم بأسرع في علاقات الشعوب وحكامها، وفي علاقات البلدان المجاورة مع بعضها، القرن العشرين ليطل على القرن الحادي والعشرين.

الا أن هذه الازمة لها أبعادها الإقليمية أيضاً. فقد تكون استدراجاً لايران التي سرعان ما أعلنت استعدادها لحماية الانظمة الخليجية من الجار السعودي الطامح فيها متجاهلة العمق العربي لازمة من جهة، ومتجاهلة الوجود الاميركي الذي يلعب ذات الدور البريطاني حتى منتصف هذا القرن.

وعلى ضوء البالونات التي تطلقها الولايات المتحدة حول أوضاع المنطقة، هل بحق لنا أن نتساءل عن مشاريع العواصف الاميركية الجديدة أو الخرائط الجديدة، وهل تستجيب الخارطة البريطانية للتطلعات الاميركية للسيطرة على الخليج!؟

الهوامش

- ١- د. جمال زكريا قاسم - الخليج العربي - دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ - دار الفكر العربي القاهرة - ١٩٧٣، ص - ٧٢.
- ٢- د. صلاح العقاد - الاستعمار في الخليج الفارسي - سلسلة ألف كتاب، وزارة التربية - مصر ١٩٥٦، ص - ١٩٨.
- ٣- د. جمال زكريا، مصدر سابق، ص ٣٣٧.
- ٤- سعود بن هذلول - تاريخ ملوك آل سعود - بريدة، السعودية، ١٩٦٠، ص ٢٠٠.
- ٥- د. جمال زكريا - مصدر سابق - ص ٦٢.
- ٦- المصدر السابق - ص ٦٤.
- ٧- د. عبد العزيز المنصور - التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٦ « دار ذات السلاسل - الكويت ١٩٨٤، ص ٧.
- ٨- جان جاك بيربي - الخليج العربي - تعريب نجدة هاجر - المكتب التجاري - بيروت ١٩٥٩، ص ٥٧.
- ٩- كيلي - الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية - ترجمة خيرى حماد، منشورات دار

مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧١، ص ٣١.

١٠ - المصدر السابق ص ٣١.

١١ - المصدر السابق ص ٢٦٥.

١٢ - اتفاقية السيب ١٩٢٠، اتفاقية وقعتها ممثل امامة عمان والمعتمد البريطاني في مسقط، تم بموجبها رسم العلاقة بين حاكم مسقط وشيوخ قبائل الداخل وامامة عمان، واعتبرت بمثابة اعتراف من قبل بريطانيا بتقسيم عمان إلى سلطنة وامامة، لكنها في الوقت ذاته لم تعترف بالامامة كدولة مستقلة، وتصرفت في الشأن النفطي على أنه حق من حقوق مسقط، مما أثار حفيظة الامارة والشركات النفطية الاميركية.

١٣ - لم يتم الاعلان عن اتفاقية ١٩٦٥ بين قطر والسعودية، حيث بقيت طي الكتمان حتى انفجر النزاع على مركز الخفوس في سبتمبر الماضي ١٩٩٢، وفي السنوات اللاحقة كان الهم السعودي هو التوصل إلى حل مع أبوظبي يسمح لها بممارسة ضغوط أكبر على قطر للحصول على المطالب التي رسمتها المذكرة السعودية عام ١٩٤٨!.

١٤- أما الريال السعودي فقد استمر عملة رسمية لعدة أشهر تم استبدال بالريال الذي اعتمده قطر وامارة دبي لعدة سنوات قبل أن تستقر الاوضاع السياسية والمالية إثر الانسحاب البريطاني والاستقلالات عام ١٩٧١.

١٤ - دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد الاول يناير ١٩٧٥، وتتضمن البيان المشترك بين المملكة والامارات ٢١ / ٨ / ١٩٧٤. تقرير حول التفاصيل النفطية والجغرافية كما ورد في جريدة السياسة ١١ / ٩ / ١٩٧٤.

صفحة طائرات عسكرية من أندونيسيا!!

تسعى المملكة لعقد صفقة طائرات عسكرية من طراز سي أن ٢٣٥ تنتجها اندونيسيا.. أعلن ذلك الدكتور ادريناتونو موناردي المنسق في هيئة التصنيع الإستراتيجي في اندونيسيا. وقالت صحيفة الحياة (١٦ نوفمبر الماضي) نقلاً عن المسؤول الإندونيسي بأن محادثات بشأن الطائرات جرت مع المسؤولين السعوديين. تجدر الإشارة إلى أن أندونيسيا تصنع الطائرات بالتعاون مع شركة كاسا الأسبانية، كما أن دولة الامارات العربية المتحدة أبرمت اتفاقاً لتزويدها بسبع من تلك الطائرات، ستسلمها في يونيو القادم.

السلح الذي تشتريه المملكة كثير ومهم للأطراف البائعة أكثر من أهميته للجيش السعودي العتيدي، وأهم من السلاح متعلقته من رشاي وسمرات أصبحت تقطع جزءاً لا بأس به من الصفقات لصالح الأمير سلطان والملك وأبنائهما.

اليمن : الخلاف الحدودي والعلاقات مع العربية السعودية

(٢ من ٢)

الدعم المالي المتواصل من المملكة للقبائل في الشطر الشمالي من
اليمن منذ عام ١٩٦٢ أدى الى تدفق ثابت للسلاح عبر الحدود
لتغذية الانشقاق الداخلي

المنطقة غير الخاضعة للدعوى

■ إن واحدة من نتائج خطوط الادعاء السعودية لعامي ١٩٥٥ و ١٩٨٦ ، هي جهود - الحكومة السعودية - لخلق منطقة غير خاضعة للمطالبة ، حول النقطة التي يُعتقد دائماً بأنها تمثل حلقة وصل لكل من شطري اليمن الشمالي والجنوبي من جهة والمملكة من جهة أخرى . ولتعريف هذه المنطقة على وجه الدقة فإنها منطقة مخادعة ، من منظور عدم القدرة على تعيين العلامات الحدودية وخطوط الادعاء ، وفي الاساس - على أية حال - أن القضية تتضمن مثلثاً على شكل رقم ٧ ، بالعربي « باتجاه الخارج » خطوط بازة . وإن الاخيرة قد نشأت نتيجة تقارب خطوط الادعاء العمودية اليمنية على طول خطوط الطول ٢٠،٤٦ درجة شرقاً ، وخط فايلوت البريطاني المعلن ، وعلى طول الحافة الشمالية المفتوحة في مقابل المنطقة الواقعة داخل الحدود السعودية والمعروفة باسم الوديعه .

وباتجاه نهاية المنخفض ، فإن الخطوط البارزة متداخلة من الجهة الشرقية من جانب السعوديين في عام ١٩٣٥ م ، والتي عرّفها خط حمزة « بالاضافة الى ذلك فإن القوات السعودية قامت بمسح للمنطقة في عام ١٩٨٦ ، لغرض رسم خارطة للمنطقة . ويمتد خط حمزة العسكري الواقع في المناطق الشرقية بالقرب من حضرموت ، الى الجنوب من خط فايلوت ، ويستمر في خط مستقيم ، بيد أنه يمتد الآن شمال خط فايلوت .

« ويتقاطع مع خط فايلوت في نقطة تقريبية في نصف المسافة بين جبل الريان وحسن عبر الباقون » ، وتعتز « الخطوط البارزة » قبل التقاطع مع خطوط الادعاء اليمنية عند خطوط الطول ٢٠،٤٦ درجة ، عند نقطة تبعد بضعة أميال الى الشمال من جبل النثية .

وبصورة تقريبية فإن المناطق الحدودية غير الخاضعة للادعاء ، هي على النحو التالي :

- في الحدود الغربية والتي تمتد في مقابل خط الادعاء اليمني ، عند خطوط الطول ٢٠،٤٦ درجة شرقاً ، وهي حوالي ٣٠ الى ٤٠ ميلاً تقريباً من الجنوب الى الشمال ، وعلى طول الحافة الشمالية ، حيث تم تحديدها حسب خطوط الادعاء السعودية في عامي ١٩٥٣ و ١٩٨٦ ، ويقدر طول هذه الحدود

بخمسين الى ستين ميلاً . وإلى الجنوب الغربي ، وفي حال متابعة خط فايلوت يمتد طول الحدود من ٧٥ الى ٨٥ ميلاً .

- وفي الجزء الجنوبي من المنطقة غير الخاضعة للادعاء على أية حال ، هناك تداخل مع المنطقة الاساسية ، التي أنشئت من قبل شطري اليمن في عام ١٩٨٦ ، للتمييز عن البترول في تلك المنطقة على طول الجبهة المشتركة ، والتي ساعدت في إقامة الوحدة بين شطري اليمن . وفي الجزء الشمالي من امتياز القطعة الرابعة « جانا » ، والتي تظهر على أنها تشغل تقريباً خمس المنطقة غير الخاضعة للادعاء ، سواء كان هذا التداخل تم بشكل متعمد أو غير مقصود .

- ومع أنها مثيرة للدهشة بحد ذاتها ، فما زالت هناك أراضي خارج مجال الادعاء على الاطلاق ، والاكثر غرابة هو الخلفية القبلية على هذا الصعيد نوضع حد لهذه المشكلة . وفي مجال المناطق غير الخاضعة للادعاء مع باقي الخطوط البارزة بين خط فايلوت وخط الادعاء اليمني ، هو جزء من الأراضي العرفية لقبيلة بني سيار ، وتعرف الاخيرة بذياب الصحراء ، وهي منشأ لواحدة من العوائل المشهورة اليمنية السعودية وهي قبيلة بن محفوظ ، ولمزيد من الاطلاع تعيش هذه القبيلة الى الشمال من قطعة جانا ، وقد أمن بن محفوظ امتياز القطعة الرابعة ، وهي من المناطق التي تحتوي على أكبر قدر من استغلال اليمن للنفط في المستقبل .

- واستناداً على فرضية منح هذه القبيلة الولاء لجهة ما ، فإن بني سيار يعتقد بأنهم دائماً حلفاء لليمن ، وتعيش هذه القبيلة الى الجنوب من بني يام « وهي القبيلة القاطنة في جنوب السعودية » ولكن تعتبر هذه القبيلة أكثر استقلالية .

وتزعم هذه القبيلة بأن لديها قطعة من الارض في المنطقة التقليدية التابعة لها ، والتي لم تعرف بأنها ذات علاقة مباشرة بالادعاءات غير المعرفة سواء من قبل اليمن أو السعودية على حد سواء .

وهناك ثلاثة عوامل مؤثرة في هذه المنطقة وهي : الحكومتان اليمنية والسعودية وبني سيار أنفسهم . والعالم المعاصر الذي يعرف بأن الاستقلال ليس خياراً لبني سيار . فالرياض لن تتسامح بشأنه ببساطة ، ولكن يظهر على أنه مازال هناك مجال لبني سيار في تقديم ولائهم للبلد الذي يرغبون

بعد اغتيال عبد الله الحجري لم يجرأ أي قائد سياسي يمني القول بأن شروط اتفاقية الطائف دائمة ونهائية

تنتج ١٧٠،٠٠٠ برميل يوميا بعد الاصلاح مؤخراً . فالطاقة الانتاجية للمصفاة عمليا تقدر بحوالي ١١٠،٠٠٠ برميل يوميا ، وقد ناقشت شركة النمر أيضا امكانية برنامج تحديث للمصفاة بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار . فريح المصالح هي التي تحدد اتجاه النشاط التجاري لعائلة بن محفوظ ، وقد ذكرت مصادر يمنية وسعودية لبتروليوم فايننس كومباني « صاحبة التقرير » بأنها تعتقد بأن عائلة بن محفوظ كانت تعمل بشكل خالص وببساطة لمصلحتها الخاصة . ومع استبعاد فرصة الاستثمار في تطوير النفط السعودي ، فإن عائلة بن محفوظ توصلت الى أنه كانت لديها فرصة ، والتي لهم تكن متوفرة - في وقت كان فيه الجنوب اليمني دولة شيوعية - للاستثمار في التنمية البترولية في بلد يحتفظون بعلاقات نسبية قديمة معه . فمصلحة هذه العائلة في الاستثمار في اليمن ، لم تكن جزءا من التخطيط السعودي العميق للحصول على موطء قدم في اليمن ، ولكن الاستثمار المنتظم للفرص التجارية ، قد جعلت منهم تكرات في داخل المملكة . وفي هذا السياق أيضا ، ففي الحقيقة أن عمليات بن محفوظ قد خدمت مصالح عدد مختلف من السعوديين ، بما فيهم أعضاء من العائلة المالكة ، والذين يفضلون التحميم على مثل هذه المعلومات . فالامراء السعوديون بعد ذلك كله يحبون أن يروا أموالهم تستثمر في مضاربات مربحة .

ورغم أن هذا الامر لا يحتمله العقل ، بأن يكون الاستثمار في منطقة حساسة وتحت ظروف حساسة كهذه ، والتي تتطلب موافقة سعودية ، فإن شركة نمر لا يمكنها أن تقوم بذلك دون مباركة من الحكومة السعودية . وفي هذا السياق فإن السؤال حول المشاركة السعودية في تنمية اليمن يصبح على صلة وثيقة بالموضوع . فمثلاً فإن شركاء بريتيش بتروليوم هم جزء من المجموعة السعودية ، كما أن شركة الجمجوم التجارية هي سعودية بينما هناك مصالح قبلية سعودية في مجموعة بن هاشم الاماراتية ، الى جانب مجموعة ملتزمة بالامتيازات في اليمن يعتقد بأنها في شراكة مع السعودية .

العضلات وراء الادعاءات

١ - الحدود السعودية مع اليمن الشمالي :

أخذ النزاع الحدودي موقعا مركزيا نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية :

أولاً : الوحدة اليمنية ، وثانياً : اقتراب عام ١٩٩٤ والذي يعتقد بأن اتفاقية الطائف المبرمة في ١٩٣٤ والتي ينتهي العمل بها في تلك السنة ستكون تحت طائلة التجديد ، وثالثاً : الاقتصاد النفطي الكامن في اليمن .

ففي الماضي البعيد كان هناك يمتان ، وتحسب كلا منهما على الدول الفقيرة في العالم ، حيث لم يكن هناك بؤادر تحدي اقتصادي أو سياسي بالنسبة للسعودية . وفي العهود الملكية ، لم تبدل الرياض جهودا مؤثرة للتعاون مع الديرة .. أراضي الرعي القبلية .. للقبائل في المناطق المحاذية لليمن الشمالي . وفي الحقيقة كانوا سيعيشون أوقاتا صعبة للقيام بدور من هذا القبيل . وتتضمن أجزاء من هذه المنطقة تجمعات سكانية مستقرة ، الى جانب تجمعات سكانية مستقرة ، يعرفون بصورة عامة أين تقع حدودهم المحلية . وهذه الحدود ستكون محترمة من قبل السكان المحليين ، رغم أن موقعهم قد لا يكون معلنا بالنسبة للفضوليين الاجانب ممن يبحثون عن دليل يعين الحدود المحتملة .

لقد فرضت الثورة اليمنية في ١٩٦١ - ١٩٦٢ - التي أدت الى سقوط

فيه . فهل يفضلون اختيار اليمن « أو بمعنى أصح هل يحبذون الارتشاء أو المداهنة أو الاستمالة للخيار اليمني » فالمصالح بالنسبة لصنعاء واضحة . فالحدود الامامية اليمنية ستتقدم باتجاه الشمال عند واحدة من أكثر النقاط المعرضة للهجوم والمكشوفة ، وهذه المنطقة البارزة من السعودية تنقطع بصورة حادة داخل اليمن الموحد .

أما بالنسبة لاختيار بني سيار لمداهنة الرياض ، فإن السعودية ستكون - نظريا على الأقل - في موضع يسمح لها بالتدخل في الشؤون اليمنية في ثلاث اتجاهات : الغرب باتجاه صنعاء ، وفي الجنوب باتجاه عدن ، والشرق داخل حضرموت . وسواء خاطرت قبيلة بني سيار في الوقوع في أحضان السعودية أو لا ، فإن ذلك على أية حال موضوع آخر تماما . وفي هذه الحالة فإن علاقة بن محفوظ ستكون عانقا أكثر منها مقوما . وتعتمد - هذه العلاقة - بصورة أكبر على قوة الالتزامات القبلية ، في مستويين الولاء العائلي ، وهكذا النمط الخاص لحياتهم . ورغم أن السعودية تمتلك اقتصادا متطورا وهو بحد ذاته يساهم في تطوير التحولات الاجتماعية المعتبرة ، فالسلطات السعودية تبقى بمثابة ولاة الامر للمجتمع التقليدي الاساسي ، والذي يعد دورا معبرا لبعض الوقت بالنسبة للتشكيلات القبلية .

أما اليمن فتقف غالبا في الجبهة المعارضة . فهي بلد فقير وفي الوقت الراهن هناك تأثير قبلي كامن ومعبر في السياسات الوطنية . ولكن اليمن تتجه للتطور على النمط الغربي ، ليس في المجال الاقتصادي ، وانما في التطلعات الاجتماعية . وفي هذه المرحلة هناك مجال قليل لمعرفة الخيار الذي تحتفظ به قبيلة بني سيار .. واذا صدق ذلك فقد حصلت القبيلة على خيار صريح وحقيقي . ولكن ما يبدو أنه وارد في التطلع التقليدي لكل من صنعاء والرياض هو - وكما هو الحال بالنسبة لمعظم الحدود - العمل بقوة للحصول على موطء قدم في كلا المخيمين لأطول مدة ممكنة .

علاقة بن محفوظ

قد تلعب عائلة بن محفوظ دورا محوريا . فهذه العائلة في العادة تزعم بأن أصولها من حضرموت ، كما هو الحال بالنسبة لعدد كبير من العوائل التجارية السعودية . وفي الاوقات المتقدمة ، أي حين كانت الحدود قضية نادرة ، كونت هذه القبيلة نفسها في السعودية . ففي عام ١٩٣٨ أسست البنك التجاري الوطني ، والذي تحول فيما بعد الى أكبر كيان تجاري في السعودية . وقد لعب الموروث اليمني وبوضوح دورا في كلا المجالين : التأسيس والجريان لهذا البنك . فهذا البنك تم تميطه بحسب البنوك التجارية الغربية وعرف باسم « إن سي بي » على غرار البنك الذي كان يعمل في محمية عدن تحت الانتداب البريطاني . كما احتفظ أفراد هذه العائلة ببعض المصالح التجارية المحددة في اليمن قبل ثورة ١٩٦٢ في اليمن الشمالي ، فيما كان بنك « إن سي بي » هو البنك المحلي أو الاجنبي الذي كان يعمل في شمال اليمن .

ومع تأسيس شركة نمر النفطية ، تكون عائلة بن محفوظ قد راهنت على دور رئيسي لنفسها في تطوير الاقتصاد اليمني . فابن محفوظ لم يؤمن امتياز قطعة ٤ الرئيسية بالمشاركة مع الشركة الاساسية للانتاج والتصدير السوفيتية المتطورة فحسب ، وانما آمن أيضا قطعة ١٦ « قمر » ٢٩ « جنوب صنعاء » و ٣٣ « بدون اسم » . كما دخلت العائلة في مفاوضات مع الحكومة اليمنية لتملك حصة تقدر ب - ٤٩ بالمائة من مصفاة عدن ، والتي

البرلمان اليمني المنتخب هو السلطة الوحيدة المخولة بحسم الاتفاقية الحدودية بصورة نهائية

متوفراً لمشاريع التنمية ، وهذه تقدم مبرراً كافياً للسعوديين كخيار مالي قوي . إن الامن في مناطق الشمال الغربي من اليمن الشمالي يبقى فقيراً ، بخلاف الحال في مأرب نفسها حيث قاعدة شركتي هنت/وكسون والتي توصف بأنها مخيم عسكري مسلح .

للحدود السعودية مشاكل مختلفة مع اليمن الجنوبي . وقد حكمت السلطات البريطانية عدن بصورة مباشرة كاستعمار ، فيما كانت بقية المناطق التي أصبحت فيما بعد تشمل اليمن الجنوبي تُحكم بصورة فاعلة على أساس مبدأ الحكم غير المباشر . ومع المساعدة البريطانية التي منحت للحكام التقليديين فإن السلطة البريطانية أعطت حداً أدنى من التفويض لحلحلة النزاعات بين الحاكم المحليين . وبينما كانت السلطات البريطانية متلاطفة لغرض السيادة حتى الحدود مع اليمن الشمالي ، وهكذا إلى خط فايلوت ، فقد تم تمديدهما بصورة أكبر عندما قررت تنظيم المجتمع في المناطق الشرقية شمال حضرموت وبالقرب من خط الرياض . وقد تزايدت الاستكشافات في عقدي الخمسينات والستينات إلا أن تنظيمها لم يكن سوياً ، وتالياً استكشاف المنطقة من قبل اليمن الشمالي والسعودية إلا أنها أيضاً كانت شاذة وعليه فإن اضعاف تأثير العودة إلى مبدأ الاحتلال النافذ قد يكون مبرراً للنزاع وقدما ما كان للحاكم بالاستناد على المراحل التاريخية .

في عام ١٩٦٨ وتحديدًا في أعقاب الثورة ضد بريطانيا في عدن ومن ثم الحرب الاهلية الدائمة ، نشأ اليمن الجنوبي . فقد مسكت الحكومة الشيوعية بزمام الامر في عدن ، وهي بالتالي - كما أسلفنا مراراً - على النقيض بل وفي حالة حرب مع حكومة الجمهورية الأكثر اعتدالاً في اليمن الشمالي . وفي نفس الوقت دخلت قوات عدن بصورة منقطعة في حرب مع القوات التابعة للسعودية . ولكن نجحت عدن وبثبات في تفتيت السلطة القبلية الموروثة من أيام الاستعمار ، وبدأت في بناء أساس الدولة الحديثة .

بيد أن العزلة السياسية لليمن الجنوبي جرها إلى العزلة الاقتصادية . الامر الذي منع عدن من أن تصبح مركز تجارياً رئيسياً . وعليه فقد أصبحت ممارساتها السياسية تدل على وقوع انشقاق ، ففي عام ١٩٦٨ تفجرت الحرب الاهلية مرة أخرى ، وقامت السعودية على الفور باستكشاف المناطق الحدودية المتنازع عليها . كما يبدو أن الرياض قد اعتمدت خلال هذه الفترة سياسة للسعي من أجل تحسين الاوضاع المعيشية في منطقة الحدود . كانت المنطقة في الغالب مهجورة من قبل اليمنيين نتيجة لنقص المياه ، والطرق وماشبهه . ولكن في نفس الوقت كان السعوديون يمنحون طبرية المواطنة الكاملة « للسكان المحليين » ، ومنحهم فرصة لنقل بضائعهم عبر الحدود وخصوصاً إلى النظام الشمالي القديم . اضافة إلى ذلك بدأ السعوديون في تزويد القبائل المحلية بالمدارس والرعاية الصحية .

وفي أعقاب الحرب الاهلية تولى نظام أكثر اعتدالاً في عدن ، فكانت العقيدة السياسية المهيمنة هي البراغمية . وبذلك تحسنت العلاقات مع دول الخليج المعتدلة ، خصوصاً مع الكويت ، كما عقدت مفاوضات لحل الخلاف الحدودي مع عمان وكانت هناك آمال لاتخاذ خطوة مماثلة بترسيم وتعيين الخط الحدودي بين اليمن الجنوبي والسعودية . في عام ١٩٩٠ وتحديدًا قبل شهرين من اعلان الوحدة اليمنية تحدث سفير اليمن الجنوبي سابقاً في مسقط حول المشاكل الحدودية مع عمان قائلاً بأن حل الخلاف الحدودي مع السعودية كان ممكناً .

ولكن الرياض استمرت في شكوكها والشعور بعدم الثقة إزاء عدن . وفي الحقيقة يبدو أن تقدماً قليلاً قد تم بخصوص قضية الحدود . وفي منتصف ١٩٨٩ كان للخلاف الحدودي انعكاسات مباشرة على رجال النفط الغربيين .

حكم الامامة وقيام نظام عسكري للجناح اليساري في صنعاء - مشاكل عدة بالنسبة للرياض . فبدلاً من أن تقدم الاموال والاسلحة السعودية الدعم للقبائل المتحالفة مع الامامة لتحدي القيادات العسكرية الجديدة لسنوات عدة ، كانت الحملة العسكرية المصرية قد أرسلت بأمر من الرئيس جمال عبد الناصر لمساعدة صنعاء ، والتي كان يجب أن تسحب بعيد هزيمة مصر في حرب ١٩٦٧ مع اسرائيل .

وظل الحكم العسكري يدير صنعاء ، ولكنه أصبح مع مرور الوقت معتمد على الدعم المالي والمعنوي السعودي . ورغم هذا فإن الرياض عجزت عن الحصول على تأييد صنعاء من منظور رسوخ الوطنية اليمنية . وهذه الوطنية سرت بعق بحيث كانت السبب في منح البلاد قدرة على إقامة الوحدة في عام ١٩٩٠ ، رغم مائة وخمسين عاماً من الانفصال تتضمن ٢٢ عاماً الفترة من عام ١٩٦٨ وحتى قيام الوحدة ، أي حين كانت حكومة صنعاء على طرفي نقيض مع حكومة عدن ، والنزاعات العسكرية المفتوحة التي نشبت بين الحكومتين في فترات متفاوتة .

لقد تم تجديد اتفاقية ١٩٣٤ المبرمة بين المملكة واليمن الشمالي كل عشرين سنة . فقد تم تجديد الاتفاقية المذكورة بشكل سلمي في عام ١٩٥٤ وكانت يتوقع بأن التجديد الآخر في عام ١٩٧٤ سيكون مجرد تجديد شكلي ، إلا أن الاخير لم يتم في ذلك العام . والسبب في ذلك هو محاولة الحكومة السعودية ومن ثم رئيس وزراء اليمن الشمالي عبد الله الهاجري ، لجعل اتفاقية ١٩٣٤ نهائية ودائمة .

وهذه أثارت معارضة حادة في اليمن ، سيما وأن الرأي العام اليمني كان متلهفاً لعودة المناطق المفقودة المتمثلة في عسير ونجران . تم اغتيال الهجري ومنذ ذلك فصاعداً أصبح باستطاعة أي قائد سياسي يمني المطالبة بأن شروط اتفاقية الطائف ليست دائمة . رغم ما يعتقد بأنه في حال غياب أي فعل مناقض ، فإن الاتفاقية في واقع الامر كانت تجدد كما هو مقرر لعشرين سنة أخرى أي لعام ١٩٩٤ .

ومازال الموقف ثابتاً . وإن السلطة الوحيدة القادرة على اعلان الاتفاقية الحدودية بصورة نهائية مع السعودية هي البرلمان المنتخب في نوفمبر « تم تأجيل الانتخابات إلى شهر أبريل القادم » . وفي غضون ذلك فإن الرئيس علي عبد الله صالح والمسؤولين اليمنيين في حكومته ، الذين صرحوا بانهم سيجرون مفاوضات مع الرياض بشأن المشاكل الحدودية لا يريدون توريط أنفسهم في أي تسوية نهائية . وفي الحقيقة فإنهم يعتقدون بأن التورط في مثل هذا الموضوع قد يكون انتحارياً في حال الأقدام عليه ، وأن هذا القرار الخطير لا يمكن إتخاذه الا من قبل مؤسسة ديمقراطية .

وهذا لا يعني بأنهم يبحثون بجدية ، أو في الحقيقة ليس لديهم إمكانية تأمين .. عودة المناطق الثلاث المفقودة . ولكن في المفاوضات المعقدة بإمكانهم توقع طرح مسألة الحدود بين السعودية واليمن الجنوبي سابقاً والتي كانت موضع اهتمام السعوديين . إن هذه الورقة لتعديل دائم لاتفاقية الطائف هي أهم ورقة في يد اليمن .

في المقابل يمسك السعوديون بأوراق هامة . فإن دعمهم المالي المتواصل للقبائل الشمالية في اليمن الشمالي في أعقاب اعلان الجمهورية ١٩٦٢ ، قد أدت إلى تدفق ثابت للسلاح عبر الحدود المعرقة وغير المعرقة بين البلدين . وخلال الاستعداد للوحدة اليمنية احتل رجال قبائل يمنية بمدافع خفيفة مزودة من قبل السعودية ونسفت بشكل دوري خط الاتاييب الذي تم تمديده عبر الأراضي القبلية التقليدية بالتجاوز على الحقوق المنطقية والمائية . على أن القبائل تريد مردوداً ما في مقابل ذلك .. الفوائد المتوقعة تحصيلها من الثروة النفطية ، ولكن الاريابات المالية اليمنية تعني بأنه ليس هناك تمويلاً فعلياً

المملكة لا تريد تسوية نهائية للخلاف الحدودي مع اليمن بما يحرمها من ادعائها في حضرموت ومناطق يمنية أخرى

التقرير : إن السلوك السعودي هو لاجبار اليمنيين على الدخول في محادثات والقبول بما يطلبه السعوديون جنوب خط ١٩٣٤ ، ولكن ماذا يريد السعوديون جنوب ذلك الخط فهذا ما لاتعرفه بالتحديد ، وكان المسؤول يستند في كلامه على كل من خط اتفاقية الطائف والتطورات الحاصلة بعدها ، مثل الادعاء الغامض لعام ١٩٣٥ والذي عرف بخط حمزة . والمشكلة بأن ادعاء ١٩٣٥ الذي يستند على التحالف القبلي ، مازال يترك مساحة للمفاوضات حول نهاية أراضى واحدة من القبائل وبدائية الاخرى ، فيما يعد ثبات ادعاء ١٩٨٦ - والذي يحدد خطأ واضحا على خارطة الميزان الكبير المعقول ٢٠١٠ - غير معروف .

ومشكلة اليمن هي : بينما تود اليمن أن ترى حلاً لمشكلة الحدود ، فهي غير متأكدة بشأن ما تطالب به الرياض ، أو إن كان السعوديون مستعدين للتفاوض من أصل . كما أنه ليس واضحا الى أي حد تبدو صنعا مستعدة للذهاب لتسهيل عملية التسوية .

ويصر اليمنيون على أنهم لم يتسلموا طلبات ادعاء شكلية من قبل السعودية ، بيد أنه ليست لديهم أفكار حول ماتريده السعودية . مصدر يمني أخبر الشركة « صاحبة التقرير » أنهم - أي السعوديين - قد سربوا عبارة الى الحكومة اليمنية تحدد فيها قائمة الخيارات . وهذه الخيارات تظهر طرق مختلفة للوصول الى حل ، الا أن أي من هذه الخيارات تعد غير مقبولة من جانب صنعا .

فالاغراض السعودية كما تفهم تأخذ ثلاثة أشكال . الاول هو المجتمع الذي يعيش في هذه المناطق ، والسؤال إن كان هذا المجتمع سعودياً أو يمنياً . ورغم أن ثمة تحديد للهوية قد يكون الاسلوب العادل والمناسب لحلحلة الخلاف ، الا أن اليمنييين يخشون من أي حل ثنائي ، فإن المال السعودي سيؤكد بسهولة على ان القبائل الحدودية ستشترى من قبل الرياض .

الغرض الثاني هو العودة الى الوثائق . وبالمعنى الذي تحمله السعودية ، هي الوثائق التي تمسك بها الرياض بخصوص مطالب وادعاءات الملك عبد العزيز ، التي وضعت بعد خط حمزة في عام ١٩٣٥ . وهذان الخياران ترفضهما اليمن .

أما الخيار الثالث فهو تحكيم طرف ثالث ، أو ثمة نوع من المحكمة الدولية . وهذان النوعان يثيران قلق اليمنيين . رغم أنهما قد يكونان الخيار الأفضل بالنسبة لصنعا ، ولكن منشأ خوفهم هو التملك المستمر ، وأن الموقف اليمني بشأن المناطق الشرقية فوق حضرموت يبدو ضعيفا ، وإن كان الموقف السعودي هو الآخر قد لا يكون ذا قوة غالبية على نظيره اليمني .

وبصورة جذرية فإن الاهتمام اليمني ببساطة يبتني على أن السعوديين يدفونهم حين يكونوا في موقف ضعيف . ولكنهم متفقون على استعمال هذا الضعف للفائدة . فالقضية معقدة للغاية ، فهم يقولون أن الحكومة لاتستطيع أخذ هذا الضعف بنظر الاعتبار ، أو ببساطة أن تأخذ اجراءات تراها مناسبة ، فالموضوع يجب أن يناقش بصورة صحيحة .

وعليه يرد السؤال التالي وهو الى أي حد سيكون عليه ثبات جدية اليمنيين بشأن مطالبهم الخاصة . وهذه تشمل المناطق الثلاث على الحدود : الخطوط اليمنية السعودية القديمة ، الجنوب البارز من الوديعة ، والحدود الشرقية القريبة من عمان .

فقد قال وزير الخارجية اليمني عبد الكريم الارياني للشركة « صاحبة التقرير » في بداية هذه السنة ، بأن المناطق الثلاث . عسير وجيزان ونجران لم تعد موضوعا حيا ، ولكن وجهة النظر هذه لاتعبر عن باقي اليمنيين الاخرين بما فيهم دبلوماسيين كبار . وقد أشار خبير بريطاني البروفيسور فريد هاليداي من مدرسة لندن للدراسات الاقتصادية في مؤتمر لندن حول

فقد كانت هناك مناوشات عسكرية حدودية بين قوات من اليمن الجنوبي وحرس الحدود السعودية ، أو مجموعات قبلية حليفة للسعودية والتي أجبرت فريق الحفر البحري التابع لشركة ألف في قطعة ١١ « سير حزر » للمغادرة . وقامت اليمن باحضار قوات اضافية لتأمين الحدود ولكن طلبت من فريق الزلازل التابع للشركة بالقيام بانسحاب استراتيجي . وبعد بضعة شهور استأنف القصف الزلزالي .

الرياض : التهديدات المتواصلة والانشقاق في حضرموت

تسببت الوحدة اليمنية في تنامي الشعور بالخطر لدى الرياض . فاليمن الموحد قد لايعني فقط بأنه أصبح أكثر ديمقراطية ، أو أنه يملك ثروة نفطية كافية للتصرف كعامل مؤثر في التطورات الجارية من حوله ، ولكن من خلال تعاون المجتمع العلماني في عدن قد يفرض تهديدا للعلاقات التقليدية والترتيبات في الجزيرة العربية . ففي مارس ١٩٩٢ بعثت رسائل لعدد من الشركات البترولية الاجنبية العاملة في المنطقة . باستثناء الشركات الاميركية المختصة . وقد أطلعت الشركات الاميركية وزارة الخارجية الاميركية على فحوى الرسالة ، والتي تنصح فيها السعودية الشركات العاملة في المنطقة التي تطالب بها السعودية بوقف فعاليتها . وبعد اتصال الشركات الاجنبية بالحكومة اليمنية قامت الاخيرة على الفور بالاتصال بالولايات المتحدة وبريطانيا . كما استدعت السفير السعودي في صنعا لتقديم احتجاج بهذا الصدد . وقد حصل ذلك قبل أيام قلائل من احتجاز السفير علي محمد القفايدي داخل السفارة من قبل متطرف يمني .

في المقابل نصحت كل من اليمن والحكومة الاميركية الشركات النفطية بمواصلة عملياتها . وقالت صنعا بأن على الشركات أن تتجاهل هذه الرسالة . من جهة ثانية نصحت وزارة الخارجية الاميركية الشركات بأن المطالب السعودية بمناطق الامتياز غير معلومة ، وأن الولايات المتحدة واثقة بأن أي خلافات سيتم تسويتها سلميا . والمشكلة هي أنه ليس هناك شركة نفطية قادرة على تجاهل الرسالة من قبل لاعب نافذ في السوق النفطي العالمي مثل السعودية . وبشكل خاص ليس بمقدور هذه الشركات تجاهل مثل هذه الرسالة أثناء عملها في منطقة كالمطقة الشمالية الغربية من حضرموت .

فحضرموت كانت غالبا تعد المنطقة القبلية في جنوب اليمن . حيث المقاومة المهيمنة ضد التحديث وسلطة الدولة ، وإن جعلها قاعدة قبلية كان أمرا طبيعيا . فبينما كانت عدن تحت الحكم الماركسي ، كان الحضارمة في المنفى خصوصا هؤلاء الذين هم في السعودية لمساندة خطة الاستقلال الحضرمي ، أو للدعوة من أجل وضع منطقة حضرموت تحت حماية الرياض . أما السلطات اليمنية فتعتقد بأن السعودية تحاول مرة أخرى تشجيع وبصورة فاعلة الانشقاق سواء من أجل تأمين وحدة حضرموت مع السعودية ، أو لخلق دولة دمية ، وعلى أية حال فذلك لم يكن معروفا .

نظرات في الحل

فيما يبدو أن الدولتين - اليمن والمملكة - غير مستعدين للتصالح بشأن قضية الحدود . وقد أخبر مسؤول بريطاني رفيع المستوى الشركة « صاحبة

الرياض لاتخشي من ديمقراطية اليمن الموحد أو ثروته النفطية فحسب وإنما من دوره الاقليمي المؤثر

نسمة ، ولكن معظم المراقبين المستقلين يحددون العدد الحقيقي للسكان من ٧ الى ٨ ملايين نسمة . على أن النمو في المجتمع السكاني السعودي هو بالتأكيد مرتفع جداً . وبصورة تقريبية فهو يصل الى نسبة تقدر بـ ٤ . ٠ بالمائة في السنة الواحدة ، ولكن معدل النمو السكاني في اليمن ليس بعيداً عن هذه النسبة بكثير ، وأن التعداد السكاني في اليمن هو تقريباً نحو ١٠ الى ١١ مليون نسمة .

وبصورة اجمالية وحتى وإن لم تكن القيادة اليمنية مهتمة بصورة جدية في تأمين التعويض بشأن المناطق المفقودة ، فمن المحتمل أن تأخذ السعودية ذلك بعين الاعتبار في حال تبدل الظروف ، فاليمن قد تملك في القرن القادم قدرة على تحدي السعودية للسيطرة على جبال عسير وسهل تهامة . وللحظة فقد كان لدى الرياض نافذة فرصة للسعي ، من أجل ضم أكبر قدر من الاراضي اليمنية في حال ضعف اليمن وفقره ، وعلى أثر ترده خلال حرب الخليج الثانية وتكاثف التحالفات المعبرة .

وتفضل الرياض الاسلوب العسكري والديبلوماسي ، لترى مقدار ما تنتزعه من اليمن ، وتعتقد مصادر يمنية بضرورة اختبار إمكانية وقف التمدد اليمني بتأمين الانشاق في حضرموت .

وهذا لايعني أن الرياض ستكون بالضرورة متمسكة بقوة ، بخطوط الادعاءات للاعوام ١٩٣٥ ، ١٩٥٥ ، أو ١٩٨٦ . فهي حين تختار فإن بمقدور الحكومة السعودية أن تكون براغماتية بدرجة رفيعة ، كما كانت بالنسبة لدخولها في قضية الخلاف الحدودي مع عمان في السنوات الاخيرة ، ولكن هناك إرثاً من عدم الثقة بين السعودية و اليمن ، والذي يعكس ظلاله على ميزان القوى في المنطقة ، وهذا لايعني بأن الرياض ستسمح لليمن الموحد ممارسة سيطرة فاعلة بالقرب من الخطوط التي تدعيها السلطات اليمنية .

وبمنظور صنعاء ، فإن أي من مناطق الامتياز « وهو جزء من الانتهاك الرسمي للمطالب الخاصة بالمناطق الثلاث » ، هي تتركز تقريباً في الشرق . وقد كتب نائب المدير في مركز الجيوبوليتيك وأبحاث الحدود الدولية في جامعة لندن ، قسم الدراسات الشرقية والافريقية ، ريتشارد سكوفيل : « إن أغلب الخرائط التفصيلية للمنطقة تقترح بأنه عندما قامت اليمن باحتلال نافذ وبصورة عملية كل المناطق الواقعة في شمال خط حمزة السعودي لعام ١٩٣٥ ، فإن السيادة اليمنية لم يتم ممارستها بشكل فاعل في أي مناسبة الى الشمال من خط الرياض . فالشوارع على سبيل المثال تحجز بعض المسافة جنوب هذا الخط ، فهي تتأثر بالمنطقة الصحراوية ، ولذلك فإن المنطقة بين خط الرياض وجزء محدود من الشمال هي واقعة تحت سيطرة اليمن . ومن المحتمل أن أي مفاوضات حدودية ستصطدم بهذه المنطقة . وكخيار بديل فإنه يقترح ثمة منطقة مشتركة يتم إنشاؤها في المناطق المتنازع عليها شمال حضرموت .

وبالنظر الى عمق التوترات الجارية ، فإن النتيجة المحتملة في الغالب هي بأنه سيكون هناك اتفاقية حدودية شكلية ، ولن يكون هناك تجديد لاتفاقية الطائف ، وأن القوات اليمنية في مسرح العمليات – ومعها الشركات النفطية الدولية في هذه المنطقة – ستجبر على الانسحاب للوراء باتجاه خطوط الادعاء السعودية . وإذا قامت السعودية بذلك من خلال استمالة القبائل الحدودية لقبول بسلطتها ، فربما تستطيع تأمين بالفعل الحدود القريبة جداً من خطي حمزة / ١٩٨٦ ، أكثر من خطي الرياض وفاليوت . ولكنها اذا قامت بذلك باستخدام الجنود السعوديين لدفع القوات اليمنية خارج المناطق التي يعتبرها اليمنيون داخلة في حوزة اليمن ، فإنها ستفتح مجال الثأر وقد تقلب الطاولة ، وبذلك فستثبت اليمن بأن لديها مجتمعاً مستقراً أكثر من جارتها الشمالية الغربية السورية .

الحدود الدولية ، الى أن اتفاقية الطائف التي ينتهي العمل بها في عام ١٩٩٤ والتي يفترض أن تجدد مرة أخرى ، ستعش الضغوط الشعبية في اليمن من أجل عودة المناطق – عسير ونجران وجزان – الا أن السؤال الذي طرحه هاليداي هو « هل سيسهر اليمنيون بقوة كافية للتحدي » وناقش هاليداي بأن عمق العاطفة اليمنية بشأن الموضوع كان بمثابة قضية متواترة بصورة دائمة . كما ذكر – هاليداي – المشككين من المستمعين بما فيهم عدد من المسؤولين السعوديين ، بأن آخر رئيس وزراء يعني الذي صوت على الاتفاقية قد أعتل عقب التوقيع بفترة قصيرة .

على أن ليس كل السعوديين يعتقدون بأن يكون اليمنيون جادين في إعادة طرح مطالبهم بالمناطق الثلاث ، وحسب قول مصدر سعودي للشركة « صاحبة التقرير » « أعتقد بأن اليمنيون يرغبون في التبادل بالمناطق الثلاث من أجل تسوية الحدود القديمة لليمن الجنوبي » وأضاف قائلاً « ولكن لا أعتقد بأن السعوديين سيوافقون على ذلك » فهو يعتقد بأن أية اثاره للمطالبة اليمنية بالمناطق الثلاث سيؤدي الى تقنين عملية الابتزاز ، وأضاف « أن اليمنيون رفعوا قضية الحدود الشمالية لابتزازنا . إنه المال السعودي الذي يريدونه » . والنقطة المهمة هنا هي القيمة الاقتصادية الغالبة لهذه المنطقة . فالخوض النفطي منقسم بين اليمن الجنوبي سابقاً والسعودية .

إن نفور السعودية من المساعي اليمنية الرامية لتطوير مصادرها النفطية ، اعتبرت السبب في اطالة امد الصراع القانوني من قبل شركة تكساس المعروفة باسم شركة تطوير الدرع العربي في مقابل شركة النفط هنت بخصوص الاكتشافات النفطية اليمنية اللاحقة . فشركة الدرع العربي تختص بحقوق تطوير المنطقة ، ولكنها خسرت مليار دولار في دعوى قضائية ضد هنت في المحكمة العليا في تكساس في أكتوبر الماضي . وبصرف النظر عن الاستحقاقات لقضية الدرع العربي والتي جلبت ثمة اهتمام ، كان المساهمون الاساسيون هم رعايا سعوديين . ويشتملون على أعضاء قياديين في العائلة المالكة من بينهم الامير تركي بن عبد العزيز .

الاستنتاجات

إن الرهان النهائي للجزيرة العربية هو ماهية المجتمع ، فهناك احتمال – وهو ليس بالتأكيد احتمالاً نهائياً – بأن اليمن ستقدم بثبات حيال الحدود الامامية الرئيسية الثلاث في آن واحد . وسياسياً فإنها ستطور ديمقراطياً واقتصادياً ، وإن مصادرها النفطية ستساعد في تطويرها الى دولة صناعية ناجحة نسبياً ، واجتماعياً ستكون أقل تقليدية ، وبالتالي سيصبح هناك مجتمع أكثر حداثة ، فيما تبقى على اللحمة الوطنية والعمل الوطني كميزة اخلاقية وأدبية . وهذا من شأنه أن يفرض تحدياً رئيسياً على السعودية منذ أن بدأ واضحا نظرة المملكة العدائية ازاء دولة اليمن القوية والمتماسكة في القرن الحادي والعشرين . لقد تحدث الرئيس علي صالح حول القضايا سالفة الذكر بعد فترة قصيرة من قيام الوحدة وصرح بالقول بأن السعوديين « يخافون بصورة تامة من وحدتنا وديمقراطيتنا في اليمن » .

وأكثر من ذلك فبينما اليمن هي من الناحية الطبيعية أصغر من السعودية ، وأن مصادرها النفطية هي جزء بسيط من نظائرها في السعودية ، كما أن الامة اليمنية هي بالتأكيد اهلة بالسكان أكثر مما عليه الحال في السعودية . وهذه نقطة صعبة للبرهنة عليها بشكل تفصيلي ، خصوصاً وأن احصائيات التعداد السكاني في السعودية هي في واقع الامر شأن سياسي للغاية . فقد زعمت المملكة في عام ١٩٩١ ، ب – أن عدد سكانها هو ١٤ . ٩ مليون

السوس والخفوس .. !

حين اجتاحت القوات السعودية مركز الخفوس القطري وقتلت حارسا وأصابت آخرها فإنها لم تضيف شيئا جديدا الى التراث العربي! فالتاريخ ينقل أن حروبا طاحنة أهلكت الحرث والنسل بين العرب لأسباب أقل من مركز الخفوس ، الذي من أجله أراقت الحكومة السعودية ماء الوجه العربي.

فحرب داحس والغبراء ، مثلا ، التي نشبت بين حيين من غطفان ، هما ذبيان وعيس واستمرت ٢٠ عاما كانت بسبب خيل غدرت بها ذبيان أثناء سباق الفروسية ، وكانت تلك الخيل لعبس ، وأنتقاما لكرامة الخيل العربي سفك الدم العربي ٢٠ عاما!.

وحرب السوس التي استمرت ٤٠ سنة ، كانت بسبب ناقة! ، وأما أطرف وحروب العرب فهي المعركة التي نشبت بين عمرو بن هند ملك الحيرة وعمرو بن كلثوم ، وسببها أن ام عمرو بن هند طلبت من أم عمرو بن كلثوم وكانت ضيفتها أن تناولها أنية كانت بجوارها ، فاشتبكنا بالصحون ، تلتها معركة بين العرب لم تضع أوزارها الا بعد أن روت الارض من دماء بني يعرب!.

وأعمادا على ذلك التراث الخالد ، أرسلت حكومة المملكة قواتها لمهاجمة دولة شقيقة مسالمة كانت لها أياد بيضاء أثناء أزمة الخليج.

وكما في كل الحروب العنيفة تسقط المبررات ، وتبرز المفارقات ، فإن هذه الازمة بين الدولتين الخليجيتين كشفت عن مفارقات مذهلة لا مثيل لها :

ولا : بعد أيام قلائل من مهاجمة مركز الخفوس القطري والتعدي على سيادة دولة شقيقة جارة ، وادخال البلاد من جديد في دوامة الصراعات ، رضخت الحكومة السعودية لأمر اسرائيلي وصلها عبر واشنطن بسحب مقاتلات (أف ١٥) من قاعدة تبوك الحربية (نقلت الخبر صحيفة واشنطن بوست في ٢٢/١٠/١٩٩٢) ، وتبوك ارض سعودية مائة بالمئة ، مُنعت المملكة بحكم العدو التاريخي والاقليمي والقومي ، من التصرف فيها ، بينما الخفوس ارض قطرية تعود ملكيتها لدولة شقيقة ، ومع ذلك استخدمت المملكة امكانياتها الضخمة ضد شقيقتها الصغرى وانتهكت بذلك سيادتها ، في الوقت الذي ظلت فيه عاجزة عن الدفاع عن سيادتها هي امام العدو المشترك.

هذه مفارقة محزنة ، فأمام الشقيق الذي تربطنا به علاقة القربى والدم ، وأواصر الاخوة والجوار ، والمصالح المشتركة ، تكشر حكومتنا عن أنيابها وتسقط من أجل حفنة من التراب كل مفاهيم الاخاء والتعاون والمودة . وأمام العدو الغاصب الذي يريد أن يحد من حريتنا وأن يمنعنا أن ننشر أسلحتنا في اراضيها وينتهك بذلك سيادتنا وحريتنا ، تقف الحكومة السعودية عاجزة امامه!.

ثانيا : حين احتلت القوات العراقية مدينة الخفجي السعودية إبان حرب الخليج ، برز دور القوات المسلحة القطرية في الدفاع عن المدينة السعودية ، والقتال من أجل تحريرها جنبا الى جنب مع القوات المشتركة ، بل أن الدور القطري في تحرير الارض السعودية (الخفجي) كان طاغيا على كل ماقدمته قطر خلال الازمة ، وكان من حق قطر ان تكافأ ، لكن للأسف ، جاء ردّ الجميل بالنكران ، وردّ الاحسان بالهجران ، فالقوات القطرية التي قدمت ضحايا من أجل الدفاع عن المدينة السعودية ، ماكان ينبغي تحت أي مبرر ان توجه اليها الاساءة على النحو الذي وقع.

أن أسوأ ما فعلته أزمة الخفوس أنها أزاحت موقع المملكة من الشقيقة الكبرى التي تعود اليها المرجعية في الخلافات الطارئة ، الى طرف متهم وطرف منازع ، وبالتالي فقدت مكانتها واحترامها بين شقيقاتها الخليجيات ، كما أن هذه الازمة كشفت حدود العلاقة بين دول مجلس التعاون ومقدار هشاشتها وضعفها ، وأثارت بلاشك مشاعر الخوف والريبة في نفوس الخليجيين الآخرين الذين تربطهم مشاكل حدودية مع المملكة ، كالامارات وعمان والكويت.

المملكة ليست بحاجة الى اشبار من الارض تزيدها للمليوني والربع من مساحات الرمال التي تمتلكها ، وليست بحاجة الى مال او نفط او نفوذ ومع ذلك فقد دخلت الصراع مع شقيقة جارة دون أي مبرر منطقي أو عقلي وهو ما يجعل الآخرين في حالة شك وترقب.

بيد أن ثمة عنصر لا يمكن أهمله في جميع مايجري وسيجري ، وهو الانسان الخليجي ، فالنزاعات من شأنها أن تثير الحساسيات وتبث الفتن ، وتنتشر البغضاء وتشيع أجواء الشك والريبة وعدم الاطمئنان ، وفي حين يفترض أن يسعى مجلس التعاون من أجل تقارب الخليجيين ، فإن هذه الازمة وغيرها من شأنها ان تباعدهم وتبث الشحناء في نفوسهم.

الحقيقة الاخرى التي لا يمكن اغفالها ايضا ، أن هذه الدول الخليجية المتداخلة تاريخيا وجغرافيا وسياسيا ، هي أرض واحدة تحتضن شعبا واحدا ، حتى ولو حاولت انظمة الحكم ان توجد الفوارق بين صفوفه ، لكن من جانب آخر تمتلك بعض انظمة الحكم في هذه المنطقة مخزوناها ثلا من العداة التاريخية والقبلي ، وأرضا ثقيلانا من الاحقاد والثارات بسبب نزاعات سابقة او اغراض مبيتة ، ولو افتقدت هذه الدولة للتفاهم المشترك فإنها تتحول سريعا الى مضارب بني يعرب السالفة ، حيث القتال من اجل شاة وناقة ويعبر ، وحيث تسفك الدماء وتقتل الانفس من اجل حفنة من الرمال ، وأشبار بين الحدود ، صحيح ان القتال اليوم من اجل مصالح أكبر كالنفوذ والبتروال ، وليس من اجل المصالح السابقة (الناقة والبعر) لكنه يسير- للأسف- بعقلية الصراع القديم حيث الاحتكام للعنف أولا وليس للعقل والمنطق!.